نظم عقيدة أهل السنّة

١-يَقُولُ رَاجِي رَحْمَةِ المَنَّانِ   مُحمَّدُ بْنُ الهَاشِمِي الرَّحْمَانِ

٢-الحَمْدُ لله عَلَى الإيمَانِ   وَغَيْرِهِ مِنْ نِعَمِ الدَّيَّانِ

٣-صَلَّىٰ وسلَّمَ عَلَى المُخْتَارِ   وآلِهِ وصَحْبِهِ الأَخْيَارِ

٤-وبَعْدُ : فَالدِّينُ لَهُ أَرْكَانُ   الاسْلامُ والإِيمَانُ والإِحْسَانُ

٥-مِنْ ذَلِكَ التَّوحِيدُ فَرْضُ عَيْنِ   بَلْ أَوَّلُ الوَاجِبِ دُونَ مَيْنِ

٦-أَرْكَانُهُ قَوْلُ رَسُولِ اللهِ   الايمَانُ أَنْ تُؤْمِنَ بِالإِلَهِ

٧-وبِالمَلَائِكِ وكُتْبِهِ الْغُرَرْ   وَالرُّسْلِ واليَوْمِ الآخِرِ والقَدَرْ

٨-وٱنْقَسَمَتْ عَقَائِدُ الإِيمَانِ   إِلَىٰ ثَلاثَةٍ بِلا نُقْصَانِ

٩-لِحَصْرِ حُكْمِ العَقْلِ كُلَّ حَالِ   فِي وَاجِبٍ وجَائِزٍ مُحَالِ

١٠-فَالواجِبُ الوُجُودُ لِلْإِلَهِ   والقِدَمُ البَقَا بِلا تَنَاهِ

١١-ثُمَّ المُخَالفَةُ والغِنَىٰ تَلا   كَذَاكَ وَحْدَانِيَّةٌ كَمَا جَلا

١٢-وقُدْرَةٌ إِرَادَةٌ وعِلْمُ   حَيَاةُ سَمْعٌ بَصَرٌ كَلامُ

١٣-كَوْنُهُ قَادِراً مُرِيداً عَلِيمَا   حَيّاً سَمِيعاً بَصِيراً كَلِيمَا

١٤-مِنْ خُلْفِهِ لِلخَلْقِ نَفْيُ الغَرَضِ   وَنَفْيُ تأْثِيرٍ بِقُوَّةٍ ٱرْتَضِ

١٥-وأَمَّا نَفْيُ تأْثِيرٍ بالطَّبْعِ   فَإِنَّهُ مِنْ وَحْدَةٍ فِي الصُّنْعِ

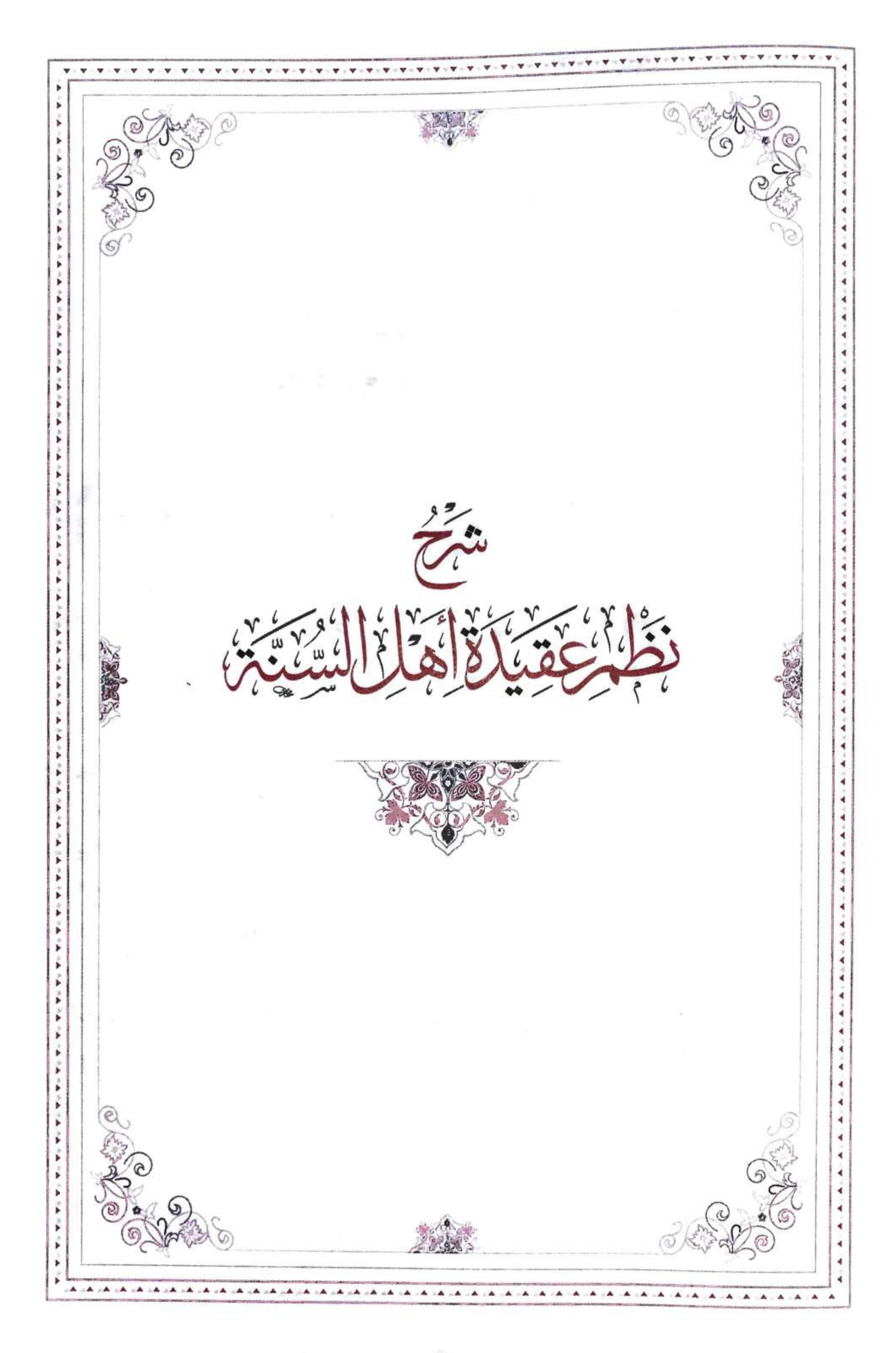
١٦-مُنَزَّهٌ عَنِ الإِيجَابِ الذَّاتِي   لِكَوْنِهِ مُرِيداً بِالآيَاتِ

١٧-وَيَسْتَحِيلُ العَدَمُ الحُدُوثُ لَهْ   فَنَاؤُهُ ٱفْتِقَارُهُ المُمَاثَلَهْ

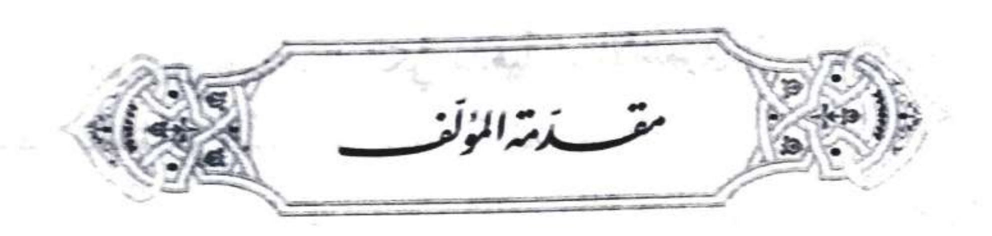
١٨-تَعَدُّدٌ عَجْزٌ كَرَاهَةٌ يُضَمْ   جَهْلٌ مَمَاتٌ صَمَمٌ عَمىً بَكَمْ
١٩-وَعَاجِزاً كَارِهاً جَاهِلاً سِمَا   وَمَيِّتاً أَصَمَّ أَعْمَىٰ أَبْكَمَا
٢٠-وَنِسْبَةُ الأَغْرَاضِ لِلْغَنِيِّ   فِي فِعْلِهِ وحُكْمِهِ السَّوِيِّ
٢١-كَذَا تأْثِيرُ قُوَّةٍ وَدِيعَهْ   ثُبُوتُ تأْثِيرٍ إِلَى الطَّبِيعَهْ
٢٢-يَدْخُلُ فِي الكَرَاهَةِ المُحَالَهْ   ثُبُوتُ إِيجَابٍ لَهُ تعالىٰ
٢٣-يَجُوزُ فِي حَقِّ الغَنِيِّ المُؤْمِنِ   الفِعْلُ والتَّرْكُ لِكُلِّ مُمْكِنِ
٢٤-وَمِنْهُ خَمْسَةٌ مِنَ العَقَائِدْ   أَخُصُّهَا بِالذِّكْرِ لِلفَوائِدْ
٢٥-وَهْيَ جَوازُ الفِعْلِ والتَّرْكِ خُذَا   وَحِكْمَةٌ فِي الفِعْلِ والحُكْمِ كَذَا
٢٦-تأْثِيرُهُ جَلَّ لَدَى الأَسْبَابِ   كَخَلْقِهِ وِقَايَةَ الجِلْبَابِ
٢٧-تأْثِيرُهُ لَدَىٰ طَبِيعَةٍ قُفِي   وَعِلَّةٍ مَعْ صِحَّةِ التَّخَلُّفِ
٢٨-إِحْدَاثُهُ عَزَّ وجَلَّ العَالَمَا   بِمَحْضِ الاِخْتِيَارِ كَانَ فَاعْلَمَا
٢٩-أَمَّا حُدُوثُهُ فَمَحْضُ وَاجِبْ   لِأَنَّهُ الدَّلِيلُ فِي المَطَالِبْ
٣٠-وَيَسْتَحِيلُ عَدَمُ الجَوازِ   فِي الفِعْلِ والتَّرْكِ بِلا مَجَازِ
٣١-نَفْيُ جَوازِ خَلْقِهِ الحِكْمَةَ فِي   فِعْلٍ وفِي حُكْمٍ مُحَالٌ اعْرِفِ
٣٢-نَفْيُ الجَوازِ عَنْ تأْثِيرِ الله   لَدَىٰ أَسْبَابِهِ مُحَالٌ واهِ
٣٣-نَفْيُ الجَوازِ عَنْ تأْثِيرِهِ لَدَىٰ   طَبْعٍ وعِلَّةٍ مُحَالٌ أَبَدَا
٣٤-نَفْيُ جَوازِ إِحْدَاثِهِ العَالَمَ ذَا   هُوَ المُحَالُ ضِدَّ جَائِزٍ خُذَا
٣٥-وَيَسْتَحِيلُ قِدَمُ العَوَالِمْ   ضِدَّ حُدُوثٍ كَوْنِهَا المُلازِمْ
٣٦-وَوَاجِبٌ لِرُسْلِهِ الأَمَانَهْ   وَالصِّدْقُ وَالتَّبْلِيغُ وَالفَطَانَهْ
٣٧-وَيَسْتَحِيلُ عَنْهُمُ العِصْيَانُ   وَالكَذِبُ البَلادَةُ الكِتْمَانُ
٣٨-وَجَائِزٌ لَهُمْ مِنَ الأَعْرَاضِ مَا   كالمَرَضِ السَّالِمِ لا نَحْوِ العَمَىٰ
٣٩-نَفْيُ جَوازِهَا مِنَ المُحَالِ   وُقُوعُهَا بِهِمْ مِنَ الكَمَالِ

٤٠-وَالوَاجِبُ الإِيمانُ بِالسَّمْعِيَّهْ أَمْلَاكِهِ وكُتْبِهِ العَلِيَّهْ
٤١-وَرُسْلِهِ ويَوْمِهِ الأَخِيرِ ومَا حَوَاهُ مِنْ عَنَاً خَطِيرِ
٤٢-وَكُلُّ شيءٍ بِقَضَاءٍ وقَدَرْ فَٱعْلَمْهُ وٱحْفَظْهُ وخُذْ مِنْهُ عِبَرْ
٤٣-وَيَسْتَحِيلُ نَفْيُ ذِي الدِّعَامَهْ أَمْلاكِ كُتْبٍ رُسُلٍ قِيَامَهْ
٤٤-وَكُلُّ ذَا مُنْدَرِجٌ فِي هَيْلَلَهْ خَفِيفَةٍ ثَقِيلَةٍ مُفَضَّلَهْ
٤٥-تَمَّتْ بِحَمْدِ رَبِّنَا المُعِينِ وَبَرَكَاتِ المُصْطَفَى الأَمِينِ
٤٦-سَمَّيْتُهَا بِـ«عَقْدِ أَهْلِ السُّنَّهْ» والحَمْدُ للهِ عَظِيمِ المِنَّهْ
٤٧-يَا رَبَّنَا بِسِرِّهَا حَقِّقْنَا وَلِعَظِيمِ نَفْعِهَا وَفِّقْنَا
٤٨-بِجَاهِ أَفْضَلِ الوَرَىٰ وأَكْرَمِ صَلِّ عَلَيْهِ رَبَّنَا وسَلِّمِ

❀❀❀



شرح
نظم عقيدة أهل السنة



مقدمة المؤلف

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ[1]

وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم[2]

١- يَقُولُ رَاجِي رَحْمَةِ المَنَّانِ مُحَمَّدُ بْنُ الهَاشِمِي الرَّحْمَانِي

يقولُ العبدُ الفقيرُ[3] راجي رحمةِ مولاهُ المَنَّانِ القَديرِ محمّدُ بنُ أحمدَ بنِ الهاشميِّ ابن محمّدِ بنِ عبدِ الرَّحمنِ بنِ أبي جَمْعةَ الحسنيُّ، الدِّمشقيُّ مسكناً، السَّاحليُّ

(١) افتتح النَّاظم كتابه بالبسملة لعدَّة أمورٍ: أوَّلها: الاستعانةُ بالله عزَّ وجلَّ الذي وسعت رحمتُه كلَّ شيءٍ. ثانيها: الاقتداءُ بالكتاب العزيز ترتيباً لا نزولاً. ثالثها: التَّأسِّي بالنَّبيِّ صلى الله عليه وسلم، فإنَّه كان يفتتح كتبه ورسائله بالبسملة كما جاء في كتابه إلىٰ هرقلَ وغيره. رابعها: العملُ بقوله صلى الله عليه وسلم: «كل أمرٍ ذي بالٍ لا يُبدَأ فيه ببسم الله؛ فهو أبترُ أو أجذمُ أو أقطعُ» رواياتٌ، أي: ناقصٌ وقليلُ البركةِ، فهو وإن تمَّ حِسّاً لا يتمُّ معنًى، والحديث رواه الخطيبُ البغدادي في «الجامع لأخلاق الرَّاوي وآداب السَّامع» برقم (١٢١٠)، وقد عدّه الحافظ ابن حجر في «فتح الباري» (٨/ ٢٢٠) من قسم الضَّعيف الواهي، ورمز السُّيوطيُّ في «الجامع الصَّغير» إلىٰ ضعفه (٦٢٨٤).

(٢) ثم ثنَّى الشَّيخ رحمه الله بالصَّلاة على النَّبيِّ صلى الله عليه وسلم لعدَّة أمورٍ: أوَّلها: التَّبرُّكُ بها كما قال الإمام الشَّافعيُّ رحمه الله: (أُحِبُّ أن يُقدِّمَ المرء بين يدي خطبته، وكلِّ أمرٍ طَلَبه حمدَ الله تعالىٰ والثَّناءَ عليه والصَّلاةَ علىٰ رسوله صلى الله عليه وسلم). ثانيها: العملُ بقول النبيِّ صلى الله عليه وسلم: «كلُّ أمرٍ ذي بالٍ لا يُبدَأ بحمد الله والصَّلاة عليّ؛ فهو أبترُ ممحوقٌ من كلِّ بركةٍ»، رواه عبد القادر الرَّهاويُّ في «الأربعين»، قال الهيثميُّ: (سندُه ضعيفٌ).

(٣) (الفقير): أي العاجزُ الضَّعيفُ بنفسه، المفتقرُ إلىٰ ربِّه لقوله تعالىٰ: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ أَنتُمُ ٱلْفُقَرَآءُ إِلَى ٱللَّهِ وَٱللَّهُ هُوَ ٱلْغَنِيُّ ٱلْحَمِيدُ﴾ [فاطر: ١٥].

التِّلِمْسانيُّ الجزائريُّ أصلاً ، المالكيُّ مذهباً[١] ، الأشعريُّ[٢] السَّلفيُّ عقيدةً[٣] : هذا شرحٌ لنظم عقيدةِ أهلِ السُّنَّةِ[٤] .

ثُمَّ قالَ:

٢-الحَمْدُ لله عَلى الإيمَانِ وَغَيْرِهِ مِنْ نِعَمِ الدَّيَّانِ

(الحَمْدُ) : أي المدحُ والثَّناءُ والشُّكرُ لله[٥] علىٰ إنعامِه علينا بالإيجادِ والإمدادِ ونعمِه التي لا تُحصىٰ ، التي منها بل أعظمُها نعمةُ الإيمانِ والإسلامِ والإحسانِ والعافيةِ .

---

(١) (المَذهَب) : المُعْتَقَدُ الذي يُذْهَبُ إليه . ٱنظر : « القاموس المحيط » .

(٢) الأشعري : نسبةً إلىٰ الإمام أبي الحسن الأشعري مؤسس مذهب الأشاعرة ، وهو: علي بن إسماعيل ٱبن إسحاق ، من نسل الصَّحابي أبي موسى الأشعري ، ولد بالبصرة ، وتلقّى مذهب الاعتزال ثم رجع وجهر بخلافه ، وصار يدافع عن عقائد أهل السُّنَّة ، وهو إمام المتكلمين ، كان شافعي المذهب ، تفقّه علىٰ أبي إسحاق المروزي ، وردَّ على الملاحدة والمعتزلة والشيعة والجهمية والخوارج وغيرهم ، توفي ببغداد سنة (٣٢٤ هـ) ، من تصانيفه : « التبيين عن أصول الدين » ، و« الرّدّ على المجسِّمة » ، و« خلق الأعمال » . ٱنظر : « طبقات الشافعية » لابن السبكي (٢/ ٢٤) ، « معجم المؤلفين » (٧/ ٣٥) ، « وفيات الأعيان » (٣/ ٢٨٤) .

(٣) أي : عقيدته هي ما كان عليه السَّلف الصَّالح من التَّفويض والتّنزيه لله سبحانه وتعالىٰ .

(٤) أي : عقيدة أهل السُّنَّة والجماعة ، وهم الفرقة النّاجية وهم السَّواد الأعظم ، لقوله عليه الصَّلاة والسَّلام : « ٱفترقت اليهود علىٰ إحدى وسبعين فرقةً ، وتفرقت النَّصارى عن ٱثنتين وسبعين فرقةً ، وتفترق أمَّتي علىٰ ثلاثٍ وسبعين فرقةً » ، أخرجه أبو داود في كتاب السُّنَّة باب : شرح السُّنَّة (٤٥٦٩) ، وٱبن ماجه في باب ٱفتراق الأمم (٣٩٩٢) ، وأخرج نحوَه التِّرمذيُّ في كتاب الإيمان باب : ما جاء في ٱفتراق الأمَّة (٢٦٤٠) ، وقال : (حديثٌ حسنٌ صحيحٌ) .
وروي هذا الحديث من طرقٍ أخرى كثيرةٍ ، منها : رواية عبد الله بن عمرو بن العاص رضي الله عنهما ، وقال فيها : « كلُّهم في النّار إلا ملّة واحدة » ، قالوا : (من هي يا رسول الله ؟) ، قال: « ما أنا عليه وأصحابي » .

(٥) (الحمدُ) لغةً : الثَّناءُ بالكلام على الجميل الاختياريِّ علىٰ جهةِ التَّبجيلِ والتَّعظيم ، سواءٌ كان في مقابلةِ نعمةٍ أو لا ، (الحمدُ) ٱصطلاحاً : فعلٌ ينبئُ عن تعظيم المُنعِمِ من حيثُ كونُه مُنعِماً على الحامدِ أو غيرِه ، وسواءٌ كان قولاً باللِّسان أو ٱعتقاداً بالجنان أو عملاً بالأركان التي هي الأعضاء .
(الشُّكرُ) لغةً : هو الحمدُ ٱصطلاحاً لكن بإبدال الحامدِ بالشَّاكر ، (الشُّكرُ) ٱصطلاحاً : صرفُ العبدِ جميعَ ما أنعمَ اللهُ عليه به فيما خُلِقَ لأجله . ٱنظر : « شرح الباجوري على الجوهرة » (ص ٢٤ ـ ٢٥) .

(الدَّيَّانُ) : ٱسمٌ من أسماءِ الله الحسنىٰ[١] ، ومعناهُ : الحاكمُ القهَّارُ والمحاسبُ المُجازي . وفيه[٢] من النُّكَت[٣] البديعةِ أنَّ عددَ ٱسمِه تعالى (الدَّيَّان) خمسةٌ وستُّونَ موافقةٌ لعددِ ٱسمِه (لله)[٤] ، وذلك مُطابقٌ لقولِه تعالىٰ : ﴿ أَلَا لِلَّهِ ٱلدِّينُ ٱلْخَالِصُ ﴾[٥] ، ودينُهُ الخالصُ ٱنفرادُه بذاته عمَّا سواهُ ، وذلك حقيقةُ قولِه : ﴿ فَٱعْلَمْ أَنَّهُۥ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا ٱللَّهُ ﴾[٦] اهـ . من كتاب « الواردات الإلهيّة » (ص ٢٥٣) للشّيخ بهاءِ الدِّينِ البيطارِ[٧] رحمه الله تعالىٰ .

---

(١) ورد ٱسم (الدَّيَّان) في الحديث الشَّريف الذي رواه عبد الله بن أُنيس رضي الله عنه ، قال : سمعتُ رسولَ اللهِ صلى الله عليه وسلم يقول : « يَحشُرُ اللهُ النَّاسَ يومَ القيامةِ » ، أو قال : « العبادَ عُرَاةً ، غُرْلاً ، بُهْماً » ، قال : قُلْنَا : (وما بُهْماً ؟) قال : « ليس معهم شيءٌ ، ثمَّ يُناديهم بصوتٍ يسمعُهُ مَنْ بَعُدَ ، كما يسمعُهُ مَنْ قَرُبَ : أنا المَلِكُ ، أنا الدَّيَّانُ ، لا ينبغي لأحدٍ مِنْ أهلِ النَّارِ أن يَدخُلَ النَّارَ وله عند أحدٍ مِنْ أهلِ الجنَّةِ حقٌّ ، حتَّىٰ أَقُصَّهُ منهُ ، ولا ينبغي لأحدٍ مِنْ أهلِ الجنَّةِ أَنْ يَدخُلَ الجنَّةَ ولأحدٍ مِنْ أهلِ النَّارِ عنده حقٌّ ، حتَّىٰ أَقُصَّهُ منه حتَّى اللَّطْمَةُ » ، قُلْنَا : (كَيْفَ وإنَّما نأتي اللهَ عُرَاةً ، غُرْلًا ، بُهْماً ؟) ، قالَ : « بِالْحَسَنَـاتِ وَالسَّيِّئَاتِ » . أخرجه الحاكم في « المستدرك » (٢ / ٤٣٧ ، ٤ / ٥٧٤) ، وقال عنه : (صحيح الإسناد ولم يخرِّجاه) ، ووافقه الذّهبي .

(٢) أي : في هذا البيت بين قوله (لله) وبين اسم الله تعالىٰ (الدَّيَّان) .

(٣) (النُّكتة) : هي مسألةٌ لطيفةٌ أُخرِجَت بدقَّةِ نظرٍ وإمعانٍ ، مِن (نَكَتَ رُمحَه بأرضٍ) : إذا أثَّر فيها ، وسمِّيت المسألةُ الدَّقيقةُ نكتةً لتأثير الخواطر في ٱستنباطها . ٱنظر : « التَّعريفات للجرجاني » .

(٤) هذا الحساب علىٰ طريق الجُمَّل : وهو فنٌّ أدبيٌّ تُجمَعُ فيه قيمةُ حروفِ الكلمةِ أو الجملةِ ، (أبجد هوَّز . .) فإنَّ مجموع أعداد ٱسم (لله) (٦٥) : اللام الأولى (٣٠) ، واللام الثانية (٣٠) ، والهاء (٥) ، وكذا مجموع أعداد اسم (الدَّيَّان) (٦٥): الدال (٤) ، والياء (١٠) ، والألف (١) ، والنون (٥٠) .

تنبيه : تم حساب (الديان) علىٰ (٦٥) من غير أن يحسب (ال) التعريف كما هو شأنهم في مجال الذكر والدعاء ، إذ الدَّاعي يقول : (يا ديَّان) ، ولا يقول : (يا الدَّيَّان) .

(٥) الزمر : ٣ .

(٦) محمد : ١٩ .

(٧) بهاء الدِّين البيطار (١٢٦٥ ـ ١٣٢٨هـ) : هو محمد بهاء الدِّين بن عبد الغنيّ بن حسن بن إبراهيم البيطار ، فاضل له نظمٌ ونثرٌ في التَّصوف ، دمشقيُّ المولد والوفاة ، حفظ القرآن وجوَّده علىٰ أبيه ، وقرأ عليه جملة من كتب العربية وعلوم الدِّين ، من تصانيفه : « نقد عين الميزان » ، و« فتح الرَّحمن الرَّحيم » ، و« الواردات الإلهيَّة » . ٱنظر : « الأعلام » للزركلي (٦ / ٢١١) .

ثُمَّ قالَ :

٣-صَلَّى وسَلَّمَ عَلىٰ المُخْتَار وآلِـهِ وصَحْبِـهِ الأَخْيَار

أي : اللَّهمَّ صَلِّ وسَلِّم علىٰ سيِّدنا محمَّدٍ المُختارِ مِن عَبيدِ الرَّحمنِ للرِّسالة العامَّةِ للثَّقلين ، وللرَّحمة للعالمين ، وصَلِّ وسلِّمْ علىٰ آله وأصحابِه الأخيارِ المختارين لنصره ، ونشرِ دينِه الذي هو دينُ الحقِّ عند الله .

و(الصَّلاةُ) من الله علىٰ أنبيائه ورسلِه : الرَّحمةُ المقرونةُ بالتَّعظيم ، ومن غيره : تضرُّعٌ ودعاءٌ[١] .

و(السَّلامُ) : التَّحيَّةُ والأمانُ اللاَّئقُ بقدره صلَّى الله عليه وسلَّم ، أو الأمانُ علىٰ أمَّته صلَّى الله عليه وسلَّم .

قال الإمام الشَّعرانيُّ[٢] رحمه الله في « العهودِ المحمَّديَّةِ » (٢ / ٣٢٣) : (وكذلك السَّلامُ علىٰ رسول الله صلَّى الله عليه وسلَّم ، معناهُ : أنت في أمان منَّا يا رسول الله أن نُخالِفَ شريعتَك ، فيحصلُ عند رسول الله طمأنينةُ القلبِ علىٰ ذلك الذي سلَّم عليه أن يقع في معصية الله عزَّ وجلَّ ، وذلك لكمال وُفُورِ[٣] شفقتِه صلَّى الله عليه

---

(١) قال الدُّسوقيُّ رحمه الله تعالىٰ : (التَّحقيقُ أنَّ الصَّلاة من الله إنعامُه المقرونُ بالتَّعظيم ، ومن الملائكة والإنسِ والجنِّ الدُّعاء ، بأَن يُعظِّمَ اللهُ المُصلَّيَ عليه ويشرِّفه ، وما شاعَ من أنَّها من الملائكة ٱستغفارٌ ، ومن الإنسِ والجنِّ التَّضرُّعُ والدُّعاءُ بخيرٍ ، فهو خلافُ التَّحقيق) . ٱنظر : « حاشية الدُّسوقي » (ص ١١) .

(٢) الشعراني (٨٩٨ ـ ٩٧٣هـ) : عبد الوهَّاب بن أحمد بن علي بن أحمد بن محمد بن زرقا بن موسى بن السُّلطان أحمد التِّلِمْسانيُّ من ذرِّيّة محمد بن الحنفيّة ، أبو المواهب ، المعروف بـ(الشعراني) أو (الشعراوي) ، ولد ببلدة ساقية أبي شعرة من أعمال المنوفية وتوفي بالقاهرة ، كان فقيهاً محدّثاً أصولياً صوفياً مكثراً في التصنيف ، أخذ العلم عن مشايخ عصره كالشيخ الجلال السيوطي وشيخ الإسلام زكريا الأنصاري ، أشهر مصنفاته : « العهود المحمدية » ، و« تنبيه المغترين » ، و« لطائف المنن والأخلاق » ، و« اليواقيت والجواهر » ، و« الميزان الكبرىٰ » . ٱنظر : « شذرات الذّهب » (٨ / ٣٧٢) ، « الأعلام » (٤ / ٣٣١) ، « معجم المؤلفين » (٦ / ٢١٨) .

(٣) أي : كثرةِ وٱتساعِ رحمتِه .

وسلَّم علىٰ أمَّته) اهـ .

وٱعلم أَنَّ (الآل) له معانٍ بٱعتبار المقامات : ففي مقام المدحِ : كلُّ مؤمنٍ تقيٍّ[1] ، وفي مقام الدُّعاءِ : كلُّ مؤمنٍ ولو كان عاصياً ، وفي مقام الزَّكاةِ : أقاربُه المؤمنون من بني هاشمٍ على الأصحِّ عند المالكيَّة والحنابلةِ ، وبني هاشمٍ والمُطَّلبِ عند الشَّافعيَّة ، وخصَّت الحنفيَّةُ فِرَقاً خمسةً : آلَ عليٍّ ، وآلَ جعفرٍ ، وآلَ عَقِيلٍ ، وآلَ العبَّاس ، وآلَ الحارث بنِ عبدِ المُطَّلب .

و (صَحْبِهِ) جمعُ صاحب[2] ، والمرادُ به الصَّحابيُّ ، وهو كلُّ من ٱجتمع بسيِّدنا محمدٍ صلَّى الله عليه وسلَّم مؤمناً به ، ومات علىٰ ذلك[3] ، سواءٌ رآه أو لم يره ، كعبدِ الله بنِ أمِّ مكتومٍ الأعمى رضي الله عنه .

و (الأَخْيَار) جمعُ خَيِّر[4] ، الذين ٱختارَهم الله لصُحبته .

---

(١) وذلك لما رواه الإمام أحمد في « مسنده » برقم (١٧٨٣٧) : عن عمرو بن العاص رضي الله عنه ، قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « إنَّ آلَ بني فلانٍ ليسوا لي بأولياء ، إنَّما وليِّي الله وصالحو المؤمنين » .

(٢) قولُهُ (صحب) : ذكر الشَّيخ الهاشميّ في كتابه « مفتاح الجنة » : (أنَّ صحب ٱسم جمعٍ علىٰ قول سيبويه ، وذكر في هذه الرِّسالة أنه جمعٌ لبيان أنهما قولان موجودان في اللغة وهو علىٰ قول الأخفش ، فقد زعم أنَّ صحباً جمع صاحب ، ونظيره عنده شَرْب وشارب ، وتَجْر وتاجر) .
والتحقيق : قول سيبويه إمام أهل هذه الصِّناعة ، فقد ذهب إلىٰ أنَّ (صحب) ٱسم جمعٍ لصاحب ، لأنَّه ليس علىٰ زنةٍ من زنات جموع التكسير المعروفة ، ومن هنا نعلم أنَّ قول النُّحاة في ٱسم الجمع : (هو ما ليس له واحد من لفظه ، بل له واحد من معناه) مبنيٌّ على الغالب ، وأنَّ مدار الفرق بين الجمع وٱسم الجمع علىٰ أن يكون علىٰ زنةٍ من أوزان الجموع أو لا ، فإن كان علىٰ زنتها فهو جمعٌ ، وإن لم يكن فهو ٱسمُ جمعٍ ، قال الشَّيخ إبراهيم الباجوري في « شرحه علىٰ الجوهرة » (ص ٥٦) : (والتَّحقيق أنَّ (صحباً) ليس جمعاً لصاحب ، بل ٱسمُ جمعٍ ، وإن كان له واحدٌ من لفظه وهو صاحب) .

(٣) قولُهُ (وماتَ علىٰ ذلك) : أي على الإسلام ، فهو شرطٌ لدوام الصُّحبة لا لأصلها ، فإن ٱرتدّ ـ والعياذ بالله ـ ومات مرتدّاً فليس بصحابيٍّ ، كعبد الله بن خَطَل ، وأمَّا من عاد إلى الإيمان كعبد الله بن أبي سَرْح ، فتعود له الصُّحبة لكن مجرَّدةً عن الثَّواب عندنا معاشر الشَّافعيَّة . ٱنظر : « شرح الباجوري على الجوهرة » (ص ٥٦) .

(٤) (الخَيِّر) : ذو الخير الكثير.



الدِّين وأركانه

ثم قال :

٤-وبَعْــــدُ : فَـــالدِّينُ لَـــهُ أَرْكَانُ الاسْــلامُ والإِيمَـــانُ والإِحْسَـــانُ

أي : وبعد ما تقدَّم من ذكر ٱسمِ النَّاظمِ ، والحمدِ ، والثناءِ على الله تعالىٰ ، والشُّكرِ علىٰ نعمه التي لا تحصىٰ ، والصَّلاةِ والسَّلامِ علىٰ سيِّدنا محمدٍ وعلىٰ آله وأصحابه ، الذي مَنَّ الله به علينا فهدانا وأرشدنا وعلَّمنا ما ينفعُنا في ديننا ودنيانا ، ولا نقدر علىٰ مكافأته صلى الله عليه وسلم إلَّا بالدُّعاء له .

فعلَّمَنا الله تعالىٰ كيف ندعو له صلى الله عليه وسلم ، بقوله تعالىٰ : ﴿إِنَّ ٱللَّهَ وَمَلَٰٓئِكَتَهُۥ يُصَلُّونَ عَلَى ٱلنَّبِيِّۚ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ صَلُّواْ عَلَيۡهِ وَسَلِّمُواْ تَسۡلِيمًا﴾[1] ، ثمَّ علَّمَنا صلى الله عليه وسلم كيف نصلِّي عليه[2] .

قال الإمام السَّنُوسِيُّ[3] رَحِمَهُ الله في « صغرى الصُّغرىٰ » (ص ٥٢) : (وحكمُ

(١) الأحزاب : ٥٦ .

(٢) عن كَعْبِ بنِ عُجْرَةَ رضي الله عنه قال : سألْنا رسولَ الله صلى الله عليه وسلم فقلنا : (يا رسول الله ؛ كيف الصَّلاة عليكم أهل البيت ، فإنَّ الله قد علَّمنا كيف نسلِّم عليكم ؟) ، قال : « قولوا : اللَّهمَّ ؛ صلِّ علىٰ محمَّدٍ وعلىٰ آل محمَّدٍ ، كما صلَّيت علىٰ إبراهيمَ وعلىٰ آل إبراهيم ، إنَّك حميدٌ مجيد ، اللَّهمَّ ؛ بارك علىٰ محمَّدٍ وعلىٰ آل محمَّدٍ ، كما باركت علىٰ إبراهيمَ وعلىٰ آل إبراهيمَ إنَّك حميدٌ مجيد » . أخرجه البخاريُّ في كتاب الأنبياء باب (يزفون) الصَّافات رقم (٣١٩٠) .

(٣) السنوسي (٨٣٢ ـ ٨٩٥ هـ) : محمد بن يوسف بن عمر بن شعيب ، أبو عبد الله السَّنوسي التِّلِمْساني الحسني ، محدِّث ، متكلِّم ، مقرئ مشارك ، وكان آية في علمه وزهده وورعه ، جمع تلميذه الملالي في أحواله وسيرته تأليفاً كبيراً ، من تصانيفه : « شرح صحيح البخاري » ، و« عقيدة أهل التوحيد » ، و« شرح كلمتي ـــ

هذا الحمدِ الوجوبُ مرَّةً في العُمُر ، كالحجِّ ، وكلمتَي الشَّهادة ، والصَّلاةِ والسَّلامِ علىٰ سيِّدنا محمدٍ صلَّى الله عليه وسلَّم)[1] .

اُنظر : الأذكارَ العشرةَ في « مفتاح الجَنَّةِ شرحِ عقيدةِ أهلِ السُّنَّةِ »[2] نظماً ونثراً .

ـــ الشهادة » ، و« العقيدة الوسطىٰ وشرحها » ، و« صغرى الصغرىٰ وشرحها » ، و« المقدمات وشرحها » ، و« الصغرىٰ وشرحها » . اُنظر : « نيل الابتهاج » (ص ٣٢٥ ـ ٣٢٩) ، « الأعلام » (٨ / ٢٩ ـ ٣٠) .

(١) فَائِدَةٌ : من أراد تحصيل الخير الكثير من الصَّلاة على النَّبيِّ صلى الله عليه وسلم ، فلينوِ عندما يشرع بالصَّلاة عليه نيَّتين :

الأولىٰ : أن يتشبَّه بالملأ الأعلىٰ ، وهم الملائكة لأنَّهم يداومون علىٰ هذا الفعل ، ويفيده صيغة التَّجدُّد التي في (يصلُّون) .

والثَّانية : أن يمتثل أمر الله عزَّ وجلَّ في الصَّلاة علىٰ هذا النَّبيِّ الكريم صلى الله عليه وسلم .

وأما فوائد الصَّلاة علىٰ النَّبيِّ صلى الله عليه وسلم فهي كثيرةٌ لا تحصىٰ ، وهناك رسائل كثيرةٌ جدّاً في فضل الصَّلاة عليه صلى الله عليه وسلم كـ« الإعلام بفضل الصَّلاة على النَّبيِّ والسَّلام » للنَّميري وغيره ، وأذكر بعض هذه الفوائد علىٰ سبيل الإيجاز : (الأولى : اُمتثال أمر الله سبحانه وتعالىٰ ، الثانية : صلاة الله تعالىٰ على المصلِّي ، الثالثة : كفاية الهموم وغفران الذُّنوب ، الرابعة : نفي الفقر وضيق العيش ، الخامسة : هداية العبد وحياة قلبه ، السادسة : تطهير القلب من النِّفاق والصَّدأ ، السابعة : عرض اُسم المصلِّي على النبي صلى الله عليه وسلم ، وشفاعته في الآخرة ، وغيرها من الفوائد الجليلة التي يطول تفصيلها) .

تتمة : ذكر العلماء والعارفون بالله أن الصَّلاة على النَّبيِّ صلى الله عليه وسلم تنوب عن المرشد الكامل عند فقده .

(٢) هذا الكتاب للشَّيخ الهاشميِّ رحمه الله تعالىٰ ، وهو كتابٌ عظيمُ النفع ، قال فيه (ص ٦) : (والأذكارُ العشرةُ التي يجبُ ذكرُها في العمر مرَّةً بنيَّة الفرضِ جمعتُها في أبياتٍ وهي : في

عَشْرٌ مِنَ الأذكارِ فرضُ عينِ ... في العُمرِ مَرَّةً بغيرِ مَيْنِ
تَعوُّذٌ بَسملةٌ وحَمدلَةْ ... هَيْلَلَةٌ تسبيحٌ أيضاً حَوقلَةْ
تَكبيرٌ اُستغفارُ والصَّلاةُ ... مع السَّلامِ قالها الثِّقاتُ
حَسبلةٌ زَادَها بعضُ العُلَمَا ... والنَّدبُ يأتي بعدَ فَرضٍ عُلِمَا

ملاحظة : قال الشَّيخ محمد محيي الدِّين عبد الحميد في تحقيقه علىٰ « إتحاف المريد » (ص٢١) : (وهذه الاختصارات (البسملة ، الحمدلة) تُسمَّى في علم الاشتقاق : النَّحت . وضابطُه : أن تأخذ أربعةَ حروفٍ من المركَّب الذي تريد أن تنحت منه ، من غير أن تقيِّد نفسَك بحرفٍ معيَّن ، ثم تُرتِّبَ هذه الحروف علىٰ مثال ترتيبِها في المُركَّب ، فتُقدِّمَ منها المُتقدِّمَ فيه وتُؤخِّرَ المؤخَّر فيه ، وتجعلَها علىٰ وزن الدَّحرجة ، ولك أن تشتقَّ منها فعلًا علىٰ وزن دَحْرَجَ ، فتقول : بسمل ، وحمدل) .

[مطلب الدين والملة والأحكام بحسب الاعتبارات]

والدِّينُ والمِلَّةُ بمعنًى واحدٍ، وتختلفُ بالاعتبار، فالأحكامُ:

- من حيث إنَّنا نَدينُ - أي: ننقادُ لها - ونُدانُ - أي: نُجازىٰ عليها -: فهي دينٌ.

- ومن حيث إنَّ الملَك يُمليها للرَّسول، والرَّسولُ يُمليها علينا: ملَّةٌ.

- ومن حيث شَرْعُها لنا - أي: نَصْبُها وبيانُها -: شرعٌ وشريعةٌ.

و(الدِّينُ): وضعٌ إلهيٌّ سائقٌ لِذوي العقولِ السَّليمةِ بٱختيارهم المحمودِ إلىٰ ما هو خيرٌ لهم بالذَّات[1]، بالدَّلائل القطعيَّةِ[2] وواضحاتِ البراهين.

وقال أستاذنا العارفُ بالله أبو العبَّاسِ أحمدُ العَلَوِيُّ[3] قَدَّسَ الله رُوحَهُ في كتابه « مبادئ

---

(١) قوله (وضعٌ إلهيٌّ): أي أحكامٌ وضَعها المولى وشَرَعها وبيَّنها.
قوله (سائقٌ): أي باعثٌ وحاملٌ، لأنَّ المكلَّف إذا سمع ما يترتَّب علىٰ فعل الواجبِ من الثَّواب، أو علىٰ فعل الحرام من العقاب، ٱنساقَ إلىٰ فعل الأوَّلِ وتركِ الثَّاني.
قوله (لذوي العقول السَّليمة): أي لأصحاب العقولِ السَّليمةِ من الكفر.
قوله (باختيارهم): خرج به الأوضاعُ السَّائقةُ لهم لا باختيارهم، كالآلام السَّائقة إلىٰ الأنين رغماً، وكالجوع والعطش السَّائقَين إلىٰ الأكل والشُّرب قهراً.
قوله (المحمود): خرج به الاختيار المذموم، كالانهماك في الدُّنيا والشَّهوات، فهذا لا يُسمَّى ديناً.
قوله (إلىٰ ما هو خيرٌ لهم بالذَّات): أي: كالانهماك في خدمة الله وطاعتِه ومحبَّته، فإنَّ ذلك خيرٌ ذاتيٌّ، لأنَّه يوصل إلىٰ السَّعادة الأبديَّة.
قوله (بالذَّات): خرج بذلك صنعةُ الطِّبِّ، فإنَّها وإنْ كانت خيراً، لكنَّها لا تُعدُّ خيراً ذاتيّاً، لأنَّها وسيلةٌ لإيصال منفعةٍ بدنيَّةٍ، أمَّا الطَّاعة والعبادةُ فهي خيرٌ ذاتيٌّ لكونها غايةً لا وسيلةً.

(٢) وهو القرآن الكريم والسُّنَّة المتواترة.

(٣) ٱبن عليوة (١٢٩١ - ١٣٥٣هـ): أحمد بن مصطفى بن علي، ولد في مستغانم من أسرةٍ مشهورةٍ، أخذ العلم عن أهل بلده، ثم تعرَّف على الشَّيخ البوزيدي، وأخذ عنه الطَّريق، ولازم شيخه حتَّى وفاته، ثمَّ شيَّد الزَّوايا في كلِّ أنحاء الجزائر والمغرب، وأنشأ مطبعةً للكتب، وأصدر صحيفةً أسبوعيَّةً تدافع عن الإسلام والتَّصوف، وله الكثير من المؤلَّفات منها: « المنح القدُّوسيَّة في شرح المرشد المعين بطريق ـــ

التَّأييد في بعض ما يحتاج إليه المريد » (١ / ٤) : (الدِّينُ : هو عبارةٌ عن شرائعَ إلهيَّةٍ ، ٱختارها الله تعالىٰ لعبادته وللمعاملة بين عباده ، فمن ٱنتهجَها ٱنتهاجاً بطيب نفسِه فهو المسلم) اهـ .

وأمَّا أركانُه[١] بالعدِّ فثلاثةٌ :

- الإسلامُ[٢] .
- والإيمانُ[٣] .
- والإحسانُ[٤] .

فالإسلامُ[٥] : أن تشهد أن لا إلهَ إلَّا الله وأنَّ محمَّـداً رسولُ الله ، وتقيم الصَّلاةَ ، وتؤتي الزَّكاةَ ، وتصوم رمضانَ ، وتحجَّ البيتَ إن استطعت إليه سبيلًا ، وأركانُهُ خمسةٌ : الشَّهادتان ، والصَّلاةُ ، والزَّكاةُ ، وصيامُ رمضانَ ، والحجُّ علىٰ من ٱستطاع .

والإيمانُ[٦] : أن تؤمن بالله وملائكتِه وكتبِه ورسلِه وباليوم الآخرِ وبالقدر خيرِه وشرِّه .

=الصُّوفيَّة » ، و« المواد الغيثية » ، و« ديوان في التصوف » . ينظر : « الأعلام » (١ / ٢٥٨) .

(١) أي : أركان الدِّين أي علىٰ جهة الكمال ، وليس المراد تحصيل أصل الدِّين ، لأنَّه يتحصَّل بالإسلام .

(٢) أفرد العلماء لهذا الرُّكن عِلماً خاصّاً ، وسمَّوه بـ : **علم الفقه والأحكام** .

(٣) أفرد العلماء لهذا الرُّكن عِلماً خاصّاً ، وسمَّوه بـ : **علم التَّوحيد أو العقيدة** .

(٤) أفرد العلماء لهذا الرُّكن عِلماً خاصّاً ، وسمَّوه بـ : **علم التَّصوُّف أو التَّزكية والأخلاق** .

(٥) (**الإسلام**) لغةً : مطلق الامتثال والانقياد ، وشرعاً : هو الامتثال والانقياد لما جاء به النَّبيُّ صلى الله عليه وسلم ممَّا عُلِمَ من الدِّين بالضَّرورة ، والمراد بالامتثال الإقرارُ اللِّسانيُّ بجميع ما جاء به النَّبيُّ صلى الله عليه وسلم الشَّاملُ لثبوت الوحدانيَّة لله ، وثبوت الرِّسالة لسيِّدنا محمَّدٍ صلى الله عليه وسلم وغير ذلك من الأحكام المعلومة من الدِّين بالضَّرورة ، ويحصل ذلك الإقرار بالنُّطق بالشَّهادتين .

(٦) (**الإيمان**) لغةً : مطلق التَّصديق ، وشرعاً : هو التَّصديق بجميع ما جاء به النَّبيُّ صلى الله عليه وسلم ممَّا عُلِمَ من الدِّين بالضَّرورة إجمالاً في الإجمالي ، وتفصيلاً في التَّفصيلي .

والإحسانُ : أن تعبد اللهَ كأنَّك تراهُ ، فإن لم تكن تراهُ فإنَّهُ يراك[1] .



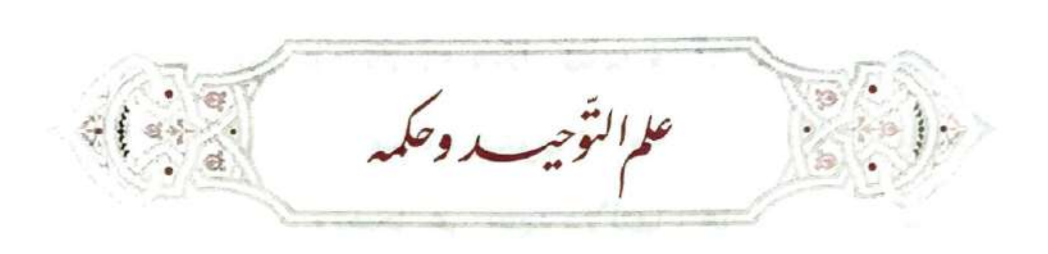
(١) العلاقة بين الإسلام والإيمان والإحسان : جاء ذكر الإسلام والإيمان والإحسان في حديث جبريل عليه السَّلام ومجيئه إلى النَّبيِّ صلى الله عليه وسلم وسؤاله عن هذه الأمور الثَّلاثة :

١ ـ فأجابه صلى الله عليه وسلم عن الإسلام بٱمتثال الأعمال الظَّاهرة بعد الشَّهادتين وهي : « إقام الصَّلاة ، وإيتاء الزَّكاة ، وصوم رمضان ، وحجّ البيت » .

٢ ـ وأجاب عن الإيمان بالأمور الباطنة الغيبيَّة ، وهي : « الإيمان بالله ، وملائكته ، وكتبه ، ورسله ، واليوم الآخر ، وبالقدر خيره وشره » .

٣ ـ وأجاب عن الإحسان بمراقبة الله في السِّر والعلانية ، فقَال : « أن تعبد الله كأنَّك تراه ، فإن لم تكن تراه فإنَّه يراك » .

فإذا ذُكرت هذه الأمور الثَّلاثة مجتمعةً كان لكلٍّ واحدٍ منها معنًى خاصٌّ ، وإذا ٱنفرد الإسلام دخل فيه الإيمان ، وإذا ٱنفرد الإيمان دخل فيه الإسلام ، وإذا ٱنفرد الإحسان دخل فيه الإسلام والإيمان .



علم التوحيد وحكمه

ثم قال :

٥- مِـنْ ذَلِـكَ التَّوحِيـدُ فَـرْضُ عَيْـنِ بَـلْ أَوَّلُ الوَاجِـبِ دُونَ مَيْـنِ

فمن أركان الدِّينِ علمُ التَّوحيدِ لقوله تعالىٰ : ﴿ فَٱعْلَمْ أَنَّهُۥ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا ٱللَّهُ ﴾[1] .

والمرادُ بالتَّوحيدِ : الإقرارُ لله تعالىٰ بالوحدانيَّة ولسيِّدنا محمَّدٍ صلَّى الله عليه وسلَّم بالرِّسالة ، وذلك يستلزمُ جميعَ العقائدِ الإلهيَّاتِ والنَّبويَّاتِ والسَّمعِيَّاتِ .

(بَلْ) علمُ التَّوحيدِ هو (أَوَّلُ الوَاجِبِ) علىٰ كُلِّ مكلَّفٍ[2] (دُونَ مَيْنِ) أي : بلا شكٍّ ولا كذبٍ ، أي : فمعرفةُ عقائدِ التَّوحيدِ أوَّلُ فرضِ عينٍ علىٰ كلِّ مكلَّفٍ شرعاً .

والمعرفةُ : هي الجزمُ[3] المطابقُ للواقع عن دليلٍ ، وأقلُّ ما يَتحَقَّقُ ذلك في الدَّليل

---

(١) محمد : ١٩ .

(٢) (المكلَّف) : هو البالغ العاقل سليم الحواسِّ ولو السَّمع أو البصر فقط ، الذي بلغته الدَّعوة وتمكَّن من النَّظر .

تتمة : والجنُّ مكلَّفون ، وتكليفهم من حين الخلقة ، وأما الملائكة فليسوا بمكلَّفين على الرَّاجح وإن كان النَّبيُّ صلى الله عليه وسلم مرسلاً إليهم أيضاً ، لأنَّ إرساله إليهم إنَّما هو إرسال تشريف لا إرسال تكليف ، والله أعلم . انظر : « مفتاح الجنَّة » (ص ١٧) .

(٣) قوله (الجزم) : هو القطع وعدم التَّردُّد ، فمن كان إيمانه علىٰ ظنٍّ فهو باطلٌ .

قوله (المطابق) : أي الموافق ، فمن كان جزمه مخالفاً فهو كافرٌ .

قوله (عن دليلٍ) : أي الدَّليل التَّفصيليُّ وهو الخاصُّ بالعلماء ، أو الدَّليل الإجماليُّ وهو لعامَّة المؤمنين كجزمنا بأنَّ الله موجودٌ ، والدَّليل علىٰ وجوده تعالىٰ هذا العالَم ، لأنَّه لا بدَّ له من فاعلٍ ، وأمَّا الجزم المطابق إذا لم يكن معه دليلٌ لا تفصيليٌّ ولا إجماليٌّ ، كما إذا كان إنسانٌ يجزم بأنَّ الله تعالىٰ موجودٌ ، وإذا سئل ←

الجُمْلِيِّ[1] : وهو المَعجوزُ عن تقريره وحَلِّ شُبَهِهِ ورَدِّها ، كما إذا قيل له : (أتعتقدُ أنَّ الله موجودٌ ؟) ، فيقول : (نعم) ، فيقول : (وما دليلُك علىٰ ذلك ؟) فيقول : (وجودُ هذه المخلوقات) . ويَعجَزُ عن جهة دَلالتها ، هل هي حدوثُها ، أو إمكانُها ، أو هما معاً[2] ؟ اهـ . مِنْ « حاشيةِ الشَّرقاويِّ على السَّنوسيَّة » (ص ٤٣) بزيادةٍ من « الباجوريِّ علىٰ كفاية العوام » (ص ١٤) .

عن الدَّليل فإنه يقول : لا أدري سمعت أبي يقول ذلك فقلته ، فليس هذا بمعرفةٍ ولكنَّه تقليدٌ .

حكم المقلِّد

التَّقليد : هو الأخذ بقول الغير بلا دليل ، وهو من ٱعتقد أصولَ الواجباتِ والجائزاتِ ونفي المستحيلاتِ في حقِّ الله تعالىٰ بلا دليل ، أي : إنَّه جَزَمَ جزماً مطابقاً للحقِّ بلا دليلٍ ، وذلك كأن يتلقَّى العقائدَ الواجبةَ في حقِّ الله تعالىٰ وفي حقِّ الأنبياء عليهم الصَّلاة والسَّلام من غيره بلا دليل .

فمثل هذا ٱختلف فيه العلماء علىٰ عدَّة أقوالٍ : فقال الجمهور : هو مؤمنٌ ولكنَّه عاصٍ إن كان فيه أهليَّة النَّظر ولم ينظر ، أي : إن كان يستطيع معرفة أدلَّة العقائد ولم يفعل فهو عاصٍ لهذا ، وإيمانه صحيح ، والعصيان من جهة أنه لم يعرف الدَّليل ، وإيمانُه منجٍ له من الخلود في النار ، وإن لم يكن له القدرة علىٰ النَّظر كان مؤمناً غير عاصٍ ، وقيل : هو مؤمنٌ وغير عاصٍ ، وقيل : كافرٌ وليس بمؤمنٍ ؛ وهذان القولان ضعيفان .

وٱعلم أنَّ النَّظر الذي يخرج به المكلَّف عن التَّقليد إلى المعرفة هو النَّظر علىٰ طريق العامَّة وهو النَّظر الإجماليُّ ، كما أجاب به الأعرابيُّ الذي سأله الأصمعيُّ بقوله : (بم عرفت ربَّك ؟) ، فقال : (البعرة تدلُّ علىٰ البعير ، وآثار الأقدام تدلُّ علىٰ المسير ، فسماءٌ ذاتُ أبراجٍ وأرضٌ ذاتُ فِجاجٍ وبحورٌ ذاتُ أمواجٍ ، ألا تدلُّ علىٰ اللَّطيف الخبير !) .

ولا يُشترَط النَّظر علىٰ طريق المتكلِّمين وهو النَّظر التَّفصيليُّ بتحرير الأدلَّة وترتيبها ودفع الشُّبَه الواردة عليها .

(١) أي : الدَّليل الإجمالي ، فصاحبُ الدَّليل الجُمْلِي : هو الذي يُصوِّر العقائد في ذهنه ، ودليلُه علىٰ كلِّ عقيدةٍ وجودُ العالَم من غير تفصيلٍ في كيفيَّة الاستدلال ، أو مع التَّفصيل لكن يَعْجَز عن ردِّ الشُّبه ، فإن قَدَرَ على التَّفصيل وردِّ الشُّبه كان من أهل الدَّليل التَّفصيليِّ .

(٢) ٱعلم أنَّهم ٱختلفوا في كيفيَّة الاستدلال بالعالَم علىٰ أقوال : الأوَّل : من جهة الإمكان ، أي : ٱستواء الوجود والعدم ، ونظمُ الدَّليل عليه أن يقال : العالم ممكنٌ ، وكلُّ ممكنٍ له صانعٌ يُرجِّح وجودَه علىٰ عدمه أو عدمَه علىٰ وجودِهِ ، فالعالم له صانعٌ ؛ وهذا هو التَّحقيق . الثَّاني : من جهة الحدوث ، أي : الوجود بعد العدم ، ونظمُ الدَّليلِ عليه أن يقال : العالم حادثٌ ، وكلُّ حادثٍ له صانعٌ مُوجِدٌ ، فالعالم له صانعٌ ، وهذا عمدةُ أكثر المتكلِّمين . الثَّالث : من جهتهما معاً ، ونظمُ الدَّليلِ علىٰ ذلك أن يقال : العالم ممكنٌ حادثٌ ، وكلُّ ما كان كذلك فله صانعٌ موجدٌ له ، وقد رجَّح وجودَه علىٰ عدمه . ٱنظر : « شرح الجوهرة » للصاوي (ص ٨٢) .

وشروطُ التَّكليفِ شرعاً عشرةٌ ، وهي :

١ ـ العقلُ[١] .

٢ ـ والبلوغُ[٢] .

٣ ـ وبلوغُ الرِّسالةِ[٣] .

---

(١) (العقلُ) : سرٌّ روحانيٌّ تدرِكُ به النَّفسُ العلومَ الضَّروريَّةَ والنَّظريَّةَ ، ومحلُّه القلبُ ونورُه في الدِّماغ ، وٱبتداؤه من حين نفخِ الرُّوحِ في الجنين ، وأولُ كمالِه البلوغُ . ٱنظر : « القاموس المحيط » .
وقد أجمع الفقهاءُ علىٰ أنَّ العقلَ هو مناطُ التَّكليفِ في الإنسان ، فلا تجبُ عبادةٌ من صلاةٍ أو صيامٍ أو حجٍّ أو جهادٍ أو غيرِها علىٰ من لا عقلَ له كالمجنون ، وكذا السَّكرانُ غيرُ المتعدِّي بخلاف المتعدِّي ، لكن عدمُ التَّكليفِ فيما إذا بلغَ مجنوناً أو سكرانَ وٱستمرَّ علىٰ ذلك حتىٰ مات ، بخلاف ما لو بلغ عاقلاً ثم جُنَّ أو سَكِرَ وكانَ غيرَ مؤمنٍ ومات كذلك ، فهو غيرُ ناجٍ ، ولا يصحُّ من المجنون إسلامٌ ولا ردَّةٌ ، لقوله صلى الله عليه وسلم : « رُفِعَ القلمُ عن ثلاثةٍ : عن النَّائمِ حتىٰ يستيقظَ ، وعن الصَّبيِّ حتَّىٰ يحتلمَ ، وعن المجنونِ حتَّىٰ يعقلَ » . أخرجه أبو داود في كتاب الحدود ، باب : في المجنون يسرق أو يصيب حدّاً ، برقم (٤٣٩٨) .
(٢) (البلوغُ) : شرطٌ في تكليف الإنسِ فقط ، أمَّا الجنُّ فهم مكلَّفونَ من أصلِ الخِلْقةِ ، وهذا الأخير وإن كان لا دليل له ؛ ولكنَّه المشهور عند العلماء .
ومن مات قبل البلوغ فهو ناجٍ ، ولو كان من أولاد الكفار ، ولا يُعاقَب علىٰ كفرٍ ولا علىٰ غيره ، خلافاً للماتريديَّة حيث قالوا : بتكليف الصَّبي العاقل بالإيمان لوجود العقل ، وهو كافٍ عندهم ، فإن ٱعتقد الإيمان أو الكفر فأمرُهُ ظاهرٌ ، وإن لم يعتقد واحداً منهما كان من أهل النَّار لوجوب الإيمان عليه بمجرَّد العقل .
وحدُّ البلوغِ لغةً : الوصول ، أو الإدراك ، يقال : بَلَغَ الصَّبيُّ إذا ٱحتلمَ وأدركَ وقتَ التَّكليف ، أمَّا البلوغُ ٱصطلاحاً : فهو ٱنتهاءُ حدِّ الصِّغَرِ في الإنسان ، ليكونَ أهلاً للتَّكاليف الشَّرعيَّة ، ويكونُ البلوغُ بالاحتلام أو بالسِّنِّ : وقد قدَّرَ الشَّافعيَّةُ والحنابلةُ ، وأبو يُوسُفَ ومحمَّدٌ من الحنفيَّة أنَّ البلوغ بالسِّنِّ يكون بتمام خمسَ عشرةَ سنةً قمريَّةً للذَّكر والأنثىٰ .
(٣) (بلوغ الرسالة) : أما من لم تبلغه الرِّسالة بأن نشأ في شاهق جبلٍ ، فليس بمكلَّفٍ على الأصحِّ ، وقالت الماتريديَّة : هو مكلَّفٌ لوجود العقل ، الكافي في وجوب المعرفة عندهم وإن لم تبلغه الدَّعوة .
وفي اشتراط بلوغ الدَّعوة أو الرِّسالة مبحثٌ هامٌّ وهو : هل يكفي في التَّكليف بالعقائد بلوغُ دعوةِ أيِّ نبيٍّ ، أم لا بدَّ من بلوغ دعوةِ الرَّسولِ الذي أُرسِلَ إليه ؟ فقيل : يكفي بلوغُ دعوةِ أيِّ نبيٍّ ، لأنَّ الأمور الذي ٱختلفت فيها الأنبياء هي الشَّرائع فقط ، وأمَّا العقائد فهم متَّفقون فيها .
والتَّحقيق : أنَّه لا بدَّ من بلوغ دعوةِ الرَّسول الذي أرسل إليه ، وعليه فإنَّ أهل الفترة وهم من كانوا بين أزمنة الرُّسل ، أو في زمن الرَّسول الذي لم يرسل إليهم ناجون ، وإن بدَّلوا وغيَّروا وعبدوا الأصنام ، لقوله ـ

٤ ـ وسلامةُ الحواسِّ(١) .

٥ ـ وتمكينُ النَّظرِ(٢) .

٦ ـ وعدمُ الإلجاءِ(٣) .

٧ ـ وعدمُ الغفلةِ(٤) .

٨ ـ وعدمُ النَّومِ الثَّقيلِ(٥) .

٩ ـ وعدمُ النِّسيانِ(٦) .

تعالىٰ : ﴿وَمَا كُنَّا مُعَذِّبِينَ حَتَّىٰ نَبْعَثَ رَسُولًا﴾ [الإسراء : ١٥] . فإن قيل : كيف هذا مع أنَّ النَّبيَّ صلى الله عليه وسلم أخبر بأنَّ جماعةً من أهل الفترة في النار كامرئ القيس وحاتم الطَّائي وبعضِ آباء الصَّحابة، وذلك حين سأل بعض الصَّحابة النبيَّ صلى الله عليه وسلم وهو يخطب فقال : (أين أبي ؟) ، فقال : « في النَّار ؟ » ؛ أجيب : بأنَّ أحاديثَهم أحاديثُ آحادٍ ، وهي لا تعارض القطعيَّ وهو قوله تعالىٰ : ﴿وَمَا كُنَّا مُعَذِّبِينَ حَتَّىٰ نَبْعَثَ رَسُولًا﴾ ، ويجوز أن يكون تعذيبُ من صحَّ تعذيبُه لأمرٍ خاصٍّ يعلمه اللهُ ورسولُه .

تنبيه : إذا علمت أنَّ أهل الفترةِ ناجون علىٰ الرَّاجح ، علمتَ أنَّ أبويه صلى الله عليه وسلم ناجيان لكونهما من أهل الفترة ، وقد ألَّف العلماء رسائلَ كثيرةً في مبحث نجاة والدي المصطفىٰ صلى الله عليه وسلم، وأشهرها : « مسالك الحنفا » للإمام السُّيوطيِّ رحمه الله .

(١) (سلامة الحواس) : أي : سلامةُ إحدى حاسَّتي السَّمعِ والبصرِ ، لأنَّ فاقدَهما معاً غيرُ مكلَّف .

(٢) (تمكين النظر) : أي : الاستعداد لتلقِّي الأدلة ، ففاقدُ النَّظرِ غيرُ مكلَّفٍ بالنَّظرِ بالأدلة في العقائد، ويُكتَفَىٰ بحقه أن يكونَ مقلِّداً وهو حينئذ لا يكون عاصياً ، خلافاً لمن قلَّد مع أهليَّته على النَّظر فحينئذ يكون مؤمناً عاصياً لتركه النَّظرَ .

(٣) (الإلجاءُ) لغةً : الاضطرار ، وهو أن يُجْبَرَ علىٰ فعل شيءٍ من غير ٱختيارٍ منه ، وهو أشدُّ من الإكراه، فالمُلْجَأُ غيرُ مكلَّفٍ بما ألجئ إليه ، والفرق بين المُكْرَهِ والمُلْجَأ : أنَّ المُكْرَهَ له ٱختيارٌ ، والمُلْجَأَ ليس له ٱختيار .

(٤) (عدم الغفلة) : فالغافل غير مكلَّفٍ بما غفل عنه ، كمن غفل عن وقت الصَّلاةِ فلا يكون آثماً بالتركِ وإن وَجَبَ عليه القضاءُ .

(٥) فصاحبُ النَّومِ الثَّقيلِ ـ وهو : مَنْ لا يشعرُ بما حوله ـ غيرُ مكلَّفٍ بشيءٍ حالَ نومِهِ ، خلافاً لصاحبِ النَّومِ الخفيف ـ وهو : من يشعرُ بما حوله ـ فإنَّه يكونُ مكلَّفاً .

(٦) (عدم النسيان) : أي : ما دام ناسياً .

١٠ ـ وعدمُ الإكراهِ .

وللبلوغ إحدىٰ عشرة علامةً وهي :

١ ـ المَذْيُ .

٢ ـ والمَنيُّ .

٣ ـ ودمُ الحيض .

٤ ـ والحَمْلُ .

٥ ـ وإنباتُ شَعْرِ الوسط[1] .

٦ ـ ورائحةُ الإبط .

٧ ـ وغِلَظُ الصَّوت .

٨ ـ وغِلَظُ الرَّقبة[2] .

٩ ـ وكِبَرُ الثَّدي .

١٠ ـ وفَرْقُ الأَرْنَبَة .

١١ ـ [والبلوغ بالسن][3] .

❀❀❀

---

(١) (شعر الوسط) : أي : العانة .

(٢) (غلظ الرَّقبة) : أي : الحَنْجَرة .

(٣) ما بين معكوفتين ساقط من المطبوع .

أركان الإيمان

ثم قال :

٦-أَرْكَـانُهُ قَـوْلُ رَسُـولِ اللهْ   الإِيمَـانُ أَنْ تُـؤْمِـنَ بِـالإِلَهْ

٧-وبِـالمَلائِـكِ وكُتْبِـهِ الْغُـرَرْ   وَالرُّسْـلِ واليَـوْمِ الآخِـرِ والقَـدَرْ

(أركانُه) : أي الإيمانِ المتقدِّمِ ذكرُهُ ، وهو الرُّكنُ الثَّاني من أركان الدِّينِ الإسلاميِّ ، وهي مجموعةٌ في الحديث المَرويِّ عن سيِّدنا عمرَ بنِ الخطَّابِ رضي الله عنه ، قال : بَيْنَما نحنُ جلوسٌ عند رسولِ الله صلى الله عليه وسلم ذَاتَ يومٍ . . . إذ طلعَ علينا رجلٌ شديدُ بياضِ الثِّياب ، شديدُ سوادِ الشَّعر ، لا يُرَىٰ عليه أثرُ السَّفر ، ولا يعرفُهُ منَّا أحدٌ ، حتَّى جلس إلى النَّبيِّ صلى الله عليه وسلم ، فأسندَ رُكبتَيه إلىٰ رُكبتَيه ، ووضعَ كفَّيهِ علىٰ فخذَيه ، وقال : (يا محمَّد ؛ أخبرني عن الإسلام ؟)

فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « الإسلامُ أَنْ تَشهدَ أَنْ لا إلهَ إلاَّ اللهُ ، وأنَّ محمَّداً رسولُ الله ، وتُقيمَ الصَّلاةَ ، وتُؤتِيَ الزَّكاةَ ، وتصومَ رمضانَ ، وتحجَّ البيتَ إنِ اْستطعتَ إليه سبيلاً » ، قال : (صدَقْتَ) ، فَعَجِبنا له ؛ يسألُهُ ويُصدِّقُهُ !!

قال : (فأخبرني عن الإيمان ؟) ، قال : « أن تُؤمِنَ بالله ، وملائكتِه ، وكتبِه ، ورسلِه ، واليومِ الآخرِ ، وتُؤمِنَ بالقدرِ خيرِهِ وشرِّه » ، قال : (صدَقْتَ) .

قال : (فأخبرني عن الإحسان ؟) ، قال : « أن تعبدَ اللهَ كأنَّك تراه ، فإن لم تكن تراه ، فإنَّه يراك » .

قال : (فأخبرني عن السَّاعة ؟) ، قال : « ما المسؤولُ عنها بأعلمَ من السَّائلِ » .

قال : (فأخبرني عن أماراتها ؟) ، قال : « أن تَلِدَ الأمَةُ رَبَّتَها ، وأن ترى الحُفاةَ العُراةَ العالَةَ رِعاءَ الشَّاءِ يتطاولون في البُنْيان »[1] .

قال : ثُمَّ انطلق ، فلبِثَتُ مَلِيّاً .

ثُمَّ قال : « يا عمرُ ؛ أتدري مَنِ السَّائلُ ؟ » ، قُلْتُ : (الله ورسولُه أعلمُ) ، قال : « فإنَّه جبريلُ أتاكُم يُعلِّمُكُم دينكُم » ، رواه مسلمٌ[2] .

❀ ❀ ❀

(١) (أماراتها) : أي علاماتها . (أن تلد الأمة ربَّتها) : أي سيِّدَتها وهو إخبارٌ عن كثرة السَّراري ، حتَّى تلد السَّريَّةُ بنتاً أو ابناً لسيِّدها فيكون سيِّدَها كأبيه . (الحفاة) : جمع حافٍ ، وهو الذي يمشي بلا نعل . (العراة) : جمع عارٍ عن الثَّوب وهو الذي لا شيء علىٰ جسده . (العالة) : جمع عائلٍ أي الفقراء . (رعاء) : جمع راعٍ . (الشَّاء) : أي الشِّياه ، أي رعاة الغنم .
والمعنىٰ : أن تجد الفقراء الحفاة رعاة الغنم والإبل يتطاولون في البنيان ، أي : يتباهون بها وبزخارفها بعد فقرهم ، والمقصود تغيُّر الحال ، وأن يتولَّىٰ غير الأهل علىٰ من هو أهل .
(ما المَسؤولُ عنها بأعلمَ من السَّائل) : أي كلُّ مسؤولٍ وكلُّ سائلٍ لا يعلمها .

(٢) رواه مسلم في كتاب الإيمان (١ / ٢٨ ـ ٢٩) .



مبحث القضاء والقدر

وقولُهُ[1] (القَدَرُ) : أي : القَضَاءُ والقَدَرُ[2] لفظُهُ عقيدةٌ سمعيَّةٌ[3] جُزْئِيَّةٌ مِنَ الكُلِّيِّ[4]

---

(١) أي : قولُ النَّاظمِ في المتن .

(٢) القضاء : إرادةُ الله الأشياءَ في الأزلِ علىٰ ما علمه ، القدر : إيجادُ الله الأشياء علىٰ قدرٍ مخصوصٍ ووجهٍ معيَّن فيما لا يزال ، فيجبُ الإيمانُ بالقضاء والقدر والرِّضا بهما ، وٱستُشكِلَ بأنَّه يَلزمُ علىٰ ذلك الرِّضا بالكفر والمعاصي ، لأنَّ اللهَ قضىٰ بهما وقدَّرهما على الشَّخص ، مع أنَّ الرِّضا بالكفر كفرٌ ، وبالمعصية معصيةٌ .
والجواب : أنَّ الكفرَ والمعاصي مَقضيٌّ ومُقدَّرٌ لا قضاءٌ ولا قدرٌ ، والذي يجب الرِّضا به إنَّما هو القضاءُ والقَدَرُ لا المَقضيُّ والمُقدَّرُ ، وٱستُشكِلَ بأنه لا معنى للرِّضا بالقضاء والقدر إلا الرِّضا بالمَقضيِّ والمُقدَّرِ ، والجواب : أنَّ الكفرَ والمعاصيَ لهما جهتان ، جهةُ كونهما مَقضيَّين ومُقدَّرين لله ، وجهةُ كونهما مكتسبين للعبد ، فيجبُ الرِّضا بهما من الجهة الأولىٰ لا من الثَّانية .
تنبيه : ٱعلم أنَّه وإنْ وَجَبَ الإيمانُ بالقدر ، ولكن لا يجوز الاحتجاجُ به قبل الوقوع توصُّلاً إليه ، بأن يقول الشَّخص : قَدَّرَ اللهُ عليَّ الزِّنا مثلاً ، وغرضُه بذلك التَّوصُّلُ إلى الوقوع في الزِّنا ، وكذا لا يجوز الاحتجاج به بعد الوقوع تخلُّصاً من الحدِّ ، بأن وَقَعَ شخصٌ في الزِّنا مثلاً ، وقال : قَدَّرَ اللهُ عليَّ ذلك ، وغرضُه به التَّخلُّصُ من الحدِّ ، وأمَّا الاحتجاجُ به بعد الوقوعِ لدفع اللَّومِ فقط فلا بأسَ به ، ففي الحديث الذي رواه البخاري في « صحيحه » في كتاب القدر ، باب : تحاجّ آدم وموسى عند الله ، برقم (٦٢٤٠) عن أبي هريرة عن النَّبيِّ صلى الله عليه وسلم : « ٱحْتَجَّ آدَمُ ومُوسَى عَلَيْهِمَا السَّلام فقال لَهُ مُوسَى : (أَنْتَ آدَمُ الَّذِي أَخْرَجَتْكَ خَطِيئَتُكَ مِنْ الْجَنَّةِ) ، فقال لَهُ آدَمُ : (وأَنْتَ مُوسَى الَّذِي ٱصْطَفَاكَ الله بِكَلامِهِ وبِرِسَالَتِهِ تَلُومُنِي علىٰ أَمْرٍ قُدِّرَ عَلَيَّ قَبْلَ أَنْ أُخْلَقَ) ، قَالَ رَسُولُ الله صلى الله عليه وسلم : فَحَجَّ آدَمُ مُوسَى فَحَجَّ آدَمُ مُوسَى » ، أي : غَلَبَه بالحُجَّةِ .
ٱنظر : « شرح الباجوري على الجوهرة » (ص ٢٦٣) .

(٣) أي : المدارُ في ٱعتقادها علىٰ النَّقلِ والسَّماعِ عن الله أو عن رسوله صلى الله عليه وسلم ، وإنَّما عوَّلوا على السَّمعيِّ هنا ؛ لأنه أسهلُ للعامَّة ، وإلا فالقضاءُ والقَدَرُ يرجعان للصِّفات التي عَوَّلوا فيها على الدَّليل العقليِّ .

(٤) (الجُزئيُّ) : هو اللَّفظ الذي يمنع نفس تصوُّرِ مفهومِهِ من وقوع الشِّرْكَة فيه ، مثل (زيد) ، أي : عَلَماً ، فهو موضوعٌ لفردٍ معيَّنٍ .
(الكُلِّيُّ) : هو اللَّفظ الذي لا يمنع نفس تصوُّرِ مفهومِهِ من وقوع الشِّرْكَة فيه ، مثل (الأسد) أو ـــ

الذي هو الجائزُ الذَّاتيُّ[1] في حَقِّه تعالىٰ ، تندرجُ[2] في معاني العلمِ والإرادةِ والقُدرةِ والكلامِ[3] وبُرهانُها العَقليُّ هو برهانُ هذه الصِّفاتِ الثَّلاثِ ، أعني : العلمَ والإرادةَ والقدرةَ ، ودليلُها النَّقليُّ[4] هو دليلُ هذه الصِّفاتِ الأربعِ بزيادة الكلامِ لأَنَّها سمعيَّةٌ ، فإذا أردنا الاستدلالَ على الفَردِ الجُزئيِّ السَّمعيِّ[5] ، أرجعناهُ إلىٰ كُلِّيِّه الذي هو الجائزُ الذَّاتيُّ ، فدليلُ كُلِّيِّهِ العقليِّ هو دليلُ الجُزئيِّ العقليِّ[6] أيضاً ، لأَنَّه فردٌ من أفراده .

وخصَّها[7] بالذِّكر لخَطَر الجهلِ بها ، ولأَنَّها سادسُ أركانِ الإيمانِ الذي هو من أركان الدِّينِ الإسلاميِّ ، وللرَّدِّ صريحاً علىٰ من يزعم عدمَ دخولِها في القسم الجائزِ[8] في حقِّه تعالىٰ . اهـ من « مفتاح الجنَّة » (ص ١٥٦) .



=(الشَّمس) فهو يصدق علىٰ كثيرين سواءٌ وُجِدَ له أفرادٌ كثيرةٌ في الخارج أو لا . ٱنظر : « إيضاح المبهم » (ص ٣٣) .

(١) (الجائز الذَّاتي) : أي : العقلي ، وهو : ما يَصِحُّ وُجُودُه وعَدَمُه .

(٢) أي : هذه العقيدة السَّمعيَّة وهي : القضاء والقدر .

(٣) وجهُ ٱندراجِها في الصِّفات : أنَّ القضاءَ متعلِّقٌ بالإرادةِ ، والقدرَ متعلِّقٌ بالقدرةِ ، وإرادتُه تابعةٌ لعلمه وكلامُهُ دالٌّ علىٰ علمِهِ .

(٤) أي : الدَّليل النَّقليُّ للإيمان بالقضاء والقدر .

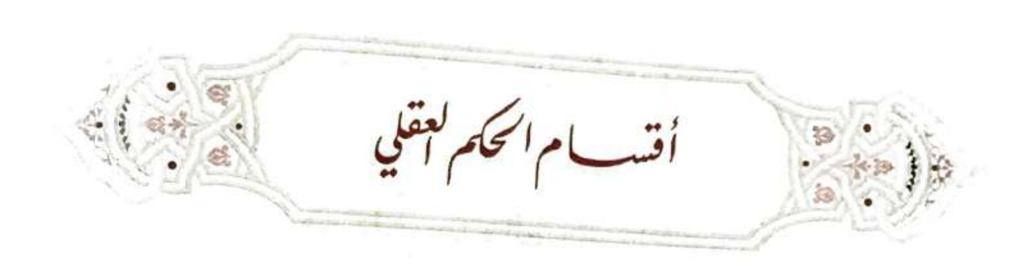
(٥) وهو هنا القضاء والقدر .

(٦) أي : فدليل الكلِّيِّ وهو (الجائز العقليّ) هو دليلُ الجزئيِّ وهو (القضاء والقدر) .

(٧) أي : عقيدة الإيمان بالقضاء والقدر .

(٨) وهم المعتزلة ، فإنهم يقولون بوجوب الصَّلاح والأصلح على الله ـ والعياذ بالله ـ وسيذكر الشَّيخ بطلان قولهم عند قوله في النَّظم في البيت (٢٣) :

يَـجُوزُ فِـي حَـقِّ الْـغَنِـيِّ الـمُـؤْمِـنِ   الفِـعْـلُ والتَّـرْكُ لِـكُـلِّ مُـمْـكِـنِ



أقسام الحكم العقلي

ثم قال :

٨-وانْقَسَمَتْ عَقَائِدُ الإيمَان إلىٰ ثَلاثَةٍ بِلا نُقْصَانِ

٩-لِحَصْرِ حُكْمِ العَقْلِ كُلَّ حَالِ فِي وَاجِبٍ وجَائِزٍ مُحَالِ

أي : ولمَّا كانَ فَهْمُ هذه العقائدِ[١] يتوقَّفُ علىٰ معرفة الحكمِ العقليِّ[٢] وأقسامِه، كان معرفةُ الحكمِ العقليِّ وأقسامِه واجبةً شرعاً علىٰ كلِّ مكلَّف ، لأنَّ ما يتوقَّفُ عليه الواجبُ يكونُ واجباً .

لِحَصْرِ حُكْمِ العَقْلِ كُلَّ حَالِ فِي وَاجِبٍ وجَائِزٍ مُحَالِ

يعني : وكما انقسمت عقائدُ الإيمانِ إلىٰ ثلاثةٍ : إلهيّاتٍ[٣] ونبويّاتٍ[٤] وسَمْعِيّاتٍ[٥] كذلك انقسمت عقائدُ الإيمانِ باعتبار الحكمِ العقليِّ إلىٰ ثلاثةٍ ، لِحَصْرِ الحكمِ العقليِّ[٦] في

(١) أي : علمُها وإدراكُها .

(٢) أي : تصوُّر معناه .

(٣) أي : العقائد المنسوبة إلى الله جلَّ جلاله وهي ما يجب في حقِّه تعالىٰ وما يستحيل وما يجوز .

(٤) أي : العقائد المنسوبة للأنبياء عليهم الصَّلاة والسَّلام وهي ما يجب في حقِّهم وما يستحيل وما يجوز .

(٥) وهي التي أخبرنا الله تعالىٰ بها أو أخبرنا بها الرَّسول صلى الله عليه وسلم ، ولا تؤخذ العقائد السَّمعيَّة إلا من النَّقل والسَّماع، وليس للعقل فيها إلا القبول والإذعان كالإيمان بوجود الملائكة والجنِّ والجنَّةِ والنَّار. انظر : « مفتاح الجنَّة » (ص ٢٤) .

(٦) (**الحُكمُ**) : هو إثباتُ أمرٍ لأمرٍ أو نفيُه عنه ، مثالُ الإثبات : كإثبات الوجودِ والقِدَم لله تعالىٰ ، ومثال النَّفي كنفي الحدوثِ عن الله تعالىٰ ، وينقسمُ الحكم مِنْ حيثُ مُسْتَنَدُهُ إلىٰ ثلاثةِ أقسام : عقليٍّ وعاديٍّ وشرعيٍّ . ←

الواجب الذَّاتيّ[1] ، والجائزِ الذَّاتيِّ والمُحالِ الذَّاتيِّ[2] بكلِّ نَظَرٍ وٱعتبارٍ ، وهو ٱحترازٌ من الواجب العَرَضِيِّ[3] والمُحالِ العَرَضِيِّ ، لأنَّهما شرعيَّان متفرِّعان عن الجائز الذَّاتيِّ[4] .

الحكم العقلي : هو إثباتُ أمرٍ لأمرٍ أو نفيُه عنه من غير توقُّفٍ علىٰ تكرارٍ ولا وضعِ واضع .
١ـ خرج به الحكمُ المتوقِّفُ على (التَّكرار) ـ أي : بالتَّجربة والتَّكرار ـ وهو الحكم العادي .
الحكم العادي : هو إثباتُ الرَّبط بين أمرين وجوداً وعدماً بواسطة التَّكرار من غير تأثيرٍ لأحدهما في الآخر ألبتة مع صحَّة التَّخلُّف ، كوجود الاحتراق عند النَّار ، فالخالقُ للإحراق هو اللهُ تعالىٰ ، فلا تأثيرَ للنَّار في الإحراق ، وكذلك جميعُ الأسباب العادية ، وإنَّما أجرى اللهُ العادةَ أن يخلُقَ الفعلَ عندها لا بها . ويصحُّ أن توجد النَّار ولا يخلُقُ اللهُ تعالىٰ الإحراقَ عندها ، وكذلك جميعُ الأسبابِ العاديةِ لا تأثيرَ لها ، وينحصر الحكم العاديُّ في أربعة أقسام ؛ الأوَّل : ربطُ وجودٍ بوجودٍ كربط وجود الشِّبع بوجود الأكل ، والثَّاني : ربطُ عدمٍ بعدمٍ كربط عدمِ الشِّبع بعدم الأكل ، والثَّالث : ربطُ وجودٍ بعدمٍ كربط وجودِ الجوع بعدم الأكل ، والرَّابع : ربطُ عدمٍ بوجودٍ كربط عدمِ الجوع بوجود الأكل .
٢ ـ خرج به الحكم المتوقِّفُ علىٰ (وضعِ واضع) وهو الحكم الشَّرعي .
الحكم الشَّرعي : هو خطاب الله تعالى المتعلِّقُ بأفعال المكلَّفين بالطَّلب أو الإباحةِ أو الوضع لهما ، كوجوب الصَّلاةِ فإنَّه متوقِّفٌ علىٰ إعلامنا بأنَّ الله هو الذي وضع الوجوب للصَّلاة وغيرِ ذلك ، ومحلُّه كتبُ الفقهِ وأصولِه .

(١) (الواجبُ الذَّاتيُّ) : أي : العقليُّ .

(٢) خلاصة هذا الكلام أنَّ الحكم العقليَّ له ثلاثةُ أقسام : الواجب : وهو ما لا يقبل الانتفاء ، ويكون ضروريّاً : ويُسمَّى (البدهي) وهو الذي لا يحتاج إلىٰ جهدٍ وتعبٍ لإدراكه ، فهو يُدرَك بداهةً ، كثبوت التَّحيُّز للجِرم ، وكونِ الواحدِ نصفَ الإثنين ، ونظريّاً : وهو الذي لا يدركه العقل إلا بعد التَّأمُّل والنَّظر ، كثبوت الواجبات لله ، وكالواحد أنَّه نصفُ سدسِ الاثني عشر . المستحيل : وهو ما لا يقبل الثُّبوت ، ويكون ضروريّاً : كخلوِّ الجرم عن الحركة والسُّكون معاً ، ونظريّاً : كوجود شريكٍ لله تعالىٰ . الجائز : وهو ما يقبل الثُّبوت والانتفاء ، ويكون ضروريّاً : كاتِّصاف الجرم بالحركة أو السُّكون فقط ، ونظريّاً : كتعذيب المطيع الذي لم يعص الله تعالىٰ قطُّ وإثابةِ العاصي .

(٣) (العَرَضِي) : أي : الشَّرعيّ ، وسُمِّيَ بالعَرَضِيِّ لأنه عَرَضَ لنا دليلٌ له إمَّا في كتاب الله تعالىٰ وإمَّا في سنَّة رسوله صلى الله عليه وسلم .

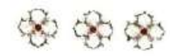
(٤) (الجائز الذَّاتي) : أي : العقلي يتفرَّع عنه :
١ـ واجبٌ عَرَضِيٌّ : كدخول المؤمنين الجنة ، كان جائزاً ذاتيّاً ، فلمَّا عَرَضَ لنا في كتاب الله تعالىٰ : ﴿إِنَّ ٱلْأَبْرَارَ لَفِى نَعِيمٍ﴾ [الانفطار : ١٣] ، صار هذا الجائز الذَّاتيُّ واجباً عرضيّاً لا يمكن تخلّفه ، لئلّا يلزمَ منه كذبُ خبرِ الله تعالىٰ وهو محال .

ٱنظر : تفصيلَ ذلك وبيانَه في « مفتاح الجَنَّة في شرح عقيدةِ أهلِ السُّنَّة » (ص ٧٤) .

وقال في « المُرشِدِ المُعين »[1] :

فَوَاجِبٌ لا يَقْبَلُ النَّفْيَ بحَالْ ... ومَا أَبَى الثُّبُوتَ عَقْلاً الْمُحَالْ

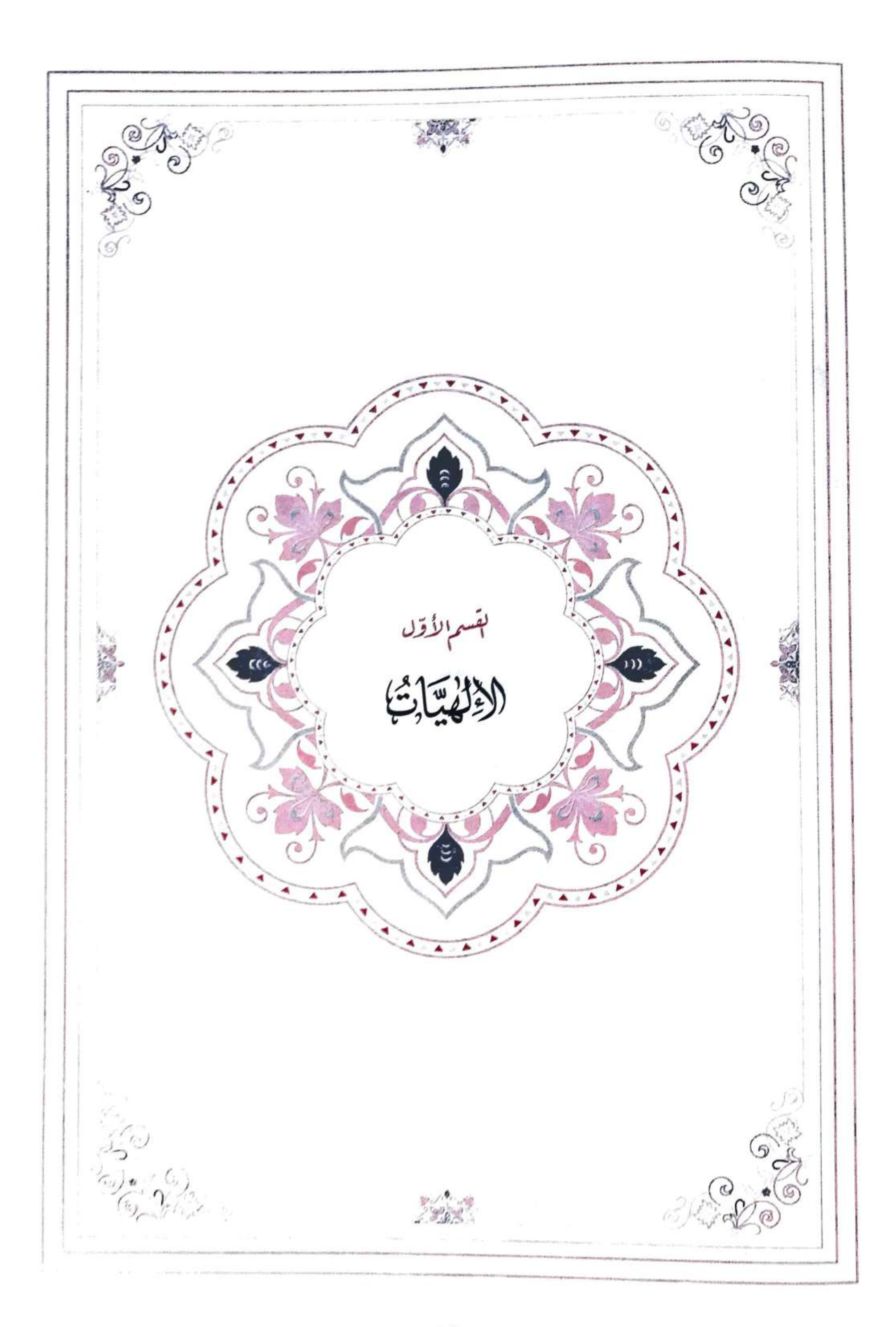
وجَائِزاً ما قَبِلَ الأمْرَيْنِ سِمْ ... للضَّرُورِيْ والنَّظَرِيْ كُلٌّ قُسِمْ

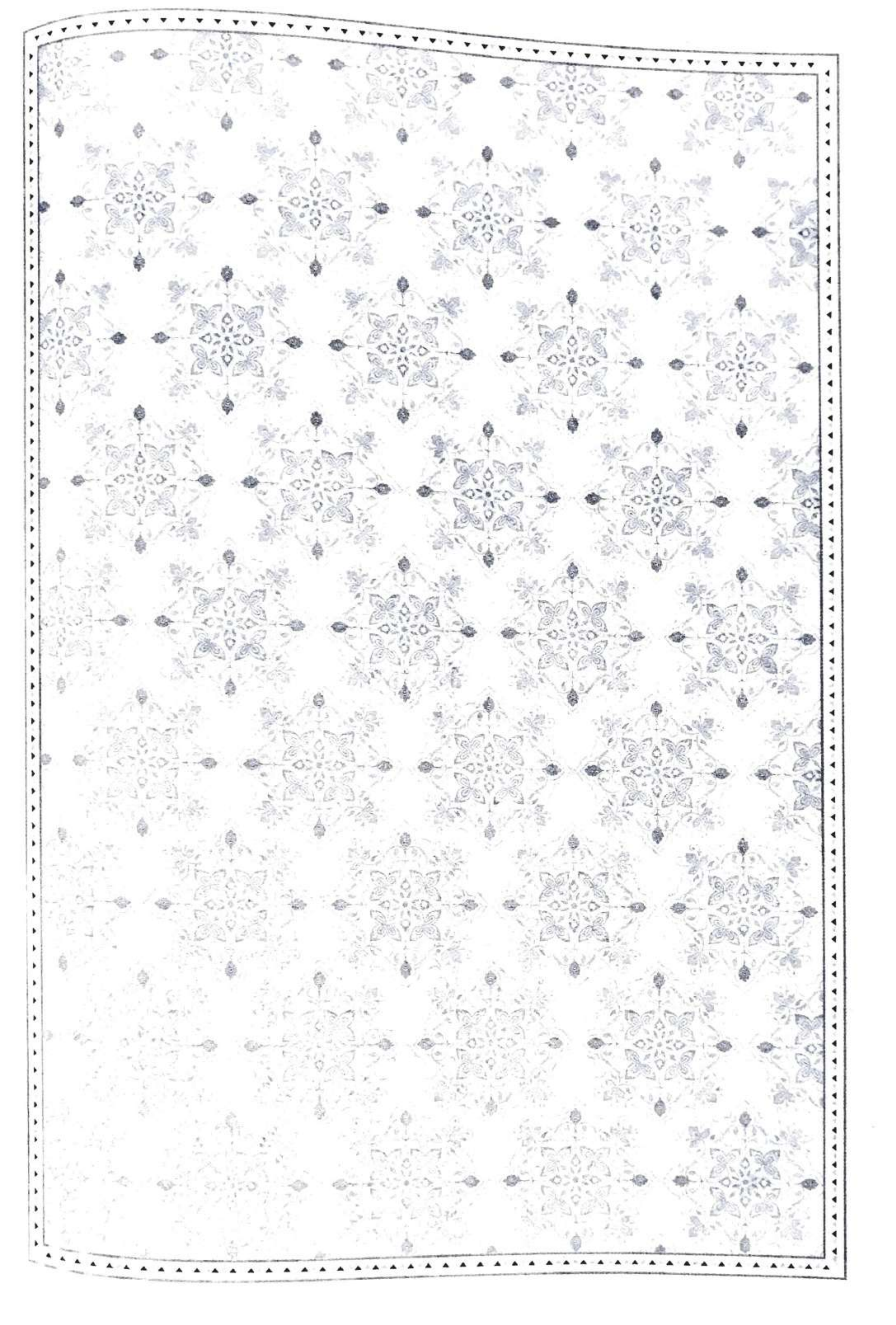


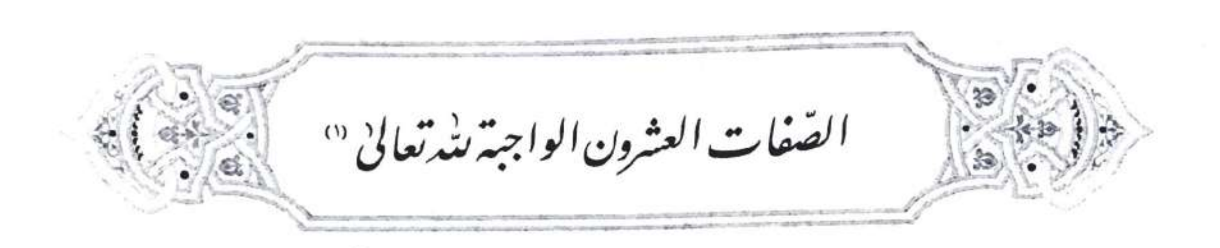
← ٢ـ مستحيلٌ عَرَضِيٌّ : كدخول الكافرين الجنة ، كان جائزاً ذاتيّاً ، فلمَّا عَرَضَ لنا في كتاب الله تعالىٰ : ﴿ وَإِنَّ ٱلْفُجَّارَ لَفِى جَحِيمٍ ﴾ [الانفطار : ١٤] ، صار هذا الجائز الذَّاتي مستحيلاً عرضيّاً لا يمكن تخلُّفه ، لئلّا يلزمَ كذبُ خبرِ الله تعالىٰ وهو محال .

والمثالان المتقدمان يعبران عن الواجب العرضي والمستحيل العرضي الشرعيين ، وهناك نوع آخر من الواجب العرضي والمستحيل العرضي وهو ما تعلق به علم الله أنه سيكون ، فيكون وجوده واجباً عرضياً ، وما تعلق به علم الله أنه لا يكون فيكون وجوده مستحيلاً عرضياً .

(١) لابن عاشر (٩٩٠ ـ ١٠٤٠هـ) : وهو عبد الواحد بن أحمد بن علي بن عاشر بن محمد ، أبو محمد الأنصاري ، الأندلسي ، الفاسي ، المالكي ، فقيه عالم مشارك في القراءات والنحو والتفسير والأصول وعلم الكلام وغيرها ، أخذ عن أبي العباس أحمد بن الكفيف ، من تصانيفه : « المرشد المعين على الضروري من علوم الدِّين » منظومة في فقه المالكية ، و« شرح مختصر خليل » في فروع الفقه المالكي ، و« الكافي » في القراءات ، و« فتح المنان شرح مورد الظمآن » . ٱنظر : « خلاصة الأثر » (٣ / ٩٦) ، « الأعلام » (٤ / ٣٢٣) ، « معجم المؤلفين » (٦ / ٢٠٥) .


القسم الأول
الإِلهيّاتُ





الصّفات العشرون الواجبة لله تعالىٰ (1)

ثم قال :

١٠-فَـــالواجِبُ الوُجُـــودُ لِـلْإلَـــهِ   والقِـــدَمُ البَقَـــا بِـــلا تَنَـــاهِ
١١-ثُـمَّ المُـخَـالَـفَـةُ والغِــنَـى تَــلا   كَـــذَاكَ وَحْـدَانِـيَّــةٌ كَـمَـــا جَــلا
١٢-وقُـــدْرَةٌ إرَادَةٌ وعِلْـــمُ   حَيَـــاةُ سَـــمْعٌ بَصَـــرٌ كَـــلامُ
١٣-كَـــوْنُهُ قَـــادِراً مُـــرِيداً عَلِـــيمَا   حَـــيًّا سَـــمِيعاً بَصِيـــراً كَلِـــيمَا

---

(1) عقائد الإلهيات تنقسم إلىٰ ثلاثة أقسام :

الواجبات وهي (٢٠) صفة		المستحيلات وهي (٢٠) صفة		الجائزات وهي (١)
١ ـ الوجود		١ ـ العدم		١ ـ فعل الممكن وتركه
٢ ـ القدم		٢ ـ الحدوث		
٣ ـ البقاء		٣ ـ الفناء		
٤ ـ المخالفة للحوادث		٤ ـ المماثلة للحوادث		
٥ ـ القيام بالنفس		٥ ـ الافتقار		
٦ ـ الوحدانية		٦ ـ التعدد		
٧ ـ القدرة	٨ ـ وكونه قادراً	٧ ـ العجز	٨ ـ وكونه عاجزاً	
٩ ـ الإرادة	١٠ ـ وكونه مريداً	٩ ـ الإكراه	١٠ ـ وكونه مكرهاً	
١١ ـ العلم	١٢ ـ وكونه عالماً	١١ ـ الجهل	١٢ ـ وكونه جاهلاً	
١٣ ـ الحياة	١٤ ـ وكونه حيّاً	١٣ ـ الموت	١٤ ـ وكونه ميّتاً	
١٥ ـ السمع	١٦ ـ وكونه سميعاً	١٥ ـ الصمم	١٦ ـ وكونه أصمَّ	
١٧ ـ البصر	١٨ ـ وكونه بصيراً	١٧ ـ العمىٰ	١٨ ـ وكونه أعمىٰ	
١٩ ـ الكلام	٢٠ ـ وكونه متكلماً	١٩ ـ البكم	٢٠ ـ وكونه أبكم	

فالواجبُ العقليُّ المتقدِّمُ ذِكرُه في قوله : (لِحَصْرِ حُكْمِ العقلِ كُلَّ حالِ ...) إلىٰ آخر البيت .

(فالواجبُ) : أي : فحقيقةُ الواجبِ العقليِّ هو الذي لا يقبلُ النَّفيَ بحالٍ من الأحوال ، سواءٌ وُجِدَ عقلٌ سليمٌ أم لا .

فمن الواجب[1] في حقِّه تعالىٰ عشرون صفةً .

وتنقسمُ إلىٰ أربعة أقسامٍ :

---

(١) قوله (فمن الواجب) : أشار بـ(من) التَّبعيضيَّة إلىٰ أنَّ الواجبَ في حقِّه تعالىٰ أكثرُ من العشرين التي ستُذكَر وهو كذلك ، وإنما ذكر هنا العشرين لأنَّها كالأصول لما عداها ، فغيرُها من العقائد راجعٌ إليها كرجوع الفرع إلىٰ أصله ؛ وإلَّا فكمالاتُ الله تعالىٰ لا نهايةَ لها كما قال المحقِّقون ، فقد ورد في عدَّة أحاديثَ ما معناه ، إنَّ لله تعالىٰ كمالاتٍ لا نهايةَ لها ، لكن العجز عن معرفة ما لم يُنصَب عليه دليلٌ عقليٌّ ولا نقليٌّ لا نُؤاخَذ به عليه بفضل الله تعالىٰ . أنظر : « مفتاح الجنة » (ص ٧٥) .

تنبيه : قال الشَّيخ محمد بن عمر الغَدَامِسيُّ في كتابه « سبل المعارف الرَّبَّانيَّة » (ص ٤٠) : (أعلموا ـ وفَّقني الله وإيَّاكم ـ أنَّ معرفتَه تبارك وتعالى الواجبةَ علينا التي هي معرفةُ الواجبات والجائزات والمستحيلات في حقه تبارك وتعالىٰ معرفتان : معرفةٌ كلِّيَّةٌ إجماليَّةٌ ، ومعرفةٌ جزئيَّةٌ تفصيليَّةٌ .

فأمَّا المعرفةُ الكُلِّيَّةُ الإجماليَّةُ ، فهي :

ـ أن تعرفَ جميعَ الواجبات في حقِّ تعالىٰ إجمالاً ، وهي أن تعرفَ أنَّ الله تعالىٰ متَّصفٌ بجميع الكمالات التي لا نهاية لها باعتبار علمنا وعقلنا ، وإن كانت متناهيةً بٱعتبار علمِه تبارك وتعالىٰ .

ـ وتعرفَ جميعَ المستحيلات في حقِّه تعالىٰ إجمالاً ، وهي أن تعرفَ أنه محالٌ في حقِّه تعالىٰ جميع النَّقائص التي لا نهايةَ لها أيضاً بٱعتبار علمنا وعقلنا ، وإن كانت متناهيةً بٱعتبار علمه تبارك وتعالىٰ ، لأنَّ كلَّ كمالٍ ضدُّهُ نقصٌ .

ـ وتعرفَ جميع الجائزات في حقِّه تعالىٰ إجمالاً ، وهي أن تعرفَ أنَّه يجوز في حقِّه تعالىٰ الفعلُ والتَّرك لجميع الممكنات التي لا نهايةَ لها بٱعتبار علمنا وعقلنا ، وإن كانت متناهيةً بٱعتبار علمه تبارك وتعالىٰ .

وإنَّما لم يجب علينا معرفة ذلك تفصيلاً ، بل إجمالاً ؛ لأنَّ الله تعالىٰ بمحض فضله علينا لم يكلِّفنا إلَّا بما في وسعنا وطاقتنا ، وجميعُ ذلك لا يتناهىٰ ، وما لا يتناهىٰ لا يمكن لنا عادةً معرفةُ تفصيلِ جميعِه ، وإلىٰ هذا الإشارة بقولنا : التي لا نهاية لها باعتبار علمنا وعقلنا ، وإن كانت متناهيةً بٱعتبار علمه تبارك وتعالىٰ .

وأمَّا المعرفةُ الجزئيَّةُ التَّفصيليَّةُ : فهي التي سيذكرها المصنِّفُ تفصيلاً كما سيأتي في مباحث هذا الكتاب) اهـ .

١ ـ نفسيَّةٍ[١] .

٢ ـ وسلبيَّةٍ[٢] .

٣ ـ ومعانٍ[٣] .

٤ ـ ومعنويَّةٍ[٤] .

❀ ❀ ❀

---

(١) (الصِّفة النَّفسيَّة) : هي التي إذا رُفعت عن الموصوف ٱرتفع الموصوف بها ، ولم يبق له عينٌ في الوجود العينيِّ ولا في الوجود العقلي ، وسُمِّيت (نفسيَّةً) لأنَّ الوصفَ بها دلَّ علىٰ نفس الذَّات دون معنىً زائدٍ عليه ، وتُسمَّىٰ (ذاتيَّة) ، أي : لا تُعقَل الذَّات بدونها ، أي : هي نفس الذَّات ، وإنَّما نُسِبَت الذَّات للنَّفس لملازمتها لها فقط . ٱنظر : « مفتاح الجنة » (ص ٧٦) .

(٢) (الصِّفات السَّلبيَّة) : خمسٌ ، وهي : القِدَم ، والبقاء ، والمخالفة للحوادث ، والغنىٰ عن المحلِّ والمخصِّص ، والوحدانيَّة ؛ وسُمِّيَت هذه الصِّفات بـ (السَّلبيَّة) لأنَّها تسلُب أضدادَ هذه الصِّفات ممَّا لا يليق بالله سبحانه وتعالىٰ .

تنبيه : ليس المراد بكونها سلبيَّةً أنَّها مسلوبةٌ عنه تعالىٰ ومنفيَّةٌ عنه ، وإلَّا لثبت نقائضُها وهي : الحدوثُ ، وطروُّ العدم ، والمماثلةُ للحوادث ، والافتقارُ ، والتَّعدُّد ، وذلك محالٌ .

والصِّفات السَّلبيَّة تُسمَّىٰ (مُهمَّات الأمَّهات) لأنه يلزم من نفي ضِدِّها تنزيهُهُ تعالىٰ عن جميع النَّقائص ، وتُوصَف بـ(العدميَّة) .

(٣) (صفات المعاني) : سبعٌ ، وهي : القدرة ، والإرادة ، والعلم ، والسَّمع ، والبصر ، والكلام ، والحياة ، وقدَّمها على المعنويَّة لكونها وجوديَّةً وأصلاً للمعنويَّة ؛ لأنَّ مَنْ وجَبَ له العلمُ لزم منه كونُه عالِماً ، وتُسمَّىٰ بـ(الصِّفات الذَّاتيَّة) لأنَّها لا تنفكُّ عن الذَّات ، وتُسمَّىٰ أيضاً بـ(الصِّفات الوجوديَّة) لأنَّها متحقِّقةٌ بٱعتبار نفسها ، أي : ليست مكتسَبةً ولا حادثةً ، بل هي ثابتةٌ متحقِّقةٌ بنفسها ، ليست مفتقرةً إلىٰ غيرها .

(٤) (الصِّفات المعنويَّة) : سبعٌ ، وهي : كونه قادراً ، مريداً ، عالماً ، سميعاً ، بصيراً ، متكلِّماً ، حيّاً ؛ ذكر الباجوريُّ رحمه الله تعالىٰ أنَّ الصِّفاتِ المعنويَّةَ هي أمورٌ ٱعتباريَّةٌ وهي عبارةٌ عن الإخبار بأنَّ المعاني قائمةٌ بالموصوف ، كـ(كونه قادراً ، وكونه عالماً) ، أي : قيام القدرة والعلم وبقيَّةِ صفاتِ المعاني بذاته سبحانه وتعالىٰ .

والفرق بين صفات المعاني والصِّفات المعنويَّة ، هو كالمثال الآتي : العلم صفة ، العالِم ٱسمٌ للذَّات بٱعتبار صفةِ العلم ، كونه عالماً صفةٌ معنويَّةٌ وهي عبارةٌ عن قيام صفةِ العلم بهذا العالِم .



[الوجود ودليله]

فالنَّفسيَّةُ واحدةٌ ، وهي : الوجودُ[1] ، وهي صفةٌ ذاتيَّةٌ لكُلِّ موجودٍ ، كالتَّحيُّز للجِرْمِ[2] ولا تتحقَّقُ الذَّاتُ بدونه[3] ، وتُسمَّى صفةً نفسيَّةً[4] لأنَّها لا تقتضي شيئاً غيرَ تعقُّلِها[5] بالذَّات[6] ، وهذا[7] في حقِّ الوجودِ الحادثِ المُمْكِنِ .

وأمَّا الوجودُ الواجبُ الذَّاتيُّ بمعنىٰ أنه وُجِدَ لذاته لا لعلَّةٍ[8] فلا يقبلُ العدمَ لا أزلًا ولا أبداً لوجوب ٱفتقارِ العَالَمِ إليه تعالىٰ ، وكلُّ مَنْ وجَبَ ٱفتقارُ العَالَمِ إليه لا يكونُ

---

(١) إنَّما قدَّم الوجود علىٰ غيره من الصِّفات ؛ لأنَّه كالأصل لما عداه ، إذ لا يصحُّ إثباتُ الصِّفات الواجبةِ أو نفيُ الصِّفات المستحيلةِ إلَّا على الذَّات الموجودة .

(٢) أي : إنَّ الوجودَ ثابتٌ لكلِّ موجودٍ ، كثبوت التَّحيُّزِ لكلِّ جِرْم .

(٣) أي : لا يكون وجودٌ للذَّات بدون صفة الوجود ، أو نربط الكلام بما قبله ليستقيم المعنىٰ مع ما بعده ، فنقول : لا تتحقَّق ذات الجِرْم إلَّا بالتَّحيُّز .

(٤) أي : صفةٌ ثبوتيَّةٌ يدلُّ الوصفُ بها علىٰ نفس الذَّات دون معنىً زائدٍ عليها .

(٥) الذي في المطبوع : (لأنَّها لا تقتضي شيئاً غيرَ تعلُّقِها بالذَّات) ؛ ولعل الصَّواب كما ذكرته لعدم استقامة لفظ التَّعلُّق ، والله تعالىٰ أعلم .

(٦) أي : لا تحتاج إلىٰ تعقُّل أمرٍ زائدٍ على الذَّات .

(٧) قوله (وهذا) : الإشارة تعود لقوله : (كالتَّحيُّز للجِرْم) ، ولا تتحقَّق الذَّات بدونه ، لأنَّ التَّحيُّزَ وصفٌ للحادث .

(٨) أي : لم يكن غيره مؤثِّراً في وجوده ، وليس المراد أنَّ الذَّاتَ أثَّرت في نفسها . ٱنظر : « شرح الباجوري على الجوهرة » (ص ١٣٤) .

وجودُه إلّا واجباً ، لا جائزاً[1] ، وإلّا لزم الدَّورُ[2] ، أو التَّسلسلُ[3] ؛ وذلك محالٌ .

وينافيه **العدمُ**[4] ، **والدَّليلُ علىٰ وجوده تعالىٰ من النَّقل**[5] قولُه تعالىٰ : ﴿ فَأَيْنَمَا تُوَلُّوا۟ فَثَمَّ وَجْهُ ٱللَّهِ ﴾[6] ، أي : وجودُه ، **ومن العقل** : وجودُ هذه المخلوقات[7] .

فوجودُه تعالىٰ ليسَ كمثلِه شيءٌ[8] ، ﴿ قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ * ٱللَّهُ ٱلصَّمَدُ * لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ * وَلَمْ يَكُن لَّهُۥ كُفُوًا أَحَدٌۢ ﴾[9] .

---

(١) **دليل وجوب وجوده تعالىٰ** : أنه لو كان جائزَ الوجودِ لكان حادثاً ، ولو كان حادثاً لافتقر إلىٰ مُحدِثٍ ، ولو ٱفتقر إلىٰ مُحدِثٍ لافتقر مُحدِثُه إلىٰ مُحدِثٍ ، فيلزم الدَّورُ أو التَّسلسلُ . ٱنظر : « شرح الصَّاوي على الجوهرة » (ص ١٤٥) .

(٢) (**الدَّور**) : هو توقُّف كلِّ واحدٍ من الشَّيئين علىٰ الآخر ، كما لو فُرِضَ أنَّ زيداً أحدث عمراً ، وأنَّ عمراً أحدث زيداً ، فقد توقَّفَ زيدٌ علىٰ عمرٍو المُتوقِّفِ عليه .

(٣) (**التَّسلسل**) : تتابعُ الأشياءِ واحداً بعد واحدٍ إلىٰ ما لا نهايةَ له في الزَّمن الماضي ، كما لو فُرِضَ أنَّ زيداً أحدثه عمرٌو ، وأنَّ عمراً أحدثه بكرٌ ، وأنَّ بكراً أحدثه خالدٌ وهكذا إلىٰ ما لا نهاية .

(٤) أي : وينافي الوجودَ العدمُ ؛ وهو مستحيلٌ في حقِّ الله تعالىٰ .

(٥) قدَّم الشَّيخ رحمه الله الدَّليلَ النَّقليَّ على الدَّليل العقليِّ لشرفه .

(٦) البقرة : ١١٥ .

(٧) **أما برهان وجوده تعالىٰ** : فحدوثُ العالم ؛ لأنه لو لم يكن له مُحدِثٌ ، بل حَدَثَ بنفسه ؛ لَزِمَ أن يكون أحدُ الأمرين المتساويَين في العقل ، وهما : (وجودُ العالَمِ الممكنِ أو عدمُهُ) مساوياً لصاحبه راجحاً عليه بلا سببٍ مُرجِّحٍ ؛ وهو محالٌ . والمراد بالحدوث : الوجود بعد العدم ، والمراد بالعالَم : كلُّ موجودٍ سوى الله تعالىٰ ، أي : إنَّ خروجَ العالم من العدم إلى الوجود هو الدَّليلُ علىٰ وجود الله تعالىٰ ، لأنَّ العالمَ في هذه الحالة يكون حادثاً أي صَنْعَةً ، والصَّنعةُ لا بُدَّ لها من صانعٍ .
ودليلُ حدوثِ العالَم : ملازمتُه للأعراض الحادثة ، من حركةٍ أو سكونٍ ، وملازمُ الحادثِ حادثٌ . ودليلُ حدوثِ الأعراض : مشاهدةُ تغيُّرها من عدمٍ إلىٰ وجودٍ ، ومن وجودٍ إلىٰ عدمٍ .

(٨) أي : فوجودُ الله ليس كوجود الحوادث ، لأنَّ وجودَ الله ذاتيٌّ له ؛ أي : ليس بتأثيرِ مُؤثِّرٍ وفعلِ فاعلٍ ، ووجودُ الحوادثِ بتأثير الله وفعلِه ، فوجودُها غيرُ ذاتيٍّ لها ، بل هو طارئٌ عليها وعارضٌ لها ، ولكون وجوده تعالىٰ ذاتيّاً لم يقبل سبحانه العدمَ في الأزل ، ولا يقبله في الأبد . والأزل : أزمنةٌ مقدَّرةٌ غيرُ متناهيةٍ في جانب الماضي ، ويقابله الأبد : أزمنةٌ مقدَّرةٌ غيرُ متناهيةٍ في جانب المستقبل .

(٩) الإخلاص : ١ ـ ٤ .



الصفات السلبيّة

والسَّلبيَّةُ خمسةٌ ، وهي :

١ ـ القِدَمُ .

٢ ـ والبقاءُ .

٣ ـ والمُخالفةُ للحوادث في الذَّات والصِّفاتِ والأفعالِ .

٤ ـ والغِنىٰ عن المحلِّ والمُخصِّصِ .

٥ ـ والوَحْدانيَّةُ في الذَّات والصِّفاتِ والأفعالِ .

[القدم ودليله]

فالقِدَمُ : عبارةٌ عن عدم الأوليَّةِ لوجوده تعالىٰ(١) ، فقِدَمُه ليس كمثله شيءٌ ، وينافيه الحدوثُ(٢) .

والدَّليلُ علىٰ قِدَمِه تعالىٰ من النَّقل قولُه تعالىٰ : ﴿هُوَ ٱلْأَوَّلُ﴾(٣) ، أي : بلا بدايةٍ ، ومن العقل : وجودُ هذه المخلوقات(٤) .

---

(١) أو يقال : هو عدمُ ٱفتتاحِ الوجودِ في حقِّه تعالىٰ .

(٢) أي : وينافي القِدَمَ الحدوثُ ؛ وهو مستحيلٌ على الله تعالىٰ .

(٣) الحديد : ٣ .

(٤) دليل القِدَم : الدَّليلُ علىٰ قدم الله سبحانه وتعالىٰ وجودُ المخلوقات ، لأنَّ المخلوق لا يكون بدون الخالق ، ولا بد أن يكون الخالق قديماً ، لأنَّه لو لم يكن قديماً لكان حادثاً ، إذ ليس هناك حالةٌ ثالثةٌ ، ولو كان حادثاً لافتقر لمُحْدِثٍ ، ولو ٱفتقر لمُحْدِثٍ لافتقر مُحدِثُه إلىٰ مُحدِثٍ ، لانعقاد المُماثلةِ بينهما ،

[البقاء ودليله]

والبقاءُ : عبارةٌ عن عدم الآخريَّةِ لوجوده تعالىٰ(١) ، فبقاؤُهُ تعالىٰ ليس كمثله شيءٌ(٢) ، وينافيه **الفَناءُ**(٣) .

والدَّليلُ علىٰ بقائه تعالىٰ من النَّقل قولُه تعالىٰ : ﴿هُوَ ٱلْأَوَّلُ وَٱلْآخِرُ﴾(٤) ، أي : بلا نهايةٍ ، **ومن العقل** : وجودُ هذه المخلوقات(٥) .

[المخالفة للحوادث ودليلها]

والمخالفةُ للحوادثِ في الذَّاتِ والصِّفاتِ والأفعالِ : عبارةٌ عن عدم المُماثلة لها(٦)

=فيلزم الدَّور أو التَّسلسل ، وكلٌّ منهما محالٌ ، فما أدَّىٰ إليه وهو ٱفتقاره لمُحدِثٍ محالٌ ، فما أدَّىٰ إليه وهو كونه حادثاً محالٌ ، فما أدَّىٰ إليه وهو عدم كونِه قديماً محالٌ ، وإذا ٱستحال عدمُ كونِه قديماً ، ثبت كونُه قديماً وهو المطلوب . ٱنظر : « شرح الباجوري على الجوهرة » (ص١٤٠) .

(١) أو يقال : هو عدم ٱختتام الوجود في حقه تعالىٰ .

(٢) فمعنى (الله باقٍ) : أي : لا آخر لوجوده ، أي : ليس لوجوده ٱنقضاءٌ وٱنتهاءٌ ، فهو سبحانه وتعالىٰ موجودٌ لا يلحق وجودَه العدمُ ، قال تعالىٰ : ﴿هُوَ ٱلْأَوَّلُ وَٱلْآخِرُ﴾ [الحديد : ٣] ، أي : إنَّ الله سبحانه وتعالىٰ هو الأوَّلُ قبل كلِّ شيءٍ بلا بداية ، والآخرُ بعد كلِّ شيءٍ بلا نهاية ، فالأوَّلُ في الآية يدلُّ على القِدَم ، والآخرُ يدلُّ على البقاء ، وكلاهما يستلزم وجوبَ وجودِه تعالىٰ ، وما تقدَّم هو معنى البقاءِ بالنسبة إلىٰ ذات الله تعالىٰ وصفاتِه ، وأمَّا معناه بالنِّسبة إلى الحادث فهو ٱستمرارُ الوجودِ مع جواز لُحوقِ العدم .

(٣) أي : وينافي البقاءَ الفناءُ ؛ وهو مستحيل على الله تعالىٰ .

(٤) الحديد : ٣ .

(٥) **دليل البقاء** : أنه لو جاز عليه العدم لاستحال عليه القِدَم ، أو لو لم يتَّصف بوجوب البقاءِ لجاز عليه العدم ، ولو جاز عليه العدم لكان حادثاً ، كما قال صاحب « الجوهرة » :

وكُلُّ مـا جـاز عليـه العَـدَمُ عليـه قَطْعـاً يسـتحيلُ القِـدَمُ

والحاصل : فكلُّ ما ثبت قِدَمُه ٱستحال عدمُه ، وٱعلم أنَّ بقاء الله تعالىٰ لا يخالطه العدمُ ولا يلحقه ، وبقاؤه تعالىٰ وصفاتُه لا تُقارَن بزمانٍ .

(٦) أي : عدمُ الموافقةِ لشيءٍ من الحوادث ، فليس الله تعالىٰ بجوهرٍ ولا جسمٍ ولا عَرَضٍ ولا متحرِّكٍ ولا ساكنٍ ، ولا يُوصَف تعالىٰ بالكِبَر ولا بالصِّغَر ، ولا بالفوقيَّة ولا بالتَّحتيَّة ، ولا بالحلول بالأمكنة ، ولا بالاتِّحاد ، ولا بالاتِّصال ولا بالانفصال ، ولا باليمين ولا بالشِّمال ، ولا بالخلف ولا=

في ذلك ، فمخالفتُه تعالىٰ للحوادث ليس كمثلها شيءٌ ، وينافيها[1] المُماثلةُ للحوادث في ذاته تعالىٰ وصفاتِه وأفعالِه .

والدَّليلُ عليها من النَّقل قولُه تعالىٰ : ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَيْءٌ﴾[2] ، ﴿وَلَمْ يَكُن لَّهُۥ كُفُوًا أَحَدٌۢ﴾[3] ، ومن العقل : وجودُ هذه المخلوقات[4] .

[الغنىٰ عن المحل والمخصص ودليله]

والغِنَى عن المحلِّ[5] والمُخصِّص[6] : عبارةٌ عن عدم الافتقارِ إلىٰ محلٍّ ، أي : ذاتٍ

=بالأمام ، ولا بغير ذلك من صفات الحوادث . فلا مماثلةَ بين الله تعالىٰ وبين الحوادث ولو في وجهٍ من الوجوه ، قال الله تعالىٰ : ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَيْءٌ﴾ [الشورىٰ : ١١] ، وقال تعالىٰ : ﴿وَلَمْ يَكُن لَّهُۥ كُفُوًا أَحَدٌۢ﴾ [الإخلاص : ٤] ، أي : ولم يكن أحدٌ مكافئاً ، أي : مماثلاً لله تعالىٰ ، فإذا وُجِدَ في كلام الله تعالىٰ أو كلام رسوله ما يُوهِم المماثلة ، فلا يُعتقَد ظاهرُه لإجماع العلماءِ علىٰ تأويله ، أي : صرفِه عن ظاهره .
قال الإمام السَّنوسي : (ومن أصول الكفرِ ٱعتقادُ ظاهرِ ألفاظِ القرآن والسُّنَّةِ ممَّا يوهم التَّشبيه) . ٱنظر : « حاشية الدُّسوقي علىٰ شرح السَّنوسيَّة » (ص ٢١٧) .

(١) وينافي المخالفةَ للحوادث المماثلةُ لها ؛ وهي مستحيلة على الله تعالىٰ .

(٢) الشورىٰ : ١١ .

(٣) الإخلاص : ٤ .

(٤) دليل المخالفة للحوادث : لو لم يكن مخالفاً للحوادث لكان مماثلاً لها ، ولو كان مماثلاً لها لكان حادثاً ، كيف وقد ثبت قِدَمه ؟ فيكون دليلُ المخالفةِ نفسَ دليلِ القِدَم ، لأنَّ كلَّ مَنْ وجب له القِدَم ٱستحال عليه العدم ، ولا شيءَ من الحوادث يستحيل عليه العدم ، فلا شيءَ منها بقديمٍ ، فثبتت المخالفة . ٱنظر : « شرح الباجوري على الجوهرة » (ص ١٤٦) .

(٥) ويعبَّر عنه بـ(القيام بالنفس) . المراد بـ(المحل) : أي : أنَّ الله تعالىٰ غنيٌّ عن ذات يقوم بها ، لأنه سبحانه وتعالىٰ ذاتٌ قائمةٌ به صفات ، وليس المرادُ به في هذا الموضع (مطلق المكان) ، لأنَّ عدمَ ٱفتقارِه إلى المكان مفهومٌ من مخالفته تعالىٰ للحوادث علىٰ ما سبق ؛ فالمعنىٰ أنَّه سبحانه وتعالىٰ مُستغنٍ عن ذاتٍ يقوم بها ، ويلزم من ذلك أن يكون ذاتاً لا صفةً ؛ لأنَّ الصِّفةَ لا بدَّ أن تقوم بمحلٍّ ، أي : ذاتٍ تتَّصف بها .

(٦) المراد بـ(المُخصِّص) : المُوجِد ، لأنَّه لا يحتاج إلى المُوجِد إلَّا الحادث ، والله ثبت قِدَمه ووجوبُ وجودِه ؛ قد يقال : إنَّ عدمَ ٱحتياجِه تعالىٰ إلى الموجد يُفهَم من ثبوت صفة القِدَم ، فلماذا ٱحتيج إلىٰ ذكره ؟ والجواب : لأنَّ علماء هذا الفنِّ لا يكتفون بدلالة الالتزامِ لشدَّة خطرِ الجهلِ في هذا العلم .

لأنَّه ذاتٌ قائمٌ بنفسه ، موصوفٌ بصفاتٍ وجوديَّةٍ قديمةٍ ، فهو غنيٌّ عن المحلِّ وغنيٌّ عن المُخصّص أيضاً ، لأنَّه قديمٌ ولا يحتاج إلى المُخصِّص إلَّا الممكنُ الحادثُ ، فَغِناهُ ليس كمثله شيء ، وينافيه[1] الافتقارُ إلى المحلِّ والمُخصِّص .

والدَّليلُ علىٰ ذلك من النَّقل قولُه تعالىٰ : ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ أَنتُمُ ٱلْفُقَرَآءُ إِلَى ٱللَّهِ وَٱللَّهُ هُوَ ٱلْغَنِىُّ ٱلْحَمِيدُ ﴾[2] ، ومن العقل : وجودُ هذه المخلوقات[3] .

[الوحدانية ودليلها]

والوحدانيَّةُ[4] في ذاته تعالىٰ وصفاتِه وأفعالِه : عبارةٌ عن عدم التَّعدُّدِ في ذلك ، فوحدانيَّتُه ليس كمثلها شيءٌ ، وينافيها[5] التَّعدُّدُ في الذَّات والصِّفاتِ والأفعالِ .

---

(١) وينافي الغِنى عن المحلِّ والمخصِّص الافتقارُ إلى المحلِّ والمخصِّص ؛ وهو مستحيلٌ على الله .

(٢) فاطر : ١٥ .

(٣) دليل الغنىٰ عن المحلِّ والمخصِّص ، أو القيام بالنَّفس : فأمَّا برهانُ الجزء الأوَّل ـ أي : الغنىٰ عن المحل ـ : فلأنَّه تعالىٰ لو ٱحتاج إلىٰ محلٍّ ـ أي : ذاتٍ ـ يقوم فيها كما تقوم الصِّفة في الموصوف ، لكان الله صفةً ، ولو كان صفةً لم يصح ٱتِّصافه بصفات المعاني ولا المعنوية ، والله جلَّ وعزَّ يجب عقلاً ونقلاً ٱتِّصافه بصفات المعاني والمعنوية ، فليس اللهُ صفةً ؛ بل هو ذاتٌ ؛ إذن فهو سبحانه وتعالىٰ لا يحتاج إلى المحلِّ وهو المطلوب . وبرهان الجزء الثَّاني ـ أي : الغنىٰ عن المخصِّص ـ : فلأنَّه لو ٱحتاج إلىٰ مخصِّصٍ ـ أي : موجِدٍ ـ لكان حادثاً ، لأنَّه لا يحتاجُ إلى المخصِّص إلَّا الحادثُ ، وأن يكون حادثاً باطلٌ ، لما تقدَّم من قيام الدَّليلِ القاطعِ علىٰ وجوبِ قِدَمِه تعالىٰ وبقائه ، ولأنَّ الحادث فقيرٌ لمحدثه ، ولو كان فقيراً لم يُوجَد شيءٌ من هذه المخلوقات .

(٤) (الوَحدانيَّة) : من النِّسبة إلى الوَحدة ، فهذه الياء التي فيها ياء النِّسبة ، وقد زيدت الألف والنون قبل الياء لإفادة المبالغةِ كما زيدت في (شعراني) نسبةً إلىٰ الشَّعْر .
ثمَّ ٱعلم أنَّ مبحث الوحدانيَّة أشرفُ مباحثِ علمِ التَّوحيد ؛ ولذلك تجد العلماء قد ٱختاروا لهذا العلم ٱسماً مشتقّاً من الوحدة فسمَّوه : (علمَ التَّوحيد) ، وكثر في القرآن الكريم التَّنبيهُ علىٰ هذا المبحث والإشارةُ إليه ، قال الله تعالىٰ : ﴿ وَإِلَٰهُكُمْ إِلَٰهٌ وَٰحِدٌ لَّآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ ٱلرَّحْمَٰنُ ٱلرَّحِيمُ ﴾ [البقرة : ١٦٣] ، وقال جلَّ شأنه : ﴿ فَٱعْلَمْ أَنَّهُۥ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا ٱللَّهُ ﴾ [محمد : ١٩] .

(٥) وينافي الوحدانيَّةَ في الذَّات والصِّفات والأفعال التَّعدُّدُ في ذلك ؛ وهو مستحيلٌ علىٰ الله تعالىٰ .

والدَّليلُ علىٰ وحدانيَّته تعالىٰ من النَّقل قولُه تعالىٰ : ﴿ قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ ﴾[1] ، وقولُه تعالىٰ : ﴿ وَإِلَٰهُكُمْ إِلَٰهٌ وَٰحِدٌ ﴾[2] ، ومن العقل : وجودُ هذه المخلوقات[3] .



---

(١) الإخلاص : ١ .

(٢) البقرة : ١٦٣ .

(٣) دليل الوحدانيَّة : هو أنَّه تعالىٰ لو لم يكن واحداً لكان متعدِّداً ، ولو كان متعدِّداً لم يُوجَد شيءٌ من هذه المخلوقات .

برهان دليل التَّمانع والتَّوارُد : هو أن يكون هناك إلهان اثنان مثلاً ، فلو جاز التَّعدُّد لانعدم وجود شيءٍ من العالم لأنَّهما إمَّا أن يتَّفقا ، وإمَّا أن يختلفا ، فعلىٰ فَرَضِ الاتِّفاق وهو ما يُسمَّىٰ بـ(دليل التَّوارُد) :

١ ـ إما أن يخلقا معاً ؛ فهذا باطلٌ لاجتماع مؤثِّرين علىٰ أثرٍ واحدٍ .

٢ ـ أو أن يخلق أحدهما دون الآخر ؛ فالذي يخلق هو الإله والثَّاني مستغنًى عنه .

٣ ـ أو أن يخلقا مُرتَّباً ؛ فهذا باطلٌ لأنَّه يفضي إلىٰ تحصيل حاصلٍ .

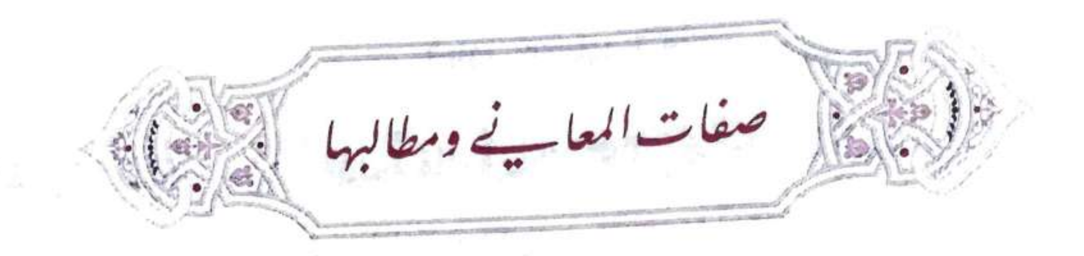
٤ ـ أو أن ينفرد كلُّ إلهٍ بقسمٍ ؛ فهذا باطلٌ لعجز كلِّ واحدٍ منهما عن إنفاذ مرادِه في ملك الآخر .

وعلىٰ فرض الاختلاف وهو ما يسمَّىٰ بـ(دليل التَّمانع) :

١ ـ أن ينفذ مرادهما معاً ؛ فهذا باطلٌ لاجتماع النَّقيضين .

٢ ـ أن ينفذ مراد أحدهما دون الآخر ؛ فالذي نفذ مرادُه هو الإله وغيرُه ليس بإله .

٣ ـ أن لا ينفذ مرادُ أحدٍ منهما ؛ فهذا باطلٌ لأنَّ العالم قد وُجِد . انظر : « شرح العقائد النَّسفيَّة » (ص ٦١) .



صفات المعاني ومطالبها

والمعاني سبعةٌ[1] ، وهي :

١ ـ القدرةُ . ٢ ـ والإرادةُ . ٣ ـ والعلمُ .

٤ ـ والحياةُ . ٥ ـ والسَّمعُ . ٦ ـ والبصرُ .

٧ ـ والكلامُ .

وكلُّ صفةٍ من هذه الصِّفات يتعلَّقُ[2] بها سبعةُ مطالبَ إلَّا الحياةَ ، فلها ستَّةُ مطالبَ .

---

(١) السَّبب في ٱنحصار صفاتِ المعاني في السَّبع ، هو أنَّ الدَّليل إنَّما دل علىٰ هذه السَّبعة ، وهذا لا يعني حصر صفاتِ الله تعالىٰ في نفس الأمر بهذه الصِّفات السَّبعة ، ولكن غايةُ ما نقوله : هو أنَّه لا يُوجَد دليلٌ تفصيليٌّ علىٰ غيرها ، بل الدَّليل دلَّ إجمالاً علىٰ أنَّ كمالاتِ الله تعالىٰ غيرُ متناهية ، لكن لم يرد في الكتاب والسُّنَّة ما يدل علىٰ ما عدا هذه الصِّفات دلالةً قطعيَّة ، والأصل أن نتمسَّك بالدَّليل القطعيِّ خصوصاً فيما يتعلَّق بذات الله تعالىٰ وصفاته . ٱنظر : « إتحاف المريد » (ص ٨٧) بتصرف .

(٢) وتنقسم صفات المعاني باعتبار التَّعلُّق إلىٰ أربعة أقسام : ١ ـ قسمٌ لا يتعلَّق بشيء : وهو الحياة ، ٢ ـ وقسمٌ يتعلَّق بجميع الممكنات : وهو القدرة والإرادة ، ٣ ـ وقسمٌ يتعلَّق بجميع الموجودات : وهو السَّمع والبصر ، ٤ ـ وقسمٌ يتعلَّق بجميع المعلومات : أي : الواجبات والجائزات والمستحيلات ، وهو العلم والكلام .

والتَّعلُّق علىٰ ثلاثة أقسام : تعلُّق تأثير ، وتعلُّق انكشاف ، وتعلُّق دلالة ؛ ١ ـ فتعلُّق التَّأثير : هو تعلُّق القدرة والإرادة ، ٢ ـ وتعلُّق الانكشاف : هو تعلُّق السَّمع والبصر والعلم ، ٣ ـ وتعلُّق الدَّلالة : تعلُّق الكلام . ٱنظر : « جامع زبد العقائد » للسُّوداني (ص ٨) . قال الشَّيخ أحمد الدَّردير في « الخريدة البهيَّة » :

وواجـبٌ تعليـقُ ذي الصِّفـاتِ ... حتماً دوامـاً مـا عـدا الحياةِ
فالعلـمُ جَـزْماً والـكلامُ السَّـامي ... تَعلَّـقَا بسـائرِ الصِّفـاتِ
وقُــدرةٌ إرادةٌ تَعلَّقَـا ... بالممكناتِ كُلِّهـا أخـا التُّقَـىٰ

ٱنظر : « مفتاح الجنة » (ص ١٠٧) .

[القدرة ودليلها]

فالقدرةُ : صفةٌ وجوديَّةٌ قديمةٌ قائمةٌ بذاته تعالىٰ يُوجِدُ بها الممكنَ[1] ويعدمُه علىٰ وَفْق الإرادة[2] ، ولها سبعةُ مطالبَ : نشهد ونعتقد أنَّ قدرة الله موجودةٌ ، وقديمةٌ ، وباقيةٌ ، ومخالفةٌ لقدرتنا الحادثة ، وغنيَّةٌ عن المخصِّص ، وواحدةٌ[3] ، وعامَّةُ التَّعلُّقِ بجميع الممكنات[4] .

ومحالٌ في حقِّه تعالىٰ ضدُّها ، وهو العجز .

والدَّليلُ علىٰ قدرته تعالىٰ من النَّقل قولُه تعالىٰ : ﴿ إِنَّ ٱللَّهَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ ﴾[5] ، **ومن العقل** : وجودُ هذه المخلوقات[6] .

[الإرادة ودليلها]

والإرادةُ : صفةٌ وجوديَّةٌ قديمةٌ قائمةٌ بذاته تعالىٰ يخصِّص[7] بها الممكنَ ببعض ما

---

(١) خرج بقوله (الممكن) : الواجب والمستحيل ، فلا تتعلَّق بكلٍّ منهما :
ـ لأنَّها إن تعلَّقت بالواجب فلا يصحُّ أن تعدمه لأنَّه لا يقبل العدم ، ولا يصحُّ أن توجده لأنَّه يلزم منه تحصيل الحاصل .
ـ وإن تعلقت بالمستحيل فلا يصحُّ أن تعدمه لأنَّه تحصيل الحاصل ، ولا يصحُّ أن توجده لأنَّه لا يقبل الوجود .

(٢) ومعنىٰ قولنا (علىٰ وَفْق الإرادة) : أي : أنَّ ما خصَّصه الله بإرادته أبرزه بقدرته ، أي : إنَّ إيجاد الله للممكن وإعدامَه له علىٰ وَفْق تعلُّقِ إرادتِه به ، لأنَّه تعالىٰ لا يوجد أو يعدم بقدرته إلَّا ما أراد وجودَه أو عدمَه من الممكنات ، وبهذا تعلم أنَّ تعلُّق القدرة فرعٌ عن تعلُّق الإرادة ، أي : تابعٌ له ومتأخِّرٌ عنه في التَّعقُّل ، بمعنىٰ أنَّ العقل لا يدرك قادراً إلا مريداً .

(٣) والدَّليل علىٰ هذا أنَّه يلزم علىٰ تعدُّدها اجتماع مؤثِّرين علىٰ أثرٍ واحد .

(٤) والدَّليل علىٰ هذا أنَّه لو خرج ممكنٌ عن تعلُّقها لزم منه العجز .

(٥) البقرة : ٢٠ .

(٦) **دليل القدرة** : هو أنَّ الله تعالىٰ لو لم يكن متَّصفاً بالقدرة لكان متَّصفاً بالعجز ، ولو كان متَّصفاً بالعجز لم يُوجَد شيءٌ من هذه المخلوقات .

(٧) إسناد التَّخصيص إلى الإرادة مجازٌ عقليٌّ ، من باب الإسناد إلى السَّبب وإرادة المسبِّب ،←

يجوز عليه من الممكنات علىٰ وَفْق العلم[1] .

وقد جمعها في بيتين العلَّامةُ القَصَّارُ الفاسيُّ رحمه الله[2] ، وهي :

الـمُـمْـكِــنـاتُ المُتَقابــلاتُ   وُجُودُنـا والعَـدَمُ الصِّفـاتُ
أَزْمِنَــةٌ أَمْكِنَــةٌ جِهــاتُ   كــذا المَقاديــرُ رَوَىٰ الثِّقــاتُ[3]

ولها سبعةُ مطالبَ : نشهد ونعتقد أنَّ إرادة الله موجودةٌ ، وقديمةٌ ، وباقيةٌ ، ومخالفةٌ لإرادتنا الحادثة ، وغنيَّةٌ عن المخصِّص ، وواحدةٌ ، وعامَّةُ التَّعلُّق بجميع الممكنات .

ومحالٌ في حقِّه ضدُّها[4] ، وهو : **الكراهةُ العقليَّةُ** ، بأن يكون مُكْرَهاً .

=وإلَّا فالمخصِّصُ حقيقةً هو الله عزَّ وجلَّ ، وكذلك إسناد التَّأثير إلى القدرة في قول بعضهم : هي صفةٌ تؤثِّر في الممكن الوجودَ أو العدمَ ، فهو مجازٌ عقليٌّ من باب الإسناد إلى السَّبب ، وإلَّا فالمؤثِّر حقيقةً هو الله عزَّ وجلَّ ، إذ لا فعلَ إلَّا له كما نصَّ عليه غيرُ واحدٍ من المحققين .

(1) أي : إنَّ تخصيصَ الله تعالىٰ للممكن علىٰ وَفْق تعلُّق علمِه تعالىٰ به ، لأنه جلَّ وعزَّ لا يخصِّص بإرادته إلَّا ما عَلِمَ من الممكنات خيراً كان أو شرّاً ، فكلُّ ممكنٍ عَلِمَ اللهُ تعالىٰ أنَّه يكون أو لا يكون فذلك مراده ، وبذلك تعلم أنَّ تعلُّق الإرادة فرعٌ عن تعلُّق العلم ، أي تابعٌ له ومتأخِّرٌ عنه في التَّعقُّل ، ومعنىٰ كونِ الإرادةِ متأخِّرةً في التَّعقُّل عن العلم ، أي : أنَّ العقل لا يمكن أن يتعقَّل مريداً إلَّا بشرط كونه عالماً ، وليس هو ترتُّباً زمانيّاً كما قد يتوهَّم البعض .

(2) **الإمام القصَّار** (ت ١٠١٢هـ) : هو محمَّد بن قاسم القيسي الأندلسي الأصل ، أبو عبد الله المعروف بـ(القصَّار) ، كان مفتياً ومحدِّثاً ، أصله من غرناطة وسكنه في فاس وقبره في مراكش ، من تصانيفه : « فهرست » جمعت روايته في الفقه والحديث . انظر : « الأعلام » للزركلي (٧/ ٦) .

(3) قوله (**الممكنات المتقابلات**) : أي : المتنافيات ، فالوجود يقابل العدم وبالعكس ، وبعض الصِّفات يقابل بعضاً ، فكونه أبيض مثلاً يقابل كونه أسود ، وبعض الأزمنة يقابل بعضاً ، فكونه في زمن الطُّوفان مثلًا يقابل كونه في زمن سيِّدنا محمَّدٍ صلى الله عليه وسلم ، وبعض الأمكنة يقابل بعضاً ، فكونه في بغداد يقابل كونه في دمشق ، وبعض الجهات يقابل بعضاً ، فكونه في جهة المشرق يقابل كونه في جهة المغرب ، وبعض المقادير يقابل بعضاً ، فكونه طويلا مثلاً يقابل كونه قصيراً .

(4) أي : ومحالٌ في حقِّ الله تعالىٰ ضدُّ الإرادة وهو الكراهةُ العقليَّة .

والدَّليلُ علىٰ إرادته[1] تعالىٰ من النَّقل قولُه تعالىٰ : ﴿إِنَّ ٱللَّهَ يَفۡعَلُ مَا يُرِيدُ﴾[2] ، ومن العقل : وجودُ هذه المخلوقات[3] .

[العلم ودليله]

والعلمُ : صفةٌ وجوديَّةٌ قديمةٌ قائمةٌ بذاته تعالىٰ ينكشفُ بها جميعُ الواجبات والجائزاتِ والمستحيلاتِ[4] تفصيلاً وإجمالاً بدون سبقِ خفاءٍ ٱنكشافاً يباينُ سواهُ ضرورةً ، ولها سبعةُ مطالبَ : نشهد ونعتقد أنَّ علم الله موجودٌ ، وقديمٌ ، وباقٍ ، ومخالفٌ لعلمنا الحادث ، وغنيٌّ عن المخصِّص ، وواحدٌ ، وعامُّ التَّعلُّق بجميع الواجبات والجائزاتِ والمستحيلات .

وضدُّه[5] الجهلُ وما في معناه .

والدَّليلُ على العلم من النَّقل قولُه تعالىٰ : ﴿ إِنَّ ٱللَّهَ بِكُلِّ شَيۡءٍ عَلِيمٌ ﴾[6] ، ومن

---

(١) فَائِدَةٌ : الإرادة ترادف المشيئة ، ولكنَّ الإرادة مغايرةٌ للأمر والعلم والرضا ، فمغايرةُ الإرادة للأمر بمعنىٰ أنَّها ليست عينَه ولا مستلزمةً له ، والمسألة علىٰ أربعة أقسام : ١ ـ فقد يريد ويأمر : كإيمان من علم الله منهم الإيمان ، فإنَّه تعالىٰ أراده منهم وأمرهم به ، ٢ ـ وقد يريد ولا يأمر : كالكفر الواقع ممَّن علم الله عدمَ إيمانهم ، وكالمعاصي فإنَّه أراد ذلك ولم يأمر به ، ٣ ـ وقد لا يريد ولا يأمر : كالكفر ممَّن عَلِم الله منهم الإيمان ، فإنَّه تعالىٰ لم يرده منهم ولم يأمرهم به ، ٤ ـ وقد يأمر ولا يريد : كإيمان مَنْ عَلِمَ الله عدمَ إيمانهم ؛ فإنَّه أمرهم به ولم يرده منهم ، وإنَّما أمرهم به مع كونه لم يرده منهم لحكمةٍ يعلمها الله ﴿لَا يُسۡـَٔلُ عَمَّا يَفۡعَلُ وَهُمۡ يُسۡـَٔلُونَ﴾ [الأنبياء : ٢٣] . ٱنظر : « شرح الباجوري على الجوهرة » (ص ١٨٧) .

(٢) الحج : ١٤ .

(٣) دليل الإرادة : الله صانعٌ للعالَم بالاختيار ، وكلُّ من كان كذلك تجب له الإرادة ، وأمَّا المتَّصفُ بالكراهة العقليَّة فلا يقدر ولا يستطيع أن يُوجِدَ شيئاً من المخلوقات .

(٤) مثالُ الواجبات : ذاته وصفاته وأسماؤه سبحانه وتعالىٰ فيعلمها على الحقيقة . ومثال المستحيلات : الزَّوجة والولدُ والشَّريكُ وسائرُ النَّقائص ، فيعلمها سبحانه وتعالىٰ أنَّها مستحيلةٌ منفيَّةٌ عنه . ومثال الجائزات : أنَّه سبحانه وتعالىٰ يعلم جميعَ الجائزات ، أي : الممكناتِ وصفاتِها وأسماءها .

(٥) أي : ضدُّ العلم الجهلُ ؛ وهو مستحيلٌ على الله تعالىٰ .

(٦) التوبة : ١١٥ .

العقل : وجودُ هذه المخلوقات[1] .

[الحياة ودليلها]

والحياةُ : صفةٌ وجوديَّةٌ قديمةٌ قائمةٌ بذاته تعالىٰ تُصَحِّحُ لمن قامت به أن يتَّصف بصفات المعاني والمعنويَّة[2] ، وهي في حقِّ الله شرطٌ عقليٌّ أو سببٌ عقليٌّ[3] ، والعقليُّ لا يمكن تخلُّفه ، بخلاف حياة الخلقِ فإنَّها شرطٌ عاديٌّ أو سببٌ عاديٌّ ، والحكمُ العاديُّ يمكن تخلُّفه .

وضدُّها[4] الموتُ .

ولها ستَّةُ مطالبَ : نشهد ونعتقد أنَّ حياة الله موجودةٌ ، وقديمةٌ ، وباقيةٌ ، ومخالفةٌ لحياتنا الحادثة ، وغنيَّةٌ عن المخصِّص ، وواحدةٌ ، ولا تعلُّقَ لها بشيءٍ[5] زائدٍ علىٰ

---

(١) دليل وجوب العلم : الله صانعٌ للعالَم صنعاً متقناً محكماً ، وكلُّ من كان كذلك يجب له العلم ، فالله يجب له العلم . والله تعالىٰ فاعلٌ بالقصد والاختيار ، ولا يُتصوَّرُ ذلك إلَّا مع العلم بالمقصود ، لاستحالة توجُّه القصدِ والإرادةِ إلىٰ ما لا يعلم. أنظر : « إتحاف المريد بشرح جوهرة التوحيد » (ص ٩٤) .
فإن قيل : إنَّ هذا الدَّليل إنَّما يفيد علمَه بالجائزات فقط ، فما الدَّليل علىٰ علمه بالواجبات والمستحيلات ؟
أجيب : بأنَّ دليل ذلك هو دليلُ عدم افتقارِه للمخصِّص ، لأنَّه لو لم يعلم بالواجبات والمستحيلات لكان محتاجاً لمن يكمِّلُه ، فيلزم أن يكون حادثاً فيفتقر للمخصِّص ، وقد تقدَّم دليلُ عدمِ الافتقار للمخصِّص . أنظر : « شرح الباجوري على الجوهرة » (ص ١٧١) .

(٢) فمن لم يكن متَّصفاً بصفة الحياة لا يصحُّ أن يتَّصف بهذه الصِّفات كـ(العلم والقدرة) وغيرهما .

(٣) الشَّرط : هو ما يلزم من عدمه العدم ، ولا يلزم من وجوده وجودٌ ولا عدم . فمعنىٰ كون الحياة شرطاً عقليّاً أنه يلزم من عدمها عدمُ الإدراك ، ولا يلزم من وجودها وجودُ الإدراك ولا عدمُه ، ولكنَّ الإدراك في حقِّ الله واجبٌ له لقيام الأدلَّة علىٰ ذلك .
أمَّا السَّبب : فهو ما يلزم من وجوده الوجودُ ومن عدمه العدم ، فمعنى كون الحياة سبباً عقليًّا أنَّه يلزم من وجودها وجودُ الإدراك ، ويلزم من عدمها عدمُ الإدراك . والمقصود بالإدراك هنا (صفات المعاني والمعنوية) مثال السَّبب العقلي : كملازمة الأجرام للأعراض .

(٤) أي : ضدُّ الحياة الموتُ ؛ وهو مستحيلٌ علىٰ الله تعالىٰ .

(٥) أي : لا تقتضي أمراً زائداً على القيام بمحلِّها وهي الذَّات ، فليست من صفات التَّأثير كالقدرة ←

قيامها بذاته تعالىٰ .

والدَّليلُ علىٰ حياته تعالىٰ من النَّقل قولُه تعالىٰ : ﴿هُوَ ٱلْحَيُّ﴾[1] ، وقولُه تعالىٰ : ﴿ٱللَّهُ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ ٱلْحَيُّ ٱلْقَيُّومُ﴾[2] ، **ومن العقل** : وجودُ هذه المخلوقات[3] .

[السمع ودليله]

والسَّمعُ : صفةٌ وجوديَّةٌ قديمةٌ قائمةٌ بذاته تعالىٰ ينكشف بها كلُّ موجودٍ[4] انكشافاً يباينُ سواهُ ضرورةً .

وضدُّه[5] **الصَّممُ** .

ولها سبعةُ مطالبَ : نشهد ونعتقد أنَّ سمع الله تعالىٰ موجودٌ ، وقديمٌ ، وباقٍ ، ومخالفٌ لسمعنا الحادث ، وغنيٌّ عن المخصِّص ، وواحدٌ ، وعامُّ التَّعلُّق بجميع الموجودات .

=والإرادة ، ولا من صفات الانكشاف كالسَّمع والبصر والعلم ، ولا من صفات الدَّلالة كالكلام ، بخلاف غيرها من صفات المعاني ؛ فإنَّها تقتضي أمراً زائداً على القيام بمحلِّها ، فالقدرةُ تقتضي مقدوراً يتأتَّىٰ بها إيجاده وإعدامه ، والإرادةُ تقتضي مراداً يتأتَّىٰ بها تخصيصه . انظر : « الباجوري على الجوهرة » (ص ٢٠٦) .

(١) آل عمران : ٢ .

(٢) البقرة : ٢٥٥ .

(٣) **دليل وجوب الحياة** : إنَّ الله متَّصف بالقدرة والإرادة والعلم ، وكلُّ من كان كذلك تجب له الحياة ، ولو لم يكن متَّصفاً بالحياة لكان متَّصفاً بالموت ، ولو كان متَّصفاً بالموت لم يُوجَد شيءٌ من هذه المخلوقات .

(٤) فيسمع الله سبحانه وتعالىٰ كلًّا من الأصوات والذَّوات ، ويبصر جميع الموجودات حتَّى الأصواتِ ولو خفيَّةً جدّاً ، كدبيب النَّملة السَّوداء على الصَّخرة الصَّماء في اللَّيلة الظَّلماء ، بمعنى أنَّ كلًّا منكشفٌ لله بسمعه وبصره . ولكن يجب اعتقاد أنَّ الانكشاف بالسَّمع غيرُ الانكشاف بالبصر ، وأنَّ كلًّا منهما غيرُ الانكشاف بالعلم ، ولكلٍّ حقيقةٌ يُفوَّض علمُها لله تعالىٰ . انظر : « شرح الباجوري على الجوهرة » (ص ١٨١) .

(٥) وضدُّ السَّمع الصَّممُ ؛ وهو مستحيلٌ على الله تعالىٰ .

والدَّليلُ عليه من النَّقل قولُه تعالىٰ : ﴿ إِنَّ ٱللَّهَ سَمِيعٌۢ بَصِيرٌ ﴾[1] ، ومن العقل : وجودُ هذه الموجودات[2] .

[البصر ودليله]

والبصرُ : صفةٌ وجوديَّةٌ قديمةٌ قائمةٌ بذاته تعالىٰ ينكشفُ بها كلُّ موجودٍ ٱنكشافاً يباينُ سواهُ ضرورةً .

وضدُّه[3] العمىٰ .

ولها سبعةُ مطالبَ : نشهد ونعتقد أنَّ بصر الله تعالىٰ موجودٌ ، وقديمٌ ، وباقٍ ، ومخالفٌ لبصرنا الحادث ، وغنيٌّ عن المخصِّص ، وواحدٌ ، وعامُّ التَّعلُّق بجميع الموجودات .

والدَّليلُ عليه من النَّقل قولُه تعالىٰ : ﴿ إِنَّ ٱللَّهَ سَمِيعٌۢ بَصِيرٌ ﴾[4] ، ومن العقل : وجودُ هذه المخلوقات[5] .

---

(١) المجادلة : ١ .

(٢) لعل قصد الشَّيخ أن يقول : (المخلوقات) ؛ كما قال ذلك في « مفتاح الجنَّة » .
دليل وجوب السَّمع : لأنَّه تعالىٰ لو لم يكن متَّصفاً بالسَّمع لاتَّصف بضدِّه وهو الصَّمم ، والصَّممُ نقصٌ ، والنَّقصُ عليه سبحانه محالٌ ، لاحتياجه حينئذٍ إلىٰ من يكمِّله ويدفع عنه النَّقص ، ولما يلزم عليه من أنَّ بعض المخلوقين أكملُ من خالقه ، لسلامة كثيرٍ من المخلوقين من تلك النَّقائص ، ويستحيل أن يكون بعض المخلوقين أكملَ من خالقه ، ولكنَّ العمدةَ في إثبات السَّمع والبصرِ والكلامِ هو الدَّليلُ النَّقلي .
ٱنظر : « مفتاح الجنة » (ص ١١١) .

(٣) وضدُّ البصر العمىٰ ؛ وهو مستحيلٌ على الله تعالىٰ .

(٤) المجادلة : ١ .

(٥) دليل وجوب البصر : لأنَّه تعالىٰ لو لم يكن متَّصفاً بالبصر لاتَّصف بضدِّه وهو العمىٰ ، وهو نقصٌ والنَّقصُ عليه تعالىٰ محالٌ ، لاحتياجه إلىٰ من يكمِّلُه ويدفع عنه النَّقص ، ولما يلزم عليه من أنَّ بعض المخلوقين أكملُ من خالقه لسلامة كثيرٍ من المخلوقين من تلك النَّقائص ، ويستحيل أن يكون بعضُ المخلوقين أكملَ من خالقه .

[الكلام ودليله]

والكلامُ : صفةٌ وجوديَّةٌ قديمةٌ قائمةٌ بذاته تعالىٰ تدلُّ علىٰ كلِّ معلومٍ لله[1] ، ليس بحرفٍ ولا صوتٍ[2] .

قال الإمام السَّنوسيُّ رحمه الله في « مقدِّماته » (ص ٢١) : (والكلامُ الأزليُّ هو المعنى القائمُ بالذَّات المُعبَّر عنه بأنواع العبارات المختلفات ، المُنَزَّهُ عن البعضِ ، والكلِّ[3] ،

=ولمَّا كان الدَّليلُ العقليُّ علىٰ السَّمع والبصر والكلام مآله تنزيه الحقِّ تعالىٰ عن أضدادها ، لأنَّها نقائصُ في الشَّاهد ، وكنهُ ذاتِ الحقِّ وصفاتِه غيبٌ ، ولم تتوقَّف عليها دلالةُ المعجزة كان العمدةُ في إثبات هذه الصِّفاتِ هو الدَّليلَ النَّقلي . انظر : « مفتاح الجنة » (ص ١١٢) .

(١) سواءٌ كان هذا المعلوم :

أ ـ واجباً كقوله تعالىٰ : ﴿ ٱللَّهُ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ ٱلْحَيُّ ٱلْقَيُّومُ ﴾ [البقرة : ٢٥٥] .

ب ـ أو مستحيلاً كقوله تعالىٰ : ﴿ وَلَمْ يَكُن لَّهُۥ كُفُوًا أَحَدٌۢ ﴾ [الإخلاص : ٤] .

ج ـ أو جائزاً كقوله تعالىٰ : ﴿ ٱللَّهُ خَٰلِقُ كُلِّ شَيْءٍ ﴾ [الزمر : ٦٢] .

(٢) هذا ما قاله أهل السُّنَّة والجماعة ، وقوله (ليس بحرفٍ ولا صوت) : ردٌّ علىٰ من خالف في ذلك :

أ ـ قالت الحشويَّة وبعض الحنابلة : كلامه تعالىٰ هو الحروف والأصواتُ المتواليةُ المترتِّبة ، ويزعمون أنَّها قديمةٌ ، وغالىٰ بعضهم حتَّىٰ زعم قِدَمَ هذه الحروف التي نقرؤها والرُّسوم ، بل تجاوز جهلُ بعضِهم لغلاف المصحف .

ب ـ قالت المعتزلة : كلامه هو الحروف والأصوات الحادثة ، وهي غير قائمةٍ بذاته ، فمعنى كونه متكلِّماً عندهم أنه خالقٌ للكلام في بعض الأجسام ، لزعمهم أنَّ الكلام لا يكون إلَّا بالحروف والأصوات ، وهو مردودٌ بأنَّ الكلام النَّفسيَّ ثابتٌ لغةً ، كما قال سيِّدنا عمرُ رضي الله عنه : (إنِّي زَوَّرتُ في نفسي مقالاً) ، وكما في قول الأخطل :

إنَّ الـكلامَ لَفِـي الفُـؤادِ وإنَّما ... جُعِـل اللِّسـانُ علـى الفُـؤادِ دَلِيـلا

تنبيه : ولا يفهم من ذلك تشبيهُ كلامِه تعالىٰ بكلامنا النَّفسيِّ في الكُنْه والحقيقة ، تعالى الله أن يكون له شريكٌ في ذاته أو صفاته أو أفعاله ، وكيف يُتوهَّم أنَّ كلامَه تعالىٰ مماثلٌ لكلامنا النَّفسيِّ ، وكلامُنا النَّفسيُّ أعراضٌ حادثةٌ يُوجَد فيها التَّقديمُ والتَّأخيرُ ، وغير ذلك من أعراض الحوادث . . . إلخ .

ومرادُ أهل السُّنَّة التَّشبيهُ في أنَّ كلًّا من كلامه تعالىٰ وكلامِنا النَّفسيِّ ليس بحرفٍ ولا صوت ، وإن تباينا في الحقيقة . انظر : « حاشية الدُّسوقي علىٰ شرح السَّنوسيَّة » (ص ١١٤) .

(٣) (البعض) : أي : الكلمات ، (الكل) : أي : الجمل .

والتَّقديمِ ، والتَّأخيرِ[1] ، والسُّكوتِ[2] ، والتَّجدُّدِ ، واللَّحنِ ، والإعراب ، وسائرِ أنواعِ التَّغيُّرات ، المتعلِّقُ بما يتعلَّق به العلمُ من المتعلَّقات ، إلَّا أنَّ تعلُّقَ العلم تعلُّقُ انكشاف ، وتعلُّقَ الكلام تعلُّقُ دَلالةٍ) .

ولها سبعةُ مطالبَ : نشهد ونعتقد أنَّ كلام الله تعالىٰ موجودٌ ، وقديمٌ ، وباقٍ ، ومخالفٌ لكلامنا الحادث ، وغنيٌّ عن المخصِّص ، وواحدٌ ، وعامُّ التَّعلُّق بجميع الواجبات والجائزاتِ والمستحيلات .

وضدُّه[3] **البَكَمُ** .

والدَّليلُ عليه من النَّقل قولُه تعالىٰ : ﴿وَكَلَّمَ ٱللَّهُ مُوسَىٰ تَكۡلِيمٗا﴾[4] ، **ومن العقل** : وجودُ هذه المخلوقات[5] .

---

(١) أي : بخلاف كلامنا فإنَّه يقبل ذلك ، فإذا قلت : زيدٌ قائمٌ وبكرٌ جالسٌ ، فالجملة الأولىٰ متقدِّمةٌ على الثَّانية ، والثَّانيةُ متأخِّرةٌ عن الأولىٰ .

(٢) وكلامُه سبحانه منزَّهٌ عن السُّكوت ، لأنَّه تعالىٰ لم يزل متكلِّماً ، ولا يزال كذلك ، إذ لو جاز أن يسكت لجاز ٱتِّصاف كلامِه تعالىٰ بالعدم ، وذلك يوجب حدوثَه ، إذ السُّكوتُ يقتضي ٱنعدام الكلام ، فإن كان السُّكوتُ قبل وجودِ الكلامِ لزم سَبْقُ العدم عليه ، وذلك نفيٌ لِقِدَمه أو إثباتٌ لحدوثه ، وإن كان السُّكوتُ بعد وجود الكلام فقد طرأ على الكلام العدم ، وذلك ينفي بقاءه ، وإذا ٱنتفى البقاء ٱنتفى القِدَم ، لأنَّ ما ثبت قِدَمُه ٱستحال عدمُه .

وبذلك تعلم أنَّه ليس معنى قوله تعالىٰ : ﴿وَكَلَّمَ ٱللَّهُ مُوسَىٰ تَكۡلِيمٗا﴾ [النساء : ١٦٤] أنه ٱبتدأ الكلام بعد أن كان ساكتاً ، ولا أنَّه بعد ما كلَّمه سكت ، وإنَّما المعنىٰ أنَّه أزال الحجابَ عن سيِّدنا موسى عليه الصَّلاة والسَّلام وخلق له سمعاً وقوّاه حتَّىٰ أدرك كلامَه القديم ، ثمَّ منعه بعد ذلك وردَّه لما كان عليه قبل سماع كلامِه . ٱنظر : « حاشية الدُّسوقي علىٰ شرح السَّنوسيَّة » (ص ١١٣) .

(٣) ضدُّ الكلام البَكَمُ ؛ وهو مستحيلٌ على الله تعالىٰ .

(٤) النساء : ١٦٤ .

(٥) **دليل صفة الكلام** : هو أنَّه تعالىٰ لو لم يكن متَّصفاً بالكلام لاتَّصف بضدِّه وهو البَكَم ، وهو نقصٌ ، والنَّقصُ محالٌ عليه تعالىٰ لاحتياجه إلىٰ من يكمِّله ويدفع عنه النَّقص ، ولما يلزم عليه من أنَّ بعض المخلوقين أكملُ من خالقه ، لسلامة كثيرٍ من المخلوقين من تلك النَّقائص ، ويستحيل أن يكون بعضُ المخلوقين أكملَ من خالقه . ٱنظر : « مفتاح الجنة » (ص ١١٣) .

ما يندرج تحت مخالفة الحوادث من العقائد

ثم قال :

١٤ - مِنْ خُلْفِهِ[1] لِلخَلْقِ نَفْيُ الغَرَضِ ونَفْيُ تَأْثِيرٍ بِقُوةٍ ٱرْتَضِ

أي : ويدخل في المخالفة للحوادث نفيُ الغَرَضِ عن الله تعالىٰ .

و(الغَرَضُ) : الذي تنزَّه اللهُ عنه عبارةٌ عن وجود باعثٍ يبعثه تعالىٰ علىٰ إيجاد فعلٍ من الأفعال ، أو حكمٍ من الأحكام الشَّرعيَّة[2] ، أو ما يترتَّبُ عليها من الثَّواب من مراعاة مصلحةٍ تعود عليه تعالىٰ أو علىٰ خلقه ليدفعَ بها نقصاً عن نفسه ، وكلا الأمرين محالٌ في حقِّه تعالىٰ[3] ، لأنَّه لا يفعل كذلك[4] إلَّا المقهورُ المحتاجُ لأن يتكمَّلَ به ، اللهُ تعالىٰ هو الفاعلُ المختارُ[5] الغنيُّ[6] عن جميع المخلوقات .

---

(١) أي : من الأشياء التي يخالف الله تعالىٰ بها خلقه ، أنَّه سبحانه وتعالىٰ ممتنعٌ عليه وجودُ الغرض في أفعاله وأحكامه ، وأمَّا الخلق فأفعالُهم وأحكامُهم لأغراض .

(٢) لأنَّه بذلك يصير مضطرّاً ومقهوراً ومحتاجاً ؛ وكلُّ هذه الصِّفات مستحيلةٌ على الله تعالىٰ .

(٣) قال الإمام السَّنوسي في « مقدِّماته » (ص ٣٣) : (الأصلُ الثَّاني من أصول الكفر والبدع : التَّحسينُ العقليُّ وهو كونُ أفعالِ الله تعالىٰ وأحكامِه موقوفةً عقلاً على الأغراض ، وهي جَلْبُ المصالحِ كالعدل والإحسانِ ، ودرءُ المفاسدِ كالظُّلم والجَور ، ونشأ عن هذا الأصل الفاسد بدعةُ المعتزلة في إيجابهم مراعاة الصَّلاحِ والأصلحِ للعبادِ في حقِّه تعالىٰ) . تتمَّة : والذي لا يُنزِّهُه سبحانه وتعالىٰ عن الأغراض يلزمُه القولُ بأنَّ الله يُحقِّق مصلحةً تعود علىٰ ذاته عندما يُوجِدُ حكماً أو فعلاً ، ويدرأُ عن ذاته مفسدةً ، وهذا كفرٌ .

(٤) أي : قصد الغرض ومراعاة المصلحة لجلب نفعٍ أو دفع ضُرٍّ .

(٥) (المختار) : هو الذي لا يُوجَب عليه شيء ، فإذا وجب عليه شيءٌ فإنَّه لا يكون مختاراً ؛ بل يكون مكرهاً ، والإكراهُ منافٍ للألوهيَّة .

(٦) (الغني) : هو الذي لا يفعل شيئاً لمراعاة مصلحةٍ تعود عليه ؛ وإلَّا فلو كان كذلك لكان فقيراً ←

وهو[1] ممَّا يندرج في المخالفة للحوادث ، ووجهُ ٱندراجه في صفة المخالفةِ للحوادث أنَّه لا يتَّصف بأنَّ أفعاله للأغراض إلَّا المخلوقُ لا الخالقُ عزَّ وجلَّ[2] ، فلو كانت أفعاله تعالىٰ للأغراض لكان مماثلاً للمخلوق ، والمماثلةُ باطلةٌ . اهـ مِنْ « مِفتَاحِ الجنَّةِ شَرْحِ عقيدةِ أهلِ السُّنَّةِ » (ص ١٤٦) .

ويدخل في المخالفة للحوادث أيضاً نفيُ التَّأثير بالقوَّة المودعة[3] ، لأنَّه يلزم عليه نفيُ عمومِ تعلُّقِ القدرةِ والإرادةِ بجميع الممكنات بأن تتعلَّق ببعضها[4] فقط ، وذلك[5] محال ، ونفيُ التَّأثيرِ بقوَّةٍ مودعةٍ في الأسباب العاديَّةِ ممَّا يندرج في المخالفة للحوادث[6] أيضاً .

ـ محتاجاً ؛ وهذا منافٍ للألوهيَّة .

(١) نفي الغرض عن الله تعالىٰ .

(٢) فمثلاً : المخلوقُ من كمالِ عقلِه وحسنِ إسلامِه تركُه ما لا يعنيه ، وليس كلُّ كمالٍ في حقِّ المخلوق هو كمالًا في حقِّه تعالىٰ ، ألا ترى أنَّ الزَّوجة والولدَ والغرضَ كمالٌ في حقِّ المخلوقِ وهو نقصٌ في حقِّ الخالق ، والنَّقصُ في حقِّه تعالىٰ محالٌ ، فقياسُ الغائبِ على الشَّاهد باطلٌ ، لوجوب مخالفتِه تعالىٰ للحوادث في الذَّات والصِّفات والأفعال ، فلو كانت أفعالُه تعالىٰ للأغراض لكان مماثلاً للمخلوق ؛ والمماثلةُ باطلةٌ ، فقد ٱستبان أنَّ أفعاله جلَّ وعزَّ وأحكامَه كلَّها لا لعلَّةٍ باعثة ، وإنَّما هي بمحض الاختيار . ٱنظر : « مفتاح الجنة » (ص ١١٩) .

(٣) وهذا ردٌّ علىٰ من يقول : أنَّ الأسباب العاديَّةَ تؤثِّر فيما قارنها بقوَّةٍ أودعها الله تعالىٰ فيها ، كالرَّيِّ بواسطة الماء والشِّبعِ بواسطة الطَّعام وغيرِ ذلك . ٱنظر : « مفتاح الجنة » (ص ١٢٢) .

(٤) بأن تتعلَّق القدرة ببعض الممكنات .

(٥) لأنَّ القائل بهذا يلزم من كلامِه أنَّ الله تعالىٰ بعد ما وضع التَّأثير في الأسباب العاديَّةِ بقوَّةٍ مودعةٍ لم يكن له الآن تأثيرٌ فيها ، وكأنَّها ٱستغنت عن الله ، وهذا محالٌ لأنَّ الكون ما فيه بمن فيه مفتقرٌ إلىٰ مدد الله في كلِّ لحظة ، وهذا القول يمنع كون العالَم مفتقراً إلى الله ببعض أحيانه ؛ وذلك محالٌ .

(٦) والحاصل : أنَّ الجهلَ بالحكم العاديِّ قد يؤدِّي إلى ٱعتقاد التَّلازمِ العقليِّ بين الأسباب العاديَّةِ ومُسبَّباتِها ، وملازمتِها لما قارنها ، وأنَّه لا يصحُّ فيها التَّخلُّفُ ، فهذا الاعتقادُ قد يؤول بصاحبه إلى الكفر ، لأنَّه يؤدِّي إلىٰ إنكار معجزات الأنبياء عليهم الصَّلاة والسَّلام ، لأنَّ ذلك كلَّه من باب خرقِ العوائدِ التي تتخلَّف فيها الأسبابُ العاديَّةُ عمّا يقارنها ، وقد يؤدِّي أيضاً إلى ٱعتقاد أنَّ الأسباب العاديَّةَ تؤثِّر بقوَّة ـ

ووجهُ ٱندراجه[1] فيها أنَّه لا يتَّصفُ بالاحتياج إلى الوسائط في أفعاله إلَّا المخلوقُ لا الخالقُ ، فلو ٱحتاج اللهُ تعالىٰ في بعض أفعاله إلى الوسائط لكان مماثلاً للمخلوق ، والمماثلةُ باطلةٌ[2] . اهـ مِنْ « مِفتاحِ الجَنَّةِ » (ص ١٢٠) .

ثُمَّ قالَ :

١٥- وَأَمَّـا نَفْـيُ تَأْثِيـرٍ بَالطَّبْـعِ   فَإِنَّـهُ مِـنْ وَحْـدَةٍ فِـي الصُّنْـعِ

ويدخل في الوحدانيَّة نفيُ التَّأثيرِ بطبع الأسبابِ العاديَّةِ وعِلَّتِها[3] ،

أودعها الله تعالىٰ فيها ، ولو نزعها منها لم تؤثِّر ، فيلزم علىٰ ذلك مماثلتُه تعالىٰ لمخلوقاته في ٱحتياجه إلى الوسائط في فعل بعضِ الممكنات ، كما يزعمه كثيرٌ من الجهلة بالفَرْق بين الحكم الشَّرعيِّ والعاديِّ والعقليِّ من عامَّة المؤمنين .

وأمَّا المعتزلةُ فإنَّهم لا يقولون بأنَّ الأسباب العاديَّةَ تؤثِّر بقوَّةٍ جعلها الله تعالىٰ فيها ؛ وإنَّما يقولون بأنَّ العبد يخلق أفعالَ نفسِه الاختياريَّةِ كالحركات والسَّكَنات بقدرةٍ خلقها الله تعالىٰ فيه ، فيلزمُهم القولُ بتأثير قوَّةٍ أودعها الله تعالىٰ في الأسباب العاديَّة ، إذ القدرةُ المخلوقةُ في العبد كالقوَّة المجعولةِ في الأسباب العاديَّة . ٱنظر : « مفتاح الجنة » (ص ١٢٣) .

(١) أي : نفيُ التَّأثيرِ بقوَّةٍ مودعةٍ في الأسباب العاديَّة .

(٢) قال الإمام السَّنوسيُّ رحمه الله في « صغراه » (ص ٢١٦) : (وإن قدَّرت أنَّ تأثيرَ شيءٍ من الممكنات بقوَّةٍ جعلها الله تعالىٰ فيها ، فعدمُه مأخوذٌ من ٱستغنائه تعالىٰ عن كلِّ ما سواه ؛ وإلَّا لزم ٱفتقارُه تعالىٰ في إيجاد بعض الأفعال إلىٰ واسطةٍ ، فيكون مماثلاً للمخلوق ، كيف وهو الغنيُّ عن كلِّ ما سواه ؟) اهـ بتصرُّف .

(٣) قال الشَّيخ الدَّردير رضي الله عنه :

وَمَـنْ يَقُـلْ بالطَّبْـعِ أو بالعِلَّـةْ   فَـذَاكَ كُفْـرٌ عنـدَ أَهْـلِ المِلَّـةْ

قوله (ومن يقل) : أي من أهل الضَّلال كالفلاسفة ، (بالطَّبع) : أي : بتأثير الطَّبع ، أي : الطَّبيعة ، بأن يقول : إنَّ الأشياء المذكورةَ تؤثِّر بطبعها ، (أو) يقل (بالعلَّة) ، أي : بتأثيرها ، بأن يقول : إنَّ الأشياء علَّةٌ - أي : سببٌ - في وجود شيءٍ من غير أن يكون لله تعالىٰ فيه ٱختيار .

والفرقُ بين تأثير الطَّبع وتأثير العلَّة - وإن ٱشتركا في عدم الاختيار - :

- أنَّ التَّأثير بالطَّبع يتوقَّف علىٰ وجود الشَّرط وٱنتفاء المانع ، كالإحراق بالنِّسبة للنَّار ، فإنَّه يتوقَّف علىٰ شرط مماسَّةِ النَّارِ للشَّيء المُحرَق ، وٱنتفاءِ مانعِ البلل فيه مثلاً .

- وأمَّا التَّأثير بالعلَّة فلا يتوقَّف علىٰ ذلك ، بل كلَّما وُجدت العلَّةُ وُجِد المعلول ، كحركة الخاتم بالنِّسبة لحركة الإصبع ، ولذا كان يلزم ٱقترانُ العلَّة بمعلولها ، ولا يلزم ٱقتران الطبيعة بمطبوعها ، أي :

فإنَّه[1] من العقائد الواجبةِ في حقِّه تعالىٰ المُنْدَرِجَةِ في وحدانيَّة الأفعال ، فهو[2] من أنواع الكُمُومِ السِّتَّةِ المَنفيَّةِ[3] بالوحدانيَّة ، فثبوتُه مستحيلٌ .

وإنَّما ذَكَرَها للردِّ صريحاً على الطَّبائعيِّين وغيرهم[4] ، وللتَّنبيه علىٰ ذلك ، لأنَّ خطر الجهلِ في هذا العلم عظيم ، ووجهُ ٱندراجِه[5] في الوحدانيَّة أنَّه لو كان ثَمَّ شيءٌ من الأسباب العاديَّةِ يؤثِّر بطبعه وعلَّتِه لَلَزِمَ أن يستغني ذلك الأثرُ عن مولانا عزَّ وجلَّ ، كيف وهو الذي يفتقر إليه كلُّ ما سواه عموماً وعلىٰ كلِّ حال ؟ والله تعالىٰ أعلم . اهـ من « مفتاح الجنة » (ص ١٢٤ ، ١٢٧) .

←لتخلُّف الشَّرط ، أو ٱنتفاءِ المانع .

(فذاك كفرٌ) : أي القائل بهذا القول يكفر عند جميع ملَّةِ الإسلام . ٱنظر : « شرح الخريدة البهية » (ص ٦٤) بتصرُّفٍ يسير .

(١) أي : ٱعتقادُ نفي التَّأثيرِ بالطَّبع أو بالعلَّة .

(٢) أي : ٱعتقادُ التَّأثير بالطَّبع أو بالعلَّة .

(٣) (الكَمُّ) : هو العرضُ القابلُ للقسمةِ بذاته :

- نفي الكمِّ المتَّصلِ في الذَّات : معناه أنَّ ذاتَه تعالىٰ ليست مركَّبةً من أجزاءٍ كذواتنا .
- نفي الكمِّ المنفصلِ في الذَّات : معناه عدمُ تعدُّدِ الآلهةِ ، أي : ليس هناك ذاتٌ كذاته .
- نفي الكمِّ المتَّصلِ في الصِّفات : معناه عدمُ التَّعدُّدِ في صفاته تعالىٰ ، فليس له صفتان فأكثر من جنسٍ واحدٍ كقدرتين أو إرادتين مثلاً : بل له قدرةٌ واحدةٌ يُوجِد ويعدم بها كلَّ ممكنٍ .
- نفي الكمِّ المنفصلِ في الصِّفات : معناه أنَّه ليس لأحدٍ صفةٌ كصفاته تعالىٰ .
- نفي الكمِّ المتَّصلِ في الأفعال : معناه نفيُ أن يكون هناك موثِّرٌ مع الله تعالىٰ في فعلٍ من الأفعال .
- نفي الكمِّ المنفصلِ في الأفعال : معناه نفيُ أن يكون لغير الله فعلٌ من الأفعال علىٰ وجه الإيجاد ، وإنَّما يُنسب إليه كسباً وٱختياراً ، وهذا الكَمُّ منفيٌّ بوحدانيَّة الأفعال ، وفيه ردٌّ على المعتزلة القائلين بأنَّ العبد يخلق أفعالَ نفسِه الاختياريَّة ، وأمَّا الكَمُّ المتَّصلُ في الأفعال ، فإنْ صوَّرناه بتعدُّد الأفعال فهو ثابتٌ لا يصحُّ نفيُه ، لأنَّ أفعالَه كثيرةٌ من خَلْقٍ ورَزْقٍ وإحياءٍ وإماتة ، وإنْ صوَّرناه بمشاركة غيرِ الله له في فعلٍ من الأفعال ، فهو منفيٌّ أيضاً بوحدانيَّة الأفعال . ٱنظر : « شرح الباجوري على الجوهرة » (ص ١٥٢ ، ١٥٣) .

(٤) وهم المعتزلة ، لأنَّ لازم قولهم القولُ بالقوَّة المودعة .

(٥) أي : نفي التَّأثيرِ بطبع الأسبابِ العاديَّةِ وعلَّتِها .

ثُمَّ قالَ :

١٦ - مُنَـزَّهٌ عَـنِ الإِيجَـابِ الذَّاتِـي لِكَوْنِـهِ مُرِيـداً بِالآيَـاتِ

أي : ويدخل في الإرادة نفيُ الإيجابِ الذَّاتيِّ ، وهو إسنادُ الكائناتِ إلى الله تعالىٰ علىٰ سبيل التَّعليل[١] أو الطَّبع[٢] من غير ٱختيارٍ له تعالىٰ ، ووجهُ ٱندراجِه[٣] في الإرادة أنَّه[٤] منافٍ لذات الإرادة[٥] .

قال الإمامُ السَّنوسِيُّ في « أمِّ البراهين » (ص ١٥٨ ، ١٥٩) أثناءَ ذكر المستحيلات : (وإيجادُ شيءٍ من العالَم مع كراهته لوجوده ، أي : عدمِ إرادتِه تعالىٰ ، أو مع الذُّهول أو الغفلة[٦] ، أو بالتَّعليل أو بالطَّبع[٧]) .

---

(١) (علىٰ سبيل التَّعليل) : بأن يكون الباري علَّةً تنشأ عنه الخلائق من غير ٱختيار ، ولا توقُّفٍ علىٰ وجود شرطٍ وٱنتفاءِ مانع ، كحركة الخاتم ، فإنَّها نشأت عند القائلين بالتَّعليل عن حركة الإصبع ، فعندهم حركةُ الإصبع علةٌ في حركة الخاتم ، ونحن نقول : الخالقُ لحركة الإصبع ولحركة الخاتم هو الله تعالىٰ ، من غير تأثيرٍ لحركة الإصبع في حركة الخاتم . ٱنظر : « شرح الباجوري على الجوهرة » (ص ٢٣١) .

(٢) (أو الطَّبع) : بأن يكون الباري طبيعةً تنشأ عنه الخلائق من غير ٱختيارٍ مع التَّوقُّف علىٰ وجود الشُّروط وٱنتفاءِ الموانع ، كالنَّار فإنَّها تؤثِّر بطبعها عندهم في الإحراق مع وجود شرط المماسَّة ، وٱنتفاءِ مانعِ البلل ، ونحن نقول : المؤثِّرُ في الإحراق هو الله تعالىٰ ، ولا تأثيرَ للنَّار أصلاً ، والقائل بالطَّبع أو بالعلَّة يلزمه نفيُ الإرادة عن الله تعالىٰ ، وهو مستحيلٌ كما تقدَّم . ٱنظر : « شرح الباجوري على الجوهرة » (ص ٢٣١) .

(٣) أي : نفي الإيجاب الذَّاتي .

(٤) أي : الإيجاب الذَّاتي .

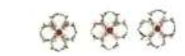
(٥) ولا خفاء أنَّك إذا حقَّقتَ بما سبق من وجوب الحدوثِ للعالَم ، ووجوبِ القِدَم والبقاءِ لمولانا جلَّ وعزَّ ، عرفت قطعاً أنَّ صدور العالَم عنه ، إنَّما هو بمحض الاختيار لا بالإيجاب الذَّاتيِّ ـ أي : بالطَّبع والتَّعليل ـ ، وإلَّا لكان العالَمُ قديماً أو فاعلُه حادثاً لوجوب مقارنةِ المعلولِ لعلَّته ، وكلا الأمرين مستحيلٌ قطعاً . ٱنظر : « شرح السَّنوسي علىٰ صغراه » (ص ١٣٨) بتصرُّف .

(٦) (الذُّهول) : غيبوبة الشَّيء بعد العلمِ به ، (الغفلة) : هي السَّهو أو عدمُ العلم بالشَّيء مطلقاً .

(٧) قد عرفت أنَّ حقيقة الإرادةِ هي القصدُ إلىٰ تخصيص الممكنِ ببعض ما يجوز عليه ، وقد تقرَّر أنَّ إرادته تعالىٰ عامَّةُ التَّعلُّقِ بجميع الممكنات ؛ فيلزم علىٰ عموم تعلُّقِ الإرادةِ ٱستحالةُ وقوعِ شيءٍ من الممكنات بغير إرادته تعالىٰ ، فمنافاة هذا ـ أي : وجود شيءٍ من الممكنات بغير إرادة الله ـ للإرادة من حيث ←

قال العلاَّمة الباجوريُّ[1] : وإنَّما كان[2] منافياً لذات الإرادة ، لأنَّ خروجَ شيءٍ من العالَم عنها ينفي عمومَ تعلُّقِها[3] ، وأحرى خروجُ جميع العالَمِ عنها[4] ، فمنافاةُ هذا[5] للإرادة من حيث عمومُ تعلُّقِها لا من حيث ذاتُها ، بخلاف الإيجادِ بالتَّعليل أو بالطَّبع ، فإنَّه منافٍ لها من حيث ذاتُها[6]) . اهـ .

والله أعلم .



عمومُ تعلُّقِها ـ أي : من أن تعمَّ كلَّ الممكنات ـ لا من حيث ذاتُها ؛ بخلاف الإيجاب الذَّاتيِّ ـ وهو القول بالطَّبع أو بالعلَّة ـ فإنه منافٍ للإرادة من حيث ذاتُها ـ أي : أصل الإرادة ـ . ٱنظر : « مفتاح الجنَّة » (ص ١٢٨) بتصرُّفٍ يسير .

(١) الباجوري (١١٩٨ ـ ١٢٧٧هـ) : هو إبراهيم بن محمَّد بن أحمد الباجوري ، شيخ الجامع الأزهر ، من فقهاء الشَّافعية ، نِسبتُه إلىٰ باجور ـ من قرى المنوفية ـ بمصر ، وله كتبٌ كثيرةٌ منها : « تحفة المريد علىٰ جوهرة التَّوحيد » ، و« حاشية علىٰ متن السَّنوسيَّة » ، وتوفِّي بالقاهرة . ٱنظر : « الأعلام » (١ / ٧١) .

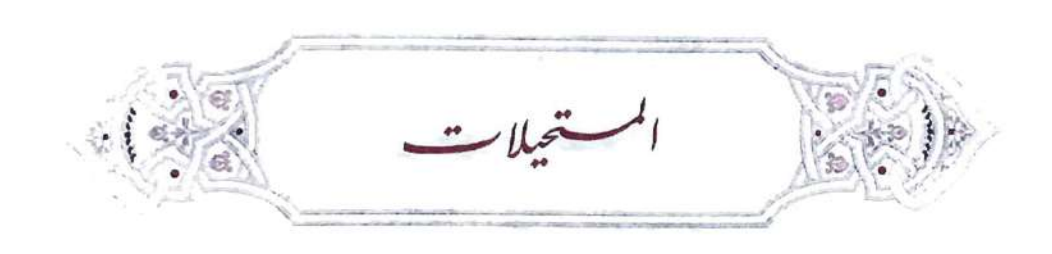
(٢) أي : الإيجاب الذَّاتي .

(٣) إذا خرج شيءٌ من إيجادٍ أو إعدامٍ للمكوَّنات عن الإرادة ، فهذا ينفي أن تكون الإرادةُ متعلِّقةً بجميع الممكنات ؛ وهذا باطل .

(٤) أي : فيما لو خرج كلُّ هذا العالَم عن الإرادة ، فهذا ينفي الإرادة ـ أي : أصلها ـ وليس جزءاً منها .

(٥) أي : الكراهةُ علىٰ إيجاد أو إعدام شيءٍ أو الإيجاد مع الذُّهول أو الغفلة .

(٦) أي : أصل الإرادة ؛ وهذا مستحيل . قال الإمام السَّنوسيُّ رحمه الله في شرح « مقدِّماته » (ص ٨٨) : (الإيجاب الذَّاتي : أي : ٱعتقادُ أنَّ الذَّات العليَّةَ سببٌ عقليٌّ في وجود الممكناتِ لا بالاختيار ؛ بل بطريق العلة والطبيعة ، فلا إشكالَ في كفر من يعتقد هذا ، لأنَّ مِنْ لازِمِ هذا المذهبِ الفاسدِ إنكارَ القدرةِ والإرادةِ الأزليَّتين ، ومِنْ لازِمِه قدم العالَم ، ومن لازِمِه تكذيب القرآنِ في قوله تعالىٰ : ﴿وَرَبُّكَ يَخْلُقُ مَا يَشَآءُ وَيَخْتَارُ﴾ [القصص : ٦٨]) .



المستحيلات

ثم قال :

١٧-وَيَسْـتَحِيلُ العَـدَمُ الحُـدُوثُ لَـهْ	فَنَـاؤُهُ ٱفْتِقَـارُهُ المُمَاثَلَـهْ
١٨-تَعَـدُّدٌ عَجْـزٌ كَرَاهَـةٌ يُضَـمْ	جَهْـلٌ مَمَـاتٌ صَمَـمٌ عَمًـى بَكَـمْ
١٩-وعَاجِـزاً كَارِهـاً جَاهِـلاً سِـمَا	ومَيِّتـاً أَصَـمَّ أَعْمَـىٰ أَبْكَمَـا
٢٠-ونِسْـبَةُ الأَغْـرَاضِ لِلغَنِـيِّ	فِـي فِعْلِـهِ وحُكْمِـهِ السَّـوِيِّ
٢١-كَـذَا تَأْثِيـرُ قُـوَّةٍ وَدِيعَـهْ	ثُبُـوتُ تَأْثِيـرٍ إلـى الطَّبِيعَـهْ
٢٢-يَدْخُـلُ فِـي الكَرَاهَـةِ المُحَالَـهْ	ثُبُـوتُ إِيجَـابٍ لَـهُ تَعَالَـىٰ

أي : ويستحيل في حقِّه تعالىٰ :

- العدمُ .
- والحدوثُ .
- والفناءُ .
- والمماثلةُ للحوادث[1] .
- والافتقارُ[2] .
- والتَّعدُّدُ[3] .
- والعجزُ .
- والكراهةُ .
- والجهلُ .
- والمماتُ .
- والصَّممُ .

---

(١) في الذَّات والصِّفات والأفعال .

(٢) إلى المحلِّ والمخصِّص .

(٣) في الذَّات والصِّفات والأفعال .

- والعمى . - والبكمُ . - وكونُه عاجزاً .

- وكارهاً . - وجاهلاً . - ومَيْتاً .

- وأصمَّ . - وأعمى . - وأبكم .

ويدخل في المماثلة للحوادث : ثبوتُ الغرضِ لله تعالىٰ[١] ، وثبوتُ التَّأثيرِ بالقوَّة المودعةِ في الأسباب العاديَّةِ وعلَّتِها ، ويدخل في الكراهة المستحيلةِ ثبوتُ الإيجابِ الذَّاتيِّ .

فالعدمُ منافٍ للوجود ، والحدوثُ منافٍ للقِدَم ، والفناءُ منافٍ للبقاء ، والافتقارُ منافٍ للغنى[٢] ، والمماثلةُ للحوادث منافيةٌ للمخالفة للحوادث[٣] ، والتَّعدُّدُ[٤] منافٍ للوحدانيَّة[٥] ، والعجزُ[٦] ضدُّ القدرة ، والكراهةُ[٧] ضدُّ الإرادة ، والجهلُ[٨] ضدُّ العلم ، والمماتُ ضدُّ الحياة ، والصَّممُ ضدُّ السَّمع ، والعمى[٩] ضدُّ البصر ،

---

(١) في أفعاله وأحكامه .

(٢) ويستحيل عليه أيضاً أن لا يكون قائماً بنفسه ، بأن يكون صفةً يقوم بمحلٍّ - أي : ذات - ، أو أن يحتاج إلىٰ مخصِّصٍ - أي : موجد - .

(٣) صورُ المماثلةِ المنتفيةِ عن الله تعالىٰ عشرةٌ سيأتي ذكرُها .

(٤) المقصود من التَّعدُّد (التَّكثُّر) الشَّامل للتَّركُّب والتَّعدُّد .

(٥) ويستحيل أن لا يكون واحداً ، أو أن يكون مركَّباً في ذاته ، أو أن يكون له مماثلٌ في ذاته ، أو أن يكون في صفاته تركُّبٌ من نوعٍ واحد ، كقدرتين وإرادتين وهكذا ، أو أن يكون لأحدٍ صفةٌ كصفته تعالىٰ ، أو أن يكون معه في الوجود مؤثِّرٌ في فعلٍ من الأفعال ، لأنَّ هذا كلَّه ضدُّ الوحدانيَّة .

(٦) ويستحيل أن يكون عاجزاً عن ممكنٍ ما .

(٧) ويستحيل أن يُوجَد شيءٌ من العالَم مع كراهته تعالىٰ لوجوده ، أو أن يُعدَم شيءٌ مع كراهته تعالىٰ لعدمه ، أي عدم إرادته له ، أو مع الذُّهول أو الغفلة .

(٨) ويستحيل الجهل وما في معناه : كالظَّنِّ ، والشَّكِّ ، والوَهْم ، ويستحيل الجهل على الله تعالىٰ سواءٌ كان الجهل بسيطاً ، وهو : عدم العلم بالشَّيء ، أو مركَّباً ، وهو : إدراك الشَّيء علىٰ خلاف ما هو عليه في الواقع .

(٩) والحقيقة العامَّة للعمىٰ : عدم البصر بسبب وجود آفةٍ تمنع منه ، وهذا في حقِّ الحادث . وأمَّا ←

والبكمُ[1] ضدُّ الكلام .

وكونُه عاجزاً ضدُّ كونِه قادراً ، وكونُه مُكرَهاً ضدُّ كونِه مُريداً ، وكونُه جاهلًا ضدُّ كونِه عالماً ، وكونُه ميتاً ضدُّ كونِه حيّاً ، وكونُه أصمَّ ضدُّ كونِه سميعاً ، وكونُه أعمى ضدُّ كونِه بصيراً ، وكونُه أبكم ضدُّ كونِه متكلِّماً .

وثبوتُ الغرضِ[2] لله تعالىٰ منافٍ لنفي الغرضِ عن الله تعالىٰ في أفعاله وأحكامه ، وثبوتُ التَّأثيرِ بالقوَّة المودعةِ في الأسباب العاديَّةِ منافٍ لنفي التَّأثيرِ بالقوَّة المودعةِ في الأسباب العاديَّة ، وثبوتُ التَّأثيرِ بالطَّبع منافٍ لنفي التَّأثيرِ بطبع الأسبابِ العاديَّةِ وعلَّتِها ، وثبوتُ الإيجابِ الذَّاتيِّ ضدُّ نفي الإيجابِ الذَّاتيِّ الدَّاخلِ في الإرادة .

ـــــــــــــــ

←المستحيلة الخاصَّة بالله : فهي غيبةُ موجودٍ عن صفة البصر . ٱنظر : « الدُّسوقي علىٰ أمِّ البراهين » (ص ١٤٣) بتصرُّف .

(١) ٱعلم أنَّ عندنا بكماً وسكوتاً ، وكلٌّ منهما لسانيّ ونفسانيّ :

ـ فالسُّكوت اللِّساني : ترك الكلام مع القدرة عليه .

ـ والبكم اللِّساني : ترك الكلام لا مع القدرة عليه بل مع العجز عنه ، ويتأتَّى فيما إذا قام به آفةٌ تمنعه من النُّطق .

ـ وأمَّا البكم النَّفساني : فهو ترك الكلام النَّفسيِّ عجزاً ، ويتأتَّىٰ فيما إذا قام به مرضٌ منعه من إجراء شيءٍ علىٰ قلبه .

ـ وأمَّا السُّكوت النَّفساني : فهو ترك الكلام النَّفسيِّ مع القدرة عليه ، ويتأتَّى فيما إذا كان الشَّخص نائماً أو مستيقظاً ، ولم يجر علىٰ قلبه شيء . ٱنظر : « الدُّسوقي علىٰ أمِّ البراهين » (ص ١٤٣) .

(٢) يستحيل أن يتَّصف الله عزَّ وجلَّ بالأغراض في الأفعال أو الأحكام : فليس فعله كإيجاد زيدٍ لغرضٍ من الأغراض ، أي : مصلحةٍ تبعثه علىٰ ذلك الفعل ، فلا ينافي أنَّه لحكمة وإلَّا لكان عبثاً ، والعبثُ مستحيلٌ في حقِّه تعالىٰ ، وليس حكمُه كإيجابه الصَّلاةَ علينا لغرضٍ من الأغراض ، أي : مصلحةٍ تبعثه علىٰ ذلك الحكم ، فلا ينافي أنَّه لحكمة كما علمت . ٱنظر : « شرح الباجوري على الجوهرة » (ص ٢٣٠) .

قال الشَّيخ الدُّسوقي في « حاشيته علىٰ أمِّ البراهين » (ص ١٣٠) : (الغَرَض : هو المصلحةُ الباعثةُ علىٰ حكم أو فعلٍ ، وإنَّما ٱستحال عليه أن يكون فعلُه أو حكمُه لغرض ، لأنَّ المصلحة إن كانت ترجع إليه لزم ٱتِّصافُه بالحوادث ، إذ لا تحصل له مصلحةٌ إلَّا بعد الفعل أو الحكم الحادثين ، وقد مرَّ ٱستحالةُ اتِّصافِه بالحوادث ، وإن كانت المصلحةُ ترجع لخلقه لزم ٱحتياجه في إيصال المنفعةِ لخلقه إلىٰ واسطة ، وٱحتياجُه باطل) .

فَائِدَةٌ : أنواعُ المماثلةِ عشرةٌ[1] :

الأوَّلُ : بأن يكون تعالىٰ جِرْماً[2] .

الثَّاني : بأن يكون عَرَضاً يقوم بالجِرْم[3] .

الثَّالثُ : بأن يكون في جهةٍ للجِرْم[4] .

الرَّابعُ : بأن يكون له جهةٌ[5] .

الخامسُ : بأن يكون في مكان .

السَّادسُ : بأن يكون في زمان[6] .

---

(١) أي : أنواعُ المماثلة المستحيلة على الله تعالىٰ عشرةٌ .

(٢) قوله (أن يكون جِرْماً) : سواءٌ كان مركَّباً ويُسمَّىٰ حينئذٍ جسماً ، أو غيرَ مركَّبٍ ويُسمَّى حينئذٍ جوهراً فرداً ، لكنَّ المجسِّمةَ لا يكفرون إلَّا إن قالوا : هو جسمٌ كالأجسام .
(الجِرْم) : هو عبارةٌ عمَّا أخذ قدرَ ذاتِه من الفراغ ، سواءٌ كان مركَّباً أو لا ، (الجوهر) : هو الذي لم يتركَّب بأن بلغ في الدِّقَّة إلىٰ حدٍّ لا يقبل معه القسمة عقلاً ، (الجسم) : هو عبارة عمَّا تركَّب من جوهرين فأكثر . ٱنظر : « حاشية الدُّسوقي علىٰ أمِّ البراهين » (ص ١٢٩) .

(٣) وإنَّما عبَّر بالعَرَض ، لأنَّه أخصُّ من الصِّفة ، فكلُّ عرضٍ صفةٌ ، ولا عكس ، بدليل أنَّه يقال : صفاتُ الله ، لا أعراضُه ، فالعَرَضُ لا يكون إلَّا حادثاً ، والصِّفة قد تكون حادثةً إذا كانت لحادثٍ ، وقد تكون قديمةً إذا كانت لقديم ، وقد تقدَّم أنَّ الأعراض لا تقوم إلَّا بالأجرام ، والأجرامُ منفيَّةٌ عنه سبحانه ، فٱنتفت الأعراض ، وأيضاً فإنَّ كلًّا من الأجرام والأعراض حادثان ، فلا يقومان إلَّا بالحادث ، كيف وقد ثبت قِدَمُه سبحانه ؟

(٤) فليس فوق العرش ولا تحته ولا عن يمينه ولا عن شماله .

(٥) فليس له فوقٌ ولا تحتٌ ، ولا يمينٌ ولا شِمالٌ ، ونحوُ ذلك لأنَّ الجهاتِ السِّتَّ من عوارض الجسم ، ففوق من عوارض عضو الرأس ، وتحت من عوارض عضو الرِّجل ، ويمين وشمال من عوارض الجنب الأيمن والأيسر ، وأمام وخلف من عوارض عضو البطن والظهر . ومن ٱستحال عليه أن يكون جِرْماً . . . ٱستحال عليه أن يتَّصف بهذه الأعضاء ولوازِمها . ٱنظر : « شرح الباجوري على الجوهرة » (ص ٢٢٩) .

(٦) بحيث تكون حركةُ الفلكِ منطبقةً عليه ، أو يَكِرُّ عليه الجديدان ، أي : اللَّيل والنَّهار .
ٱعلم أنَّ التَّقيُّد بالمكان من لوازم الجرم دون العرض ، كالجهة فإنَّها إنَّما تكون للجرم دون العرض ، وأمَّا التَّقيُّد بالزَّمان فهو من لوازم الجرم والعرض . ٱنظر : « حاشية الدُّسوقي علىٰ أمِّ البراهين » (ص ١٢٩) .

السَّابعُ : بأن يكون محلًّا للحوادث[1] .

الثَّامنُ : بأن يكون متَّصفاً بالصِّغَر أو الكِبَر[2] .

التَّاسعُ : بأن يكون متَّصفاً بالأغراض في الأفعال أو الأحكام .

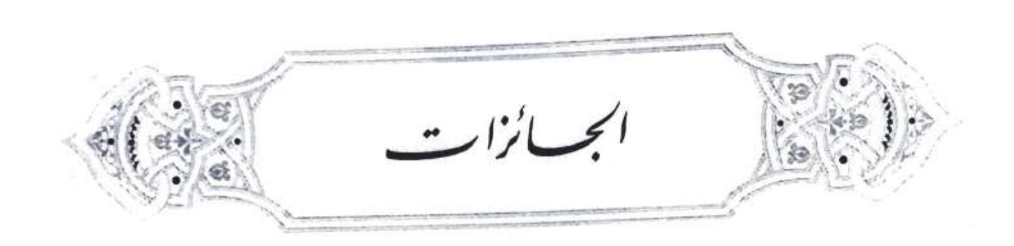
العاشرُ : بأن يكون معه مؤثِّرٌ من الأسباب العاديَّة في فعلٍ من الأفعال بقوَّةٍ أودعها اللهُ فيها[3] ، تعالى اللهُ عن ذلك عُلُوّاً كبيراً .



(١) وذلك بأن تتَّصف ذاتُه العليَّةُ بالحوادث ، كالقدرة الحادثة ، والإرادة الحادثة ، والحركة والسَّكون ، والبياض أو السَّواد أو نحو ذلك ، لأنَّ اتِّصافه بها يقتضي حدوثه ، لأنَّ من اتَّصف بالحوادث لا يسبقها ، وما لا يسبقها حادثٌ مثلها . انظر : « حاشية الدُّسوقي علىٰ أمِّ البراهين » (ص ١٣٠) .

(٢) وكذا يستحيل أن يتَّصف بالصِّغَر بمعنى قلَّة الأجزاء ، أو بالكِبَر بمعنىٰ كثرة الأجزاء ، فلا يتَّصف بهما أو بأحدهما لأنَّه لو اتَّصف بهما أو بأحدهما لكان جرماً ، وقد تقدَّم استحالة ذلك . انظر : « شرح الباجوري على الجوهرة » (ص ٢٣٠) .

(٣) وإنَّما استحال أن تكون ذاتُه تعالىٰ علَّةً لوجود شيءٍ من الممكنات أو مؤثِّرةً فيه بالطَّبع ، لأنَّه يلزم عليه قِدَمُ ذلك الممكن ، لوجوب اقترانِ العلَّة بمعلولها والطَّبيعة بمطبوعها ، وكون الممكن قديماً ينافي إرادة ذلك الممكن القديم ، لأنَّ القصد إلىٰ إيجاد الموجودِ محالٌ ، إذ هو من تحصيل الحاصل . انظر : « شرح السَّنوسي علىٰ أمِّ البراهين » (ص ١٣٨) .



ولمَّا فرغ من ذكر الواجبات في حقِّه تعالىٰ ، وما ينافيها من المستحيلات ، شرع في ذكر الجائز في حقِّه تعالىٰ فقال :

٢٣-يَجُوزُ فِي حَقِّ الغَنِيِّ المُؤْمِنِ ... الفِعْلُ والتَّرْكُ لِكُلِّ مُمْكِنِ

ولمَّا كان الجائز في حقِّه تعالىٰ لا يُحصَر بالعدِّ ذَكَرَ له ضابطاً ، فقال : والجائزُ في حقِّه تعالىٰ فعلُ كلِّ ممكنٍ أو تركُه(١) .

هذا ضابطٌ للجائز في حقِّه تعالىٰ ، لأنَّ أفراده لا تُحصَر بالعدِّ لكثرتها ، فمنها :

- الخَلْقُ(٢) .

- والرَّزقُ(٣) .

- والإماتةُ(٤) .

---

(١) فيه إشارةٌ للرَّدِّ علىٰ من يقول بعدم الجواز ، أي : فلا يجب على الله فعلُ شيءٍ ردّاً على المعتزلة في قولهم يجب على الله تعالى الصَّلاح والأصلح ، وأيضاً فإنَّ الله تعالىٰ لا يفعل بالإيجاب الذَّاتي ردّاً على الفلاسفة القائلين به ، ولا يستحيل في حقِّه تعالى الفعل والتَّرك ردّاً على المعتزلة في قولهم بٱستحالة الرُّؤية عليه تعالىٰ ، وردّاً علىٰ غيرهم ممَّن يقول بٱستحالته . ٱنظر : « مفتاح الجنة » (ص ١٤٩) .

(٢) أي : الإيجاد ، وهو إيجادُ الممكناتِ سواءٌ وُجِدَت بالفعل أو لم توجد ، والإيجاد والخلق بمعنًى واحدٍ : وهو تعلُّق القدرةِ بوجود المقدور ، فإن تعلَّقت بالحياة سُمِّي إحياءً ، وبالموت سُمِّي إماتةً ، وبالمرزوق سُمِّي رَزْقاً وترزيقاً ، وهذه التعلُّقاتُ هي المسمَّاةُ بصفات الأفعال .

(٣) (الرَّزق) : بفتح الراء ، مصدر ، وأمَّا بالكسر فاسمٌ للمرزوق به ، والمقصود بالرَّزق : الإمداد .

(٤) أي : قبض الأرواح .

- والإحياءُ[1] .

- والصِّحَّةُ[2] .

- والإسقامُ[3] .

- وبعثةُ الرُّسلِ[4] عليهم الصَّلاة والسَّلام .

- والثَّوابُ[5] .

- والعقابُ[6] .

---

(١) أي : بعث الأموات .

(٢) أي : العافية .

(٣) أي : إيجاد الأمراض ، وكذلك أيضاً لا عدوى من صاحب المرض لعلَّةٍ منه إلىٰ غيره ، فإنَّ الأدواءَ لا تُعدي بنفسها وطباعها ولا بقوَّةٍ مودعةٍ فيها ، وإنَّما هي من الأسباب العاديَّة ، كإصابة العين فيخلق اللهُ تعالىٰ الأثرَ إن شاء عندها لا بها ولا بقوَّةٍ مودعةٍ فيها ، والاعتقادُ بأنَّ المرض يُعدي بنفسه كفرٌ ، وٱعتقادُ أنَّ المرض يُعدي بقوَّةٍ أودعها الله تعالىٰ فيه فسقٌ .

والصَّحيح : ٱعتقادُ أنَّ المرض جرت عادةُ الله بوجود ذلك عنده لا به ولا بقوَّةٍ مودعةٍ فيه .

(٤) لأنَّ ما قدَّر الله سبحانه وتعالىٰ معهم من المصالح الدِّينيَّة والدُّنيويَّة فبمحض فضلِه تعالىٰ ، ولا أثر للرُّسل عليهم الصَّلاة والسَّلام في شيءٍ من تلك المصالح ، ولا حقَّ لأحدٍ علىٰ مولانا جلَّ وعزَّ في هداية ولا في مصلحةٍ دنيويَّةٍ ولا أخرويَّة ، خلافاً للمعتزلة في قولهم أنَّها واجبةٌ عليه تعالىٰ ، بناءً علىٰ أصلهم الفاسد ومعتقدِهم الكاسد ، من أنَّه يجب على الله تعالىٰ فعل الصَّلاح والأصلح ، وخلافاً للبراهمة ، وهم : طائفةٌ كفَّارٌ من الهند وهم أصحاب برهام ، يقولون بٱستحالة بعثة الرُّسل ، وبالجملة فبعثة الرُّسلِ عليهم الصَّلاة والسَّلام جائزةٌ عقلاً ، ثابتةٌ شرعاً بالكتاب والسُّنَّة والإجماع . ٱنظر : « مفتاح الجنة » (ص ١٥٥) .

(٥) أي : إثابةُ المطيع ، إذ لا حقَّ لأحدٍ عليه سبحانه وتعالىٰ ، ولا نفعَ له جلَّ وعزَّ بطاعة أحد ، وأيضاً فالطَّاعةُ خَلْقٌ له تبارك وتعالىٰ ، وليس للعبد فيها إلا الكسبُ والاتِّصافُ ، ولا أثرَ له فيها أصلاً . ٱنظر : « مفتاح الجنة » (ص ١٥٦) .

(٦) أي : تعذيب العاصي ، قال الشَّيخ إبراهيم اللَّقانيُّ في منظومته « جوهرة التوحيد » :

فَـإِنْ يُثِبْنـا فَبِمَحْـضِ الفَضْـلِ وَإِنْ يُعَـذِّبْ فَبِمَحْـضِ العَـدْلِ

قوله (فإن يثبنا فبمحض الفضل) : أي : فإثابتُه لنا إنَّما هي بفضله المحض ، أي : الخالص غيرِ المشوب بإيجابٍ ولا بوجوب .

ـ والقضاءُ والقدرُ .

ـ والأصلحُ[1] .

ـ قوله (وإن يعذِّب فبمحض العدل) : أي : وإن يعذِّبنا فتعذيبه لنا إنَّما هو بالعدل المحض ، أي : الخالص ومعنى العدل المحض : وضع الشَّيء في محله من غير اعتراض على الفاعل .
وبالجملة فهو سبحانه وتعالىٰ لا تنفعه طاعة ، ولا تضرُّه معصية ، والكلُّ بخلقه ، فليست الطَّاعةُ مستلزمةً للثَّواب وليست المعصيةُ مستلزمةً للعقاب ، وإنَّما هما أمارتان تدلَّان على الثَّواب لمن أطاع ، والعقاب لمن عصىٰ ، حتَّىٰ لو عكس دَلالتهما ، بأن قال : من أطاعني عذَّبته ، ومن عصاني أثبْتُه ، لكان ذلك منه حسناً ، لأنَّه ﴿لَا يُسْـَٔلُ عَمَّا يَفْعَلُ وَهُمْ يُسْـَٔلُونَ﴾ [الأنبياء : ٢٣] ؛ وهذا بحسب العقل ، وأمَّا بحسب الشَّرع فقد رتَّب الله الثَّواب على الطَّاعة بفضله والعقاب على المعصية بعدله . انظر : « شرح الباجوري على الجوهرة » (ص ٢٥٣ ـ ٢٥٤) بتصرُّف .

(١) ودخل في الجائز : رعاية الصَّلاح والأصلح ، وهاتان عبارتان للمعتزلة :
ـ يريدون بالأولى : وهي (وجوب الصَّلاح) ما قابل الفساد ، كالإيمان في مقابلة الكفر ، فيقولون إذا كان هناك أمران : أحدهما صلاحٌ والأخر فساد ، وَجَبَ على الله أن يفعل الصَّلاح منهما دون الفساد .
ـ ويريدون بالثَّانية : وهي (وجوب الأصلح) ما قابل الصَّلاح ، ككون العبد المؤمن في أعلى الجنان في مقابلة كونه في أسفلها ، فيقولون: إن كان هناك أمران أحدهما صلاحٌ والأخر أصلحُ منه ، وَجَبَ على الله أن يفعل الأصلح منهما دون الصَّلاح .
وفسادُ هذا القولِ وضلالُه أوضحُ من نور الشَّمس ، وإنَّما كان فاسداً لأنَّه لو وَجَبَ عليه تعالى الصَّلاح والأصلح لعباده ؛ لَمَا خلق الكافرَ الفقيرَ المُعذَّب في الدُّنيا بالفقر ، وفي الآخرة بالعذاب الأليمِ المُخلَّد ، لأنَّ الأصلح له عدمُ خلقِه ، وإن خُلِقَ فالأصلحُ له إماتتُه صغيراً ، أو سلبُ عقلِه قبل التَّكليف ، وكذا لَمَا حَصَلَ ألمٌ لطفل ، ولَمَا كانت بعضُ البهائم والطيورِ في غاية الضَّعف والبلاء ، ولَمَا كان لطلب الهداية وكشفِ الضُّرِّ معنى ، لوجوب إيصالِ ما هو الأصلح للعبد . قال الشَّيخ الدَّردير في « الخريدة البهيَّة » :

وَمَـنْ يَقُـلْ فِعْـلُ الصَّـلاحِ وَجَبـا ... على الإلَـهِ قـد أَسـاءَ الأَدَبـا

والقائلون بهذا القولِ هم المعتزلةُ الذين أخلُّوا بالأدب مع الله غايةَ الإخلال ، وارتكبوا بدعةً شنيعة ، وذلك لأنَّ مَنْ وَجَبَ عليه شيءٌ فهو مقهور . وذُكِرَ أنَّ هذه المسألةَ كانت سبباً لافتراق الشَّيخ أبي الحسن الأشعري من شيخه أبي هاشمٍ الجُبَّائي . انظر : « شرح الباجوري على الجوهرة » (ص ٢٥٥ ، ٢٥٦) بتصرُّف .

بعض الأدلَّة علىٰ بطلان القول بوجوب الصَّلاح والأصلح

١ ـ الألوهيَّةُ تُنافي الوجوبَ المختصَّ بالعبوديَّة ﴿لَا يُسْـَٔلُ عَمَّا يَفْعَلُ وَهُمْ يُسْـَٔلُونَ﴾ [الأنبياء : ٢٣] .
٢ ـ ليس عليه تعالىٰ واجبٌ من فعلٍ أو تركٍ ، لأنَّه فاعلٌ بالاختيار ، ولو وجب عليه فعلٌ أو تركٌ لما كان مختاراً ، لأنَّ المختارَ هو الذي إن شاء فعل وإن شاء ترك . ـ

ـ ورؤيةُ المؤمنين إلىٰ الله تعالىٰ بلا كيفٍ ولا ٱنحصارٍ(١) .

ـ٣ ـ من يقول بالأصلح يدلُّ لفظُه بحسب الظَّاهر أنَّه يجب على الله تعالىٰ أن يهدي الخلق جميعاً ، وقد قال سبحانه وتعالىٰ : ﴿ يُضِلُّ مَن يَشَآءُ وَيَهْدِى مَن يَشَآءُ ﴾ [النحل : ٩٣] ، فيلزم لقائل الصَّلاح والأصلح جورُ الله وظلمُه ـ والعياذ بالله ـ إذا خلق كافراً ثمَّ عذَّبه في نار جهنَّم .
وبالجملة فإنَّ الأدلَّةَ علىٰ بطلان هذا المذهبِ الأشج كثيرةٌ جدًّا ، ولكن يُكتفىٰ بما ذُكِر .

(١) ومن الجائز عقلاً عليه تعالىٰ أن يُرىٰ ، والرُّؤيةُ : جائزةٌ عقلاً دنيا وأخرى ، لأنَّ الباريَ سبحانه وتعالىٰ موجود ، وكلُّ موجودٍ يصحُّ أن يُرىٰ ، فالباري عزَّ وجلَّ يصحُّ أن يُرىٰ ، لكن لم تقع دنيا لغير نبيِّنا صلى الله عليه وسلم ، وقد رأىٰ ربَّه ليلةَ الإسراء وهذا مرويٌّ عن ٱبن عباسٍ رضي الله عنهما ، وواجبةٌ شرعاً في الآخرة ، كما أطبق عليه أهل السُّنَّة والجماعة بالكتاب والسُّنَّة والإجماع .
ـ أمَّا الكتاب فآياتٌ كثيرةٌ منها : قولُه تعالىٰ : ﴿ وُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَّاضِرَةٌ * إِلَىٰ رَبِّهَا نَاظِرَةٌ ﴾ [القيامة : ٢٢ ـ ٢٣] ، ومنها : قولُه تعالىٰ : ﴿ لِّلَّذِينَ أَحْسَنُوا۟ ٱلْحُسْنَىٰ وَزِيَادَةٌ ﴾ [يونس : ٢٦] ، فإنَّ الحسنىٰ هي الجنَّة ، والزِّيادة هي النَّظرُ لوجهه الكريم ، كما قاله جمهور المفسِّرين .
ـ وأمَّا السُّنَّة فأحاديثُ منها : أخرج البخاري في كتاب المواقيت ، باب : فضل صلاة العصر ، برقم (٥٥٤) عن جرير رضي الله عنه قال : كنَّا عند النَّبيِّ صلى الله عليه وسلم فنظر إلى القمر ليلةً ـ يعني : البدر ـ فقال : « إنَّكم سترون ربَّكم كما ترون هذا القمر ، لا تضامون في رؤيته ، فإن ٱستطعتم أن لا تُغلَبوا علىٰ صلاةٍ قبل طلوع الشَّمسِ وقبل غروبها فٱفعلوا » ، ثم قرأ : « ﴿ وَسَبِّحْ بِحَمْدِ رَبِّكَ قَبْلَ طُلُوعِ ٱلشَّمْسِ وَقَبْلَ ٱلْغُرُوبِ ﴾ [ق : ٣٩] » ، فهذا يدلُّ علىٰ أنَّ الرُّؤيةَ قد يرجىٰ نيلُها بالمحافظة علىٰ هاتين الصَّلاتين .
وفي « الصَّحيحين » : إنَّ النَّاس قالوا : (يا رسول الله ؛ هل نرىٰ ربَّنا يومَ القيامة ؟) ، قال : « هل تضارُّون في القمر ليلةَ البدر ؟ » ، قالوا: (لا) ، قال : « فهل تضارُّون في الشَّمس ليس دونها سحاب ؟ » ، قالوا : (لا) ، قال : « فإنَّكم ترونه كذلك » ، وأوَّلَ المعتزلةُ الحديثَ بأنَّ المعنىٰ : سترون رحمةَ ربِّكم .
ـ وأمَّا الإجماع : فهو أنَّ الصَّحابة رضي الله عنهم كانوا مجمعين علىٰ وقوع الرُّؤية في الآخرة .
قال الإمام مالكٌ رضي الله عنه : (لمَّا حَجَبَ أعداءَه فلم يروه تجلَّى لأولياءه حتَّىٰ رأوه ، ولو لم يرَ المؤمن ربَّه يوم القيامة لم يُعيِّر الكافرُ بالحجاب ، قال الله تعالىٰ: ﴿ كَلَّآ إِنَّهُمْ عَن رَّبِّهِمْ يَوْمَئِذٍ لَّمَحْجُوبُونَ ﴾ [المطففين : ١٥]) .
وقال الإمام الشَّافعيُّ رضي الله عنه : (لمَّا حَجَبَ قوماً بالسُّخط دلَّ علىٰ أنَّ قوماً يرونه بالرِّضا) .
قال الشَّيخ أحمد الدَّردير في « شرح الخريدة البهيَّة » (ص ١٠٥) : (وقد ٱستُدِلَّ علىٰ الجواز أيضاً بدليلٍ سمعيٍّ : وهو أنَّ موسى عليه الصَّلاة والسَّلام قد سأل الرُّؤية بقوله تعالىٰ : ﴿ أَرِنِىٓ أَنظُرْ إِلَيْكَ ﴾ [الأعراف : ١٤٣] ، فلو لم تكن جائزةً لما سألها ، وإلَّا كان طلبُها إمَّا جهلاً بأحكام الألوهيَّة ، وإمَّا سفهاً أو عبثاً بطلب المُحال ، والأنبياء منزَّهون عن ذلك كلِّه ، وأنَّ الله تعالىٰ قد علَّقها علىٰ ممكنٍ وهو ٱستقرارُ الجبل ، والمعلَّق علىٰ الممكن ممكنٌ ، إذ معنى التَّعليق الإخبارُ بوقوع المُعلَّق عند ثبوت المُعلَّق عليه ، والمحالُ لا يقع

وإيجادُ تأثيره تعالىٰ عند الأسباب العاديَّة ، لا بها ولا بقوَّةٍ أودعها اللهُ فيها ، ولا هي سببٌ عقليٌّ بحيث لا يصحُّ فيها التَّخلُّفُ ، وإنَّما المولىٰ تبارك وتعالىٰ أجرى العادةَ أن يخلق عند مقارنة تلك الأسباب لا بها ، أو بها عادةً مع صحَّة التَّخلُّف ، كإيجاد تأثيره تعالىٰ عند قدرةِ العبدِ الحادثة ، وإيجادِ الاحتراقِ عند النَّار ، والضَّوءِ عند الشَّمس ، والنُّورِ عند القمر والمصباح ، والشِّبع عند الأكل ، والجوعِ عند عدم الأكل ، والرِّيِّ عند شرب الماء ، والسَّترِ والوِقايةِ عند لُبس الثَّوب ، والقطعِ عند السِّكِّين ، والشِّفاءِ عند التَّداوي[1] .

←على شيءٍ من التقادير الممكنة ، فلو لم تكن ممكنةً لزم الخُلْفُ في خبره تعالىٰ ، وهو محال) .

فائدة : وتقع الرُّؤيةُ لكلِّ من دخل الجنَّة ، من إنسٍ وجنٍّ من هذه الأمَّة وغيرها ، حتَّى النِّساء والصِّبيان ، خلافاً لمن قال بغير ذلك .

وتكون الرُّؤيةُ علىٰ ثلاثِ أقوال : إمَّا بالحِدَق أو بالوجوه ، أو بكلِّ جزءٍ من أجزاء البدن ، كما نُقِلَ عن أبي يزيد البسطامي . وأمَّا رؤيةُ الله في الدُّنيا : ففي اليقظة لم تكن إلَّا لرسول الله صلى الله عليه وسلم ، وهي بعين رأسه علىٰ أرجح الأقوال ، وأمَّا من ادَّعىٰ رؤيةَ الله في الدُّنيا بعين رأسِه قيل : يكفرُ ، وقيل : هو ضال مُضِلٌّ .

وأمَّا رؤيتُه سبحانه في المنام : فقد حصل ذلك للصَّالحين منهم الإمام أحمد بن حنبل رضي الله عنه .

والحاصل : أنَّه تعالىٰ يُرىٰ من غير تكيُّفٍ بكيفيَّةٍ من الكيفيَّات المعتبرةِ في رؤية الأجسام ، ومن غير إحاطةٍ ، بل يَحارُ العبد في العظمة والجلال حتَّىٰ لا يعرفَ اسمَه ، ولا يشعرَ بمن حوله من الخلائق ، فإنَّ العقل يَعْجَزُ هنالك عن الفهم ، ويتلاشى الكلُّ في جنب عظمتِه تعالىٰ . انظر : « شرح الباجوري على الجوهرة » (ص ٢٧٠) .

(١) فمن اعتقد أنَّ الأسباب العاديَّة ، كالنَّار والسِّكِّين والأكل والشُّرب ، تؤثِّر في مسبَّباتها ، كالإحراق والقطع والشِّبَع والرِّيِّ ، بطبعها وذاتِها فهو كافرٌ بالإجماع .

- أو بقوَّةٍ خلقها الله فيها ، ففي كفرِه قولان ، والأصحُّ أنَّه ليس بكافر ، بل فاسقٌ مبتدعٌ ، وهم المعتزلةُ القائلون : بأنَّ العبد يخلق أفعالَ نفسِه الاختياريَّة بقدرةٍ خلقها الله فيه ، فالأصحُّ عدمُ كفرِهم .

- ومن اعتقد أنَّ المؤثِّرَ هو اللهُ ، ولكن جعل بين الأسباب ومسبَّباتِها تلازماً عقليّاً ، بحيث لا يصحُّ تخلُّفها فهو جاهلٌ ، وربَّما جرَّه ذلك إلى الكفر ، فإنَّه قد ينكر معجزاتِ الأنبياء لكونها علىٰ خلاف العادة .

- ومن اعتقد أنَّ المؤثِّر هو اللهُ ، وجعل بين الأسباب ومسبَّباتها تلازماً عاديّاً ، بحيث يصحُّ تخلُّفها فهو المؤمنُ النَّاجي .

والفرق بين أهل السُّنَّة والمعتزلة : مع أنَّ كليهما يقول إنَّ الملازمة بين الأسباب ومسبَّباتِها ملازمةٌ عاديَّةٌ ، هو أنَّ المعتزلةَ يقولون : إنَّ هذه التَّأثيرات حاصلةٌ من هذه المؤثِّرات بقوَّةٍ جعلها الله فيها ، فهم بذلك←

ثُمَّ قالَ :

٢٤-ومنــه خَمْسَــةٌ مِــنَ العَقَائِــدْ	أَخُصُّهَــا بِالذِّكْــرِ لِلفَوائِــدْ
٢٥-وهْـيَ جَـوازُ الفِعْـلِ والتَّـرْكِ خُـذَا	وحِكْمَــةٌ فِــي الفِعْـلِ والحُكْـمِ كَـذَا
٢٦-تَأْثِيــرُهُ جَــلَّ لَــدَى الأَسْــبَابِ	كَخَلْقِــهِ وِقَايَــةَ الجِلْبَــابِ
٢٧-تَأْثِيــرُهُ لَــدَى طَبِيعَــةٍ قُفِــي	وعِلَّــةٍ مَــعْ صِحَّــةِ التَّخَلُّــفِ
٢٨-إِحْدَاثُــهُ عَــزَّ وجَــلَّ العَالَمَــا	بِمَحْــضِ الاِخْتِيَــارِ كَانَ فَاعْلَمَــا
٢٩-أَمَّــا حُدُوثُــهُ فَمَحْــضُ واجِــبْ	لِأَنَّــهُ الدَّلِيــلُ فِــي المَطَالِــبْ

أي : وخُصَّت خمسةٌ منها بالذِّكر للرَّدِّ صريحاً علىٰ من يزعم عدم دخولها في القسم الجائزِ في حقِّه تعالىٰ ، وإن كانت تؤخذ منها ، لأنَّ أرباب هذا الفنِّ[1] لا يكتفون بخاصٍّ عن عامٍّ[2] ، ولا بدلالة الالتزام[3] ، لخطر الجهلِ فيه ، وهي :

١ ـ جوازُ الفعل والتَّرك[4] .

يثبتون الواسطةَ في أفعاله تعالىٰ ، ممَّا يوهم ٱحتياجَه سبحانه وتعالىٰ إلىٰ الوسائط في أفعاله ، تعالى الله عن ذلك عُلُوّاً كبيراً ، أمَّا أهلُ السُّنَّةِ فيقولون : إنَّ المؤثِّر في المسبَّبات العاديَّةِ هو اللهُ وحده ، فهو يخلق عند مباشرةِ العبدِ للأسباب لا بها ، لذلك قد يوجد السَّببُ دون المسبَّب ، بأن يأكل العبدُ ولا يشبع ، أو يمسَّ النَّار ولا يحترق ، وقد يوجد المسبَّبُ دون السَّبب ، بأن يجوع العبدُ فيذكرَ الله فيشبع . ٱنظر : « شرح الباجوري على الجوهرة » (ص ٢٣٦) .

(١) أي : علماء التَّوحيد .

(٢) ولا بعامٍّ عن خاصٍّ ، وهذا العامُّ هو : جوازُ الفعل والتَّرك ، والخاصُّ هو : الخَلْقُ والرَّزْقُ والإماتةُ والإحياءُ . . . إلخ ، فلا نكتفي بذكر العامِّ عن ذكر بعض أفرادِه بخصوصِه المحتاجِ لِذِكْرِه لردٍّ أو إرشادٍ ، فلا بدَّ حينئذٍ من ذكر الفردِ الخاصِّ بعد ذكر العامِّ ، ولا بدَّ من ذكر العامِّ بعد ذكر الخاصِّ . ٱنظر : « مفتاح الجنة » (ص ١٨٩) .

(٣) أي : ولا نكتفي بذكر اللَّازم عن الملزوم ، ولا بذكر الملزومِ عن اللَّازم ، كالوجود ، والقِدَم ، والبقاء ، والغِنَى المطلَق ، والغِنَىٰ عن المحلِّ والمخصِّص ، والمخالفةِ للحوادث ، والوحدانيَّة ، والمعاني ، والمعنويَّة .

(٤) أي : يجوز في حقِّه فعلُ كلِّ ممكنٍ ، أي : إيجادُه وإعدامه ، ويجوز في حقِّه تعالىٰ تركُ كلِّ

٢ ـ وجوازُ إيجادِه تعالىٰ الحكمةَ في أفعاله تعالىٰ وأحكامِه[١] .

٣ ـ وجوازُ إيجادِ تأثيرِه تعالىٰ عند مقارنةِ الأسبابِ العاديَّةِ مع صحَّة التَّخلُّف[٢] .

٤ ـ وجوازُ إيجادِ تأثيرِه تعالىٰ عند الطَّبيعة والعلَّةِ من الأسباب العاديَّةِ مع صحَّة التَّخلُّف[٣] أيضاً .

٥ ـ وجوازُ إحداثِه تعالىٰ هذا العالَمَ بأسره[٤] فإنَّما أحدثه وأظهره بمحض إرادته تعالىٰ وٱختيارِه[٥] .

ــ ممكنٍ ، أي : تركُه معدوماً أو تركُه موجوداً ، فالفعلُ يشمل الوجهين الإيجاد والإعدام ، والتَّرك يشمل الوجهين ترك الإيجاد وترك الإعدام ، ومحالٌ في حقِّه تعالىٰ عدمُ جوازِ الفعلِ والتَّركِ ، بأن يكون واجباً عليه أو واجباً في حقِّه تعالىٰ أو مستحيلاً .

والدَّليلُ علىٰ جوازه من النَّقل قولُه تعالىٰ : ﴿ وَرَبُّكَ يَخْلُقُ مَا يَشَآءُ وَيَخْتَارُ ﴾ [القصص : ٦٨] ، ومن العقل : وجودُ هذه المخلوقاتِ المُشاهَدَةِ بالعيون ، لأنَّنا نشاهدها تُوجَد وتُعدَم ، فلو كانت مستحيلةً لَمَا وُجِدَت ، ولو كانت واجبةً لَمَا ٱنعدمت ، وهذا دليلُ جوازِها وإمكانِها . ٱنظر : « مفتاح الجنة » (ص ١٩٠) .

(١) أي : فالحكمةُ الجائزةُ في أفعاله تعالىٰ وأحكامِه هي : المصلحةُ المترتِّبةُ على الفعل من غير أن تكون باعثةً عليه ، ومصلحتُها راجعةٌ للمخلوقات ، وهي أن يفعلَ بهم ما له عاقبةٌ حميدةٌ ، ولا يلزم علىٰ وجودها ولا علىٰ عدمها محال ، ﴿ لَا يُسْـَٔلُ عَمَّا يَفْعَلُ وَهُمْ يُسْـَٔلُونَ ﴾ [الأنبياء : ٢٣] . ٱنظر : « مفتاح الجنة » (ص ١٩٠) .

(٢) وكذا خلقُه التَّأثيرَ عند قدرة العبدِ الحادثةِ مع صحَّة التَّخلُّف ، وكإيجاد الاحتراقِ عند النَّار لا بطبعها ولا بقوَّةٍ مودعةٍ فيها .

(٣) وكذا من الجائز في حقِّه تعالىٰ أن يخلق التَّأثيرَ عند ما يُسمِّيه الفلاسفة والطبائعيون طبيعةً أو علَّةً من الأسباب العاديَّة ، فيجوز أن يخلق التَّأثيرَ عندها لا بها ، كإيجاد الاحتراق عند النَّار ، والدَّليلُ النَّقليُّ والعقليُّ على الجواز هو نفسُ دليلِ جوازِ الفعل والتَّرك .

(٤) ومن الجائز في حقِّه تعالىٰ إحداثُه تعالىٰ هذا العالَمَ المشاهد المحسوس بأسره ، أي : خلقُه وإحداثُه من العدم إلى الوجود . قوله (بأسره) : أي : بجميع ذواته ، أي : أجرامه وأعراضه وأفعاله وأقواله ، قال الله تعالىٰ : ﴿ وَٱللَّهُ خَلَقَكُمْ وَمَا تَعْمَلُونَ ﴾ [الصافات : ٩٦] ، وكلّ ذلك كان بقدرته تعالىٰ وإرادته وٱختياره . ٱنظر : « مفتاح الجنة » (ص ١٩٣) .

(٥) أي : ومحالٌ عدمُ جوازِ إحداثِه تعالىٰ هذا العالَمَ بأسره ، والدَّليلُ علىٰ جواز إحداثِه تعالىٰ هذا العالَمَ من النَّقل والعقلِ هو دليلُ جوازِ الفعلِ والتَّرك .

ـ فيه ردٌّ علىٰ الفلاسفة القائلين بالإيجاب الذَّاتي وهو : إسنادُ الكائنات إلى الله تعالىٰ علىٰ سبيل التَّعليل ــ

وأمَّا حدوثُ العالَم الذي هو الحاصلُ بالمَصْدَر[1] ، فإنَّه[2] واجبٌ في حقِّ العالَم نفسِه عقلاً ونقلاً[3] ، لأنَّه صفةٌ نفسيَّةٌ للعالَم لا تنفكُّ عنه كالتَّحيُّز للجِرْم ، ولأنَّه هو الدَّليلُ علىٰ وجود الله تعالىٰ ، والدَّليلُ لا يكون جائزاً ، فلو كان حدوثُ العالَم جائزاً لجاز أن يكون قديماً ؛ وقِدَمُه محالٌ .

ولهذا قال العلماء : ٱعلم أنَّ حدوث العالَم أصلٌ عظيمٌ لسائر العقائدِ وأساسٌ كبيرٌ لما يأتي من الفوائد ، فمن قال : بقِدَمه ، أو شكَّ بحدوثه ، فهو كافرٌ بالله العظيم .

ثُمَّ قالَ :

٣٠-ويَسْتَحِيلُ عَدَمُ الجَوازِ ... فِي الفِعْلِ والتَّرْكِ بِلا مَجَازِ

٣١-نَفْيُ جَوازِ خَلْقِهِ الحِكْمَةَ فِي ... فِعْلٍ وفِي حُكْمٍ مُحَالٌ ٱعْرِفِ

٣٢-نَفْيُ الجَوازِ عَنْ تَأْثِيرِ الله ... لَدَىٰ أَسْبَابِهِ مُحَالٌ واهِ

٣٣-نَفْيُ الجَوازِ عَنْ تَأْثِيرِهِ لَدَىٰ ... طَبْعٍ وعِلَّةٍ مُحَالٌ أَبَدَا

ـــأو الطَّبع ، مع نفي الإرادة والاختيار عن الله تعالىٰ .

ـ وفيه ردٌّ علىٰ الفلاسفة والطَّبائعيِّين القائلين بقِدَم العالَم .

(١) الذي هو وَصْفُ العالَم ، والفرقُ بين المعنى المَصْدَريِّ والحاصلِ بالمَصْدَر : أنَّ المعنى المصدريَّ هو إيقاعُ الفعل ، والحاصلُ بالمَصْدَر هو الهيئةُ المُوقَعة .

(٢) أي : الحكمُ على العالَم أنَّه حادثٌ .

(٣) وأمَّا مَنْ عدَّ حدوثَ العالَم من جملة الجائزاتِ في حقِّه تعالىٰ فمرادُه المعنى المصدريُّ الذي هو فعلُ الفاعل ، أي : أنَّ إحداثه تعالىٰ العالَمَ بمحض المشيئةِ والاختيار ، لأنَّ العالَم بأسره من الممكنات الجائزِ في حقِّه تعالىٰ فعلُها وتركُها ، وليس مرادُه بجواز حدوثِ العالَمِ الذي هو الحاصلُ بالمصدر الذي هو وصفٌ للعالَم ، فإنَّ هذا لم يقل بجوازه أحدٌ من أهل ملَّة الإسلام ، لأنَّه لو كان من الجائز لجاز أن يكون قديماً ، وقدمُه محالٌ لوجوب القِدَمِ لله عزَّ وجلَّ ، ووجوبِ الحدوثِ لكلِّ ما سواه تعالىٰ ، وهو العالَم بأسره ، فلم يختلف أهلُ ملَّةِ الإسلام في وجوب الحدوثِ للعالَم بأسره ، وكذلك لم يختلف أحدٌ منهم في دلالة هذه الحوادث أي العالَم بأسره علىٰ وجود الصَّانع ، نعم ٱختُلِفَ في جهة دلالة الحوادثِ علىٰ وجود الصَّانع ، هل هي حدوثُها أو إمكانُها أو هما معاً ؟ ٱنظر : « مفتاح الجنة » (ص ١٩٥) .

٣٤-نَفْـيُ جَـوازِ إِحْدَاثِـهِ العَالَـمَ ذَا هُـوَ المُحَـالُ ضِـدَّ جَائِـزٍ خُـذَا
٣٥-ويَسْـتَحِيلُ قِـدَمُ العَوَالِـمْ ضِـدَّ حُـدُوثِ كَوْنِهَـا المُـلازِمْ

ويستحيل في حقِّه تعالىٰ أضدادُها ، وهي : محالٌ عدمُ جوازِ الفعلِ والتَّركِ في حقِّه تعالىٰ بأن يكون واجباً عليه[1] ، أو واجباً في حقِّه تعالىٰ[2] ، أو مستحيلاً[3] ، ومحالٌ عدمُ جوازِ وجودِ الحكمةِ في أفعاله[4] تعالىٰ وأحكامِه[5] ، بأن تكون واجبةً عليه تعالىٰ[6] ، أو واجبةً في حقِّه تعالىٰ[7] ، أو مستحيلةً[8] .

ومحالٌ عدمُ جوازِ إيجادِ تأثيرِه تعالىٰ عند مقارنة الأسبابِ العاديَّةِ لمُسبَّباتها بأن يكون واجباً عليه تعالىٰ[9] ، أو واجباً في حقِّه تعالىٰ[10] ، أو مستحيلًا ، وأن تكون هي المؤثِّرةَ[11] بقوَّةٍ أودعها اللهُ فيها ، تعالى اللهُ عن ذلك .

---

(١) كقول المعتزلة بوجوب الصَّلاح والأصلح .

(٢) كقول الفلاسفة بالإيجاب الذَّاتي .

(٣) كقول الطَّبائعيِّين بتأثير الطَّبيعة والعلَّة .

(٤) كالخلق والرِّزق .

(٥) كالتَّكاليف الشَّرعيَّة .

(٦) بحيث يلزم علىٰ عدمها محال .

(٧) أي : بأن تعود علىٰ المخلوق .

(٨) بحيث يلزم علىٰ وجودها محال ، إذ الجائز هو الذي يجوز في حقِّه تعالىٰ فعلُه وتركُه ، ولا يلزم علىٰ تقدير وجودِه محالٌ لذاته ، ولا علىٰ عدمه محالٌ لذاته ﴿لَا يُسْـَٔلُ عَمَّا يَفْعَلُ وَهُمْ يُسْـَٔلُونَ﴾ [الأنبياء : ٢٣] .
وأمَّا الحكمةُ اللَّازمة لأفعاله تعالىٰ عند الإمام الأشعريِّ فهي وقوعُ الشَّيء علىٰ قصد فاعله ، وضدُّه السَّفَه ، انظر : « مفتاح الجنة » (ص ١٩٧) .

(٩) كقول المعتزلة بوجوب الصَّلاح والأصلح على الله .

(١٠) كقول الفلاسفة بالإيجاب الذَّاتي .

(١١) التَّأثيرُ في الشَّيء منها مصوَّرٌ بأن : يكون التَّأثير لشيء من الأسباب العاديَّة بطبعها أو علَّتها أو بقوَّةٍ مودعة .

ومحالٌ عدمُ جوازِ إيجادِ تأثيرِه تعالىٰ عند الطَّبيعة والعلَّة ، لأنَّها من الأسباب العاديَّة بأن يكون واجباً عليه ، أو واجباً في حقِّه تعالىٰ ، أو مستحيلاً ، أو تكون هي المؤثِّرةَ بطبعها وعلَّتِها ، تعالى اللهُ عن ذلك عُلُوّاً كبيراً .

ومحالٌ عدمُ جوازِ إحداثِه تعالىٰ هذا العالَمَ بأسره ، بأن يكون واجباً عليه تعالىٰ[1] ، أو واجباً في حقِّه تعالىٰ[2] ، أو مستحيلاً[3] ، تعالى اللهُ عن ذلك عُلُوّاً كبيراً[4] ، فهذه أضدادُ الجائزاتِ الخمسة .

(خُذَا) : أي : ٱحفظها وٱفهمها وٱعتقدها .

وٱنظر في « مِفْتَاحِ الجَنَّةِ » (ص ١٩٤) بيانَ ما تضمَّن ذلك من الرَّدِّ علىٰ من يزعم عدمَ دخولِها في القسم الجائزِ في حقِّه تعالىٰ مفصَّلاً .

وقولُه (وِيَسْتَحِيلُ قِدَمُ العَوالِمِ . . . إلخ) : فإنَّه ليس من أضداد الجائزِ في حقِّه تعالىٰ ، لأنَّ حدوث العالَمِ بأسره ليس من الواجب في حقِّه تعالىٰ ، ولا من الجائز في حقِّه تعالىٰ[5] ، ولا من المحال في حقِّه تعالىٰ ، بل هو واجبٌ في حقِّ العالَمِ نفسِه ، بمعنىٰ أنَّ الحدوث صفةٌ نفسيَّةٌ للعالَم لازمةٌ له لا تنفكُّ عنه ، كالتَّحيُّز للجِرْم ، فالحدوثُ صفةٌ نفسيَّةٌ للعالَم بعد وجوده من العدم ، بإيجاد الله تعالىٰ له علىٰ سبيل الجواز والاختيار .

---

(١) ردّاً على المعتزلة في قولهم بتأثير قدرةِ العبد الحادثة في أفعاله الاختيارية ، وفي لازم قولهم بتأثير الأسبابِ العاديَّة بقوَّةٍ أودعها الله تعالىٰ فيها .

(٢) ردّاً على الفلاسفة القائلين بالإيجاب الذَّاتي ، وهو : إسنادُ الكائنات إلى الله تعالىٰ علىٰ سبيل التَّعليل أو الطَّبع من غير ٱختيارٍ له تعالىٰ .

(٣) ردّاً على الطَّبائعيِّين القائلين بأنَّ العالَم أوجدته الطَّبيعة ؛ تعالى الله عن ذلك .

(٤) أي : تعاظمَ وتنزَّهَ وتقدَّسَ عن قولهم ، وعمَّا لا يليق به تعالىٰ .

(٥) وإنَّما الجائز في حقِّه تعالىٰ إحداثُ العالَم ، فنقول : أحدث اللهُ العالَمَ ← فَحَدَثَ العالَمُ ← فالعالَمُ حادثٌ ؛ والحدوثُ صفةٌ نفسيَّةٌ للعالَم لازمةٌ له .

ولذلك قال العالِمُ السَّكْتَانيُّ[1] : (إنَّ حدوث العالَم ليس من العقائد ، يعني ليس من العقائد الواجبة في حقِّ الله تعالىٰ عقلاً ، أو الجائزةِ عقلاً ، أو المستحيلة ، وهذا لا ينافي أنَّه من العقائد الواجبةِ علينا شرعاً ، لأنَّه ـ أي : حدوثَ العالَمِ ـ هو الدَّليلُ علىٰ العقائد ، والدَّليلُ لا يكون جائزاً عقلاً) ، فليُتأمَّل .

قال الدُّسوقيُّ[2] في « حاشيته علىٰ أمِّ البراهين » (ص ٢١٠) : (قولُ المصنِّفِ[3] (ويُؤخَذ منه حدوثُ العالَمِ بأسره): ليس من العقائد بل من أدلَّتها التي تبنىٰ عليها ، ولذلك لم يعُدَّه منها[4] سابقاً ، وإنَّما ذكره في دليل الوجود .

وإذا علمت أنَّه ليس من العقائد فقولُ المصنِّف : (ويُؤخَذ منه حدوثُ) ، هذا تبرُّعٌ منه زيادةً علىٰ ما ٱدَّعاهُ من أَخْذِ العقائدِ علىٰ معنى الكلمةِ المُشرَّفة[5] ، وقد يقال إنَّ ٱعتقاد حدوثِ العالَمِ واجبٌ شرعاً ، لأنَّ ٱعتقاد عدمِهِ[6] كفرٌ ، نعم ليس ذلك من العقائد الواجبةِ في حقِّه تعالىٰ[7] ، فتأمَّلْ) .

قلتُ : قولُه (وقد يقال إنَّ ٱعتقاد حدوثِ العالَمِ واجبٌ) إلخ ، أي : علينا شرعاً فقط ،

---

(١) السَّكْتَاني (ت ١٠٦٢هـ) : عيسى بن عبد الرحمن ، أبو مهدي ، الرجراجي السَّكْتَاني ، مفتي مرَّاكش وقاضيها وعالمها في عصره ، مولده ووفاته فيها ، تفوّق في فقه المالكيَّة والتَّفسير ، صنَّف كتباً ، منها : « حاشية علىٰ شرح أمِّ البراهين للسَّنوسي في التَّوحيد » . ٱنظر : « الأعلام » (٥/ ١٠٤) .

(٢) الدسوقي (ت ١٢٣٠هـ) : محمد بن أحمد بن عرفة الدُّسوقي المالكي ، من علماء العربية ، من أهل دسوق بمصر ، تعلَّم وأقام وتوفِّي بالقاهرة ، وكان من المدرِّسين في الأزهر ، له كتب ، منها : « حاشية علىٰ مغني اللَّبيب » و« حاشية على السَّعد التَّفتازاني » و« حاشيته علىٰ شرح السَّنوسي لأمِّ البراهين » . ٱنظر : « الأعلام » (٦/ ١٧) .

(٣) أي : السَّنوسي .

(٤) من العقائد .

(٥) وهي : (لا إله إلا الله) .

(٦) أي : ٱعتقاد عدم الحدوث كفر .

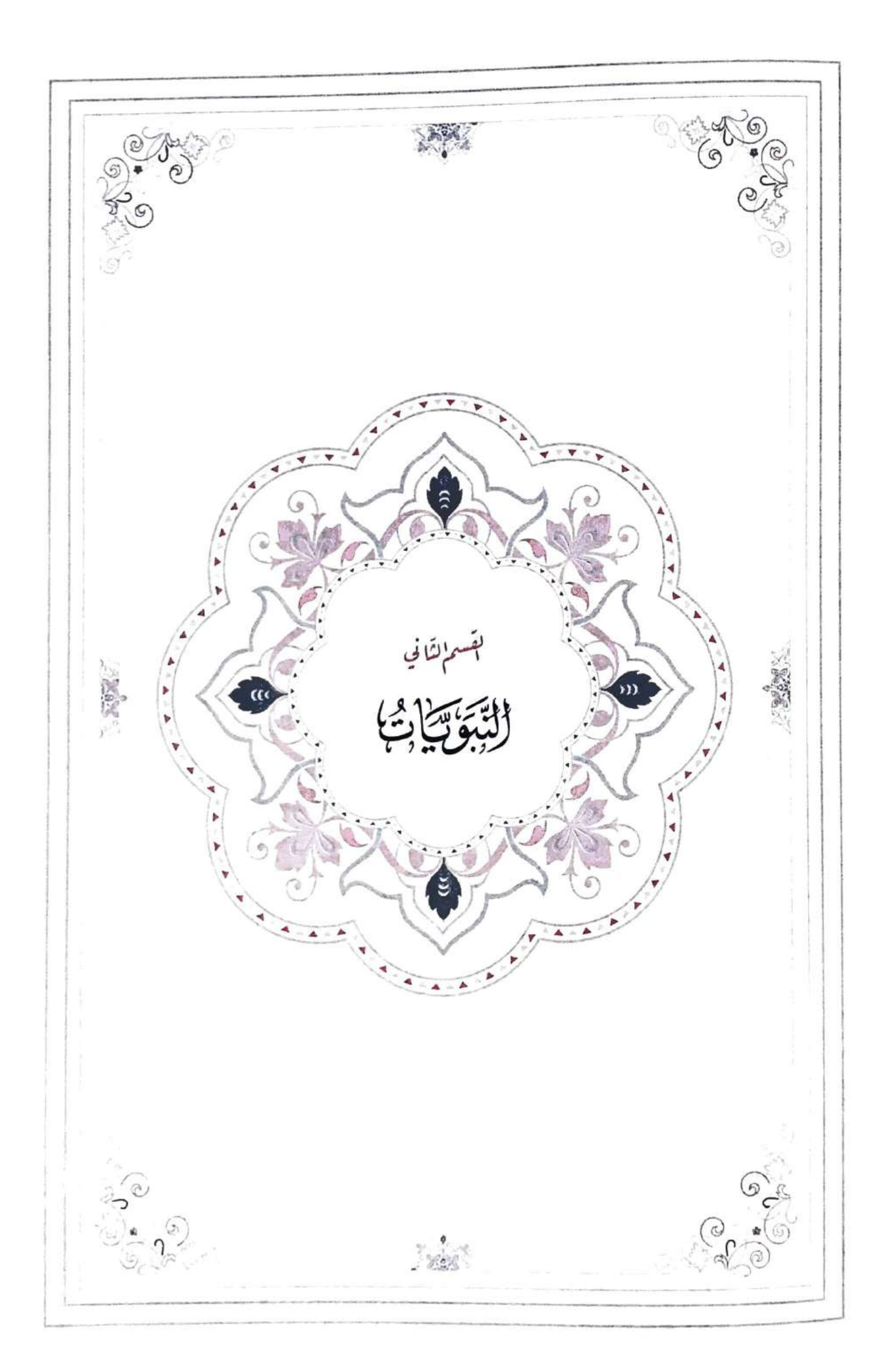
(٧) ليس من العقائد الواجبةِ في حقِّه تعالىٰ ، وإنَّما هي عقيدةٌ في نفس العالَم أن يُعتقَد فيه أنَّه حادث .

وأمَّا ثبوتُ الحدوثِ للعالَمِ فإنَّهُ واجبٌ عقلاً وشرعاً .

وقولُهُ[1] (نعم ليس ذلك من العقائد الواجبةِ في حقِّ الله تعالىٰ) : أي : عقلاً وشرعاً ، بل هو من العقائد الواجبةِ علينا شرعاً لأنَّه يجب علينا شرعاً ٱعتقادُ وجوبِ الواجبات في حقِّه تعالىٰ عقلاً ، ويجب علينا شرعاً ٱعتقادُ ٱستحالةِ المستحيلات عليه تعالىٰ عقلاً ، ويجب علينا شرعاً ٱعتقادُ جوازِ الجائزات في حقِّه تعالىٰ عقلاً ، وأنَّ ٱعتقاد جميع ذلك واجبٌ علينا شرعاً . اهـ . والله أعلم .

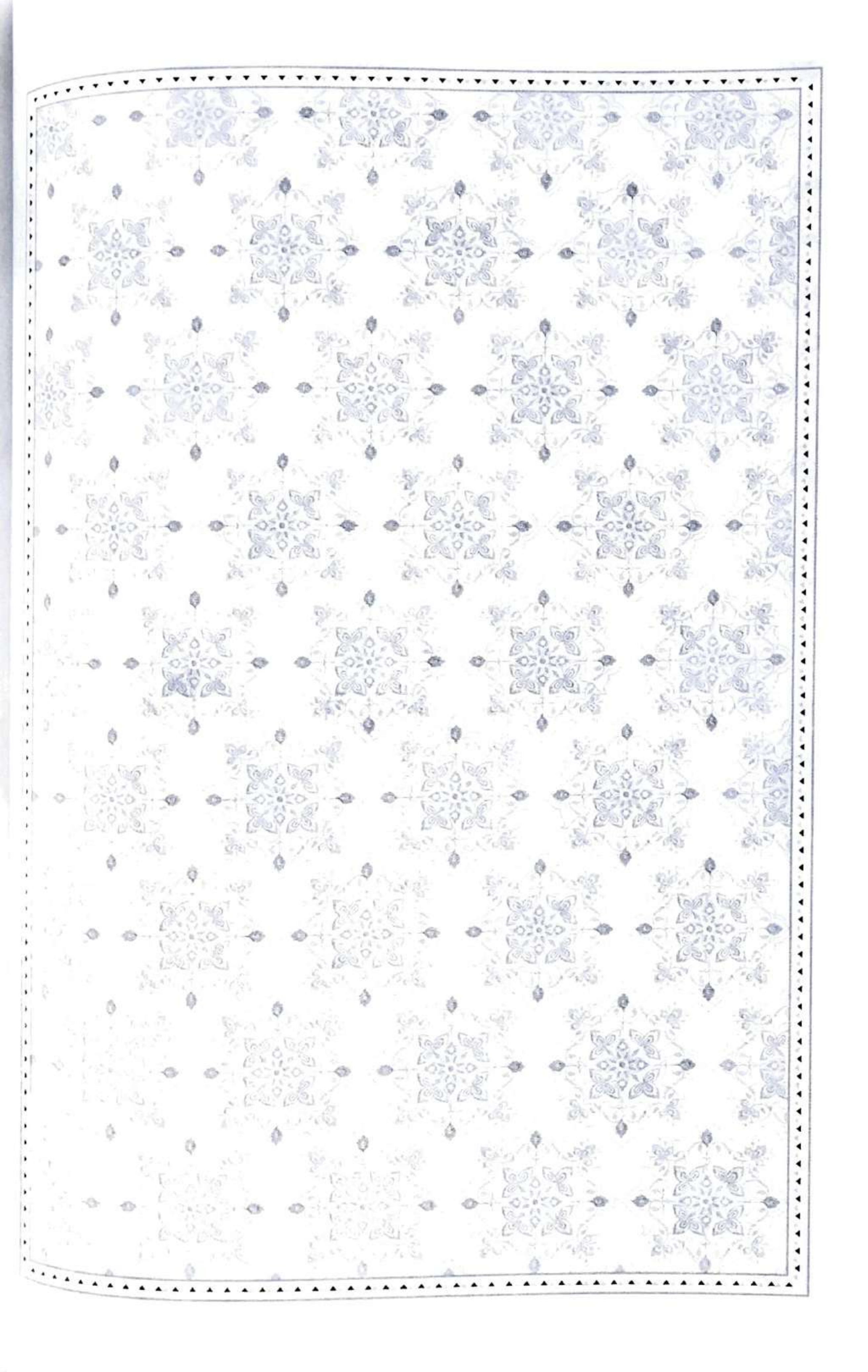


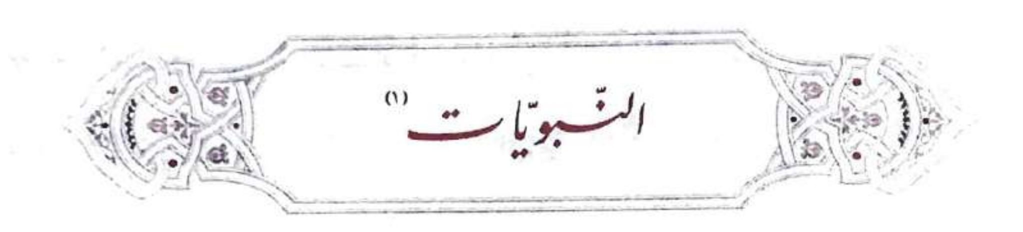
(١) أي : قول الشَّيخ الدُّسوقي رحمه الله .



القسم الثاني

النبوّيات





النّبويّات[1]

ولمَّا ذكر ما يجب في حقِّ الله تعالىٰ وما يستحيل وما يجوز ، شرع في ذكر ما يجب في حقِّ الرُّسل عليهم الصَّلاة والسَّلام وما يستحيل وما يجوز ، فقالَ :

٣٦- وواجِبٌ لِرُسْلِهِ الأَمَانَهْ ... والصِّدْقُ والتَّبْلِيغُ وَالفَطَانَهْ

٣٧- ويَسْتَحِيلُ عَنْهُمُ العِصْيَانُ ... والكَذِبُ البَلادَةُ الكِتْمَانُ

٣٨- وجَائِزٌ لَهُمْ مِنَ الأَعْرَاضِ مَا ... كَالمَرَضِ السَّالِمِ[2] لا نَحْوِ العَمَى

٣٩- نَفْيُ جَوازِهَا مِنَ المُحَالِ ... وُقُوعُهَا بِهِمْ مِنَ الكَمَالِ

ويجب عقلاً في حقِّ الرُّسل عليهم الصَّلاة والسَّلام أربعُ صفات .

الأولىٰ : الأمانة : وهي حفظُ جميعِ ظواهرِهم وبواطنِهم من الوقوع في مُحرَّمٍ[3] أو

---

(١) عقائد النَّبويَّات تنقسم إلىٰ ثلاثة أقسام :

الواجبات وهي (٤) صفة	المستحيلات وهي (٤) صفة	الجائزات وهي (١)
١ ـ الأمانة ، أي : العصمة	١ ـ الخيانة ، أي : الوقوع في المحرمات	١ ـ هي الأعراض البشرية التي لا تؤدىٰ إلىٰ نقص في مراتبهم العلية كالأكل والتَّزوُّج والمرض غير المنفِّر .
٢ ـ الصِّدق	٢ ـ الكذب	
٣ ـ التَّبليغ	٣ ـ الكِتمان	
٤ ـ الفَطانة	٤ ـ البَلادة	

(٢) (المرض السَّالم) : أي : غير المنفِّر .

(٣) فالأنبياء والرُّسل محفوظون ظاهراً من الزِّنا وشرب الخمر والكذب ، وغيرِ ذلك من منهيَّات الظَّاهر ، ومحفوظون باطناً من الحسد والكبر والرِّياء ، وغيرِ ذلك من منهيَّات الباطن .

مكروهٍ أو خلافِ الأَوْلىٰ[١] ، ويسمَّىٰ صاحبُها أميناً للأمن في جهته من المخالفة .

وضدُّها[٢] **الخيانةُ** ، وهي المُعبَّر عنها بالعِصيان[٣] في النَّظْم .

والدَّليلُ عليها[٤] من النَّقل قولُه تعالىٰ : ﴿وَمَآ ءَاتَىٰكُمُ ٱلرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَىٰكُمْ عَنْهُ فَٱنتَهُواْ﴾[٥] ، وقولُه تعالىٰ : ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَأْمُرُ بِٱلْفَحْشَآءِ﴾[٦] ، وقولُه تعالىٰ : ﴿قُلْ إِن كُنتُمْ تُحِبُّونَ ٱللَّهَ فَٱتَّبِعُونِى يُحْبِبْكُمُ ٱللَّهُ﴾[٧] .

ومن العقل : أنَّه لو ٱنتفىٰ عنهم وصفُ الأمانة ، بأن خانوا فوقع منهم منهيٌّ عنه من محرَّمٍ أو مكروهٍ ، لصار ذلك المنهيُّ عنه طاعةً في حقِّهم ، فنكون مأمورين بفعل المنهيِّ عنه ، لأنَّ الله تعالىٰ أمرنا بالاقتداء بهم في أقوالهم وأفعالهم ، كيف وفِعلُ المعصيةِ منهيٌّ عنه ؟ لقوله تعالىٰ : ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَأْمُرُ بِٱلْفَحْشَآءِ﴾[٨] ، وقولِه تعالىٰ : ﴿إِنَّ ٱللَّهَ يَأْمُرُ بِٱلْعَدْلِ وَٱلْإِحْسَٰنِ وَإِيتَآيِٕ ذِى ٱلْقُرْبَىٰ وَيَنْهَىٰ عَنِ ٱلْفَحْشَآءِ وَٱلْمُنكَرِ وَٱلْبَغْىِ﴾[٩] .

وفي « الوصايا من الفتوحات المكيَّة » (٨ / ٤٩١) قولُه تعالىٰ لنبيِّه صلى الله عليه

---

(١) وعصمتُهم قبل النُّبوَّة وبعدها ، أي في حالة الصِّغَر والكِبَر ، ولا يقع منهم مكروهٌ ولا خلافُ الأولىٰ ، بل ولا مباحٌ علىٰ وجه كونِه مكروهاً أو خلافَ الأولىٰ أو مباحاً ، وإذا وقع ذلك فإنَّه يكون للتَّشريع .

(٢) أي : ضدُّ الأمانةِ الخيانةُ وهي مستحيلةٌ في حقِّ الرُّسل عليهم الصَّلاة والسَّلام .

(٣) أمَّا المحرَّمُ فلم يقع منهم إجماعاً ، وما أوهم المعصيةَ فمؤوَّلٌ بأنَّه من باب (حسنات الأبرار سيِّئات المقرَّبين) ، ولا يجوز النُّطق به في غير موردِه إلَّا في مقام البيان ، ومن أراد تأويلَ كلِّ مسألةٍ علىٰ حدة فليرجع إلىٰ : كتاب « عصمة الأنبياء » للفخر الرَّازي ، و« الشِّفا » للقاضي عياض .

(٤) أي : على الأمانة .

(٥) الحشر : ٧ .

(٦) الأعراف : ٢٨ .

(٧) آل عمران : ٣١ .

(٨) الأعراف : ٢٨ .

(٩) النحل : ٩٠ .

وسلم : ﴿ لِّيَغْفِرَ لَكَ ٱللَّهُ مَا تَقَدَّمَ مِن ذَنۢبِكَ وَمَا تَأَخَّرَ ﴾[1] ، فما تقدَّم لا يُعاقبك عليه[2] وما تأخَّر لا يصيبك ، وهذا إخبارٌ من الله تعالىٰ بعصمته صلى الله عليه وسلم . اهـ . مِنْ « مِفْتَاحِ الجَنَّةِ » (ص ٢٠٤) .

الثَّانيةُ : الصِّدقُ : في كلِّ ما يبلِّغونه عن المولىٰ تبارك وتعالىٰ ، وفي كلِّ ما يخبرون به من العادات ، كأكلتُ وشربتُ وفعلتُ كذا .

أي : ويجب في حقِّهم عليهم الصَّلاة والسَّلام الصِّدقُ[3] ، ومعناه : في حقِّهم عليهم الصَّلاة والسَّلام مطابقةُ الخبرِ لما في نفس الأمرِ وللاعتقاد ، أي : لاعتقادهم عليهم الصَّلاة والسَّلام ، إذ يستحيل أن يكون خلاف ذلك في حقِّهم عليهم الصَّلاة والسَّلام .

وأمَّا الصِّدقُ من حيث هو ، أي : في حقِّ غيرِهم من البشر ، فحقيقتُه عند أهل السُّنَّة هو : عبارةٌ عن مطابقة الخبر لما في نفس الأمر سواءٌ وافَقَ الاعتقادَ أم لا ، فالرُّسُلُ عليهم الصَّلاة والسَّلام واجبٌ في حقِّهم الصِّدقُ بمعنىٰ أنَّه واجبٌ عقلاً ، فلا يصحُّ في العقل عدمُه[4] ، ومعنىٰ صدقِهم أنَّ ما أخبروا به مطابِقٌ وموافِقٌ لما في نفس الأمر ـ أي : الواقع ـ ، ومطَابِقٌ لاعتقادهم ، ولا يقع منهم الكذبُ في شيءٍ من ذلك لا عمداً إجماعاً ولا سهواً عند المحقِّقين .

---

(١) الفتح : ٢ .

(٢) قوله (فما تقدَّم لا يُعاقبك عليه) : أي : علىٰ فرض وقوعه ، وليس علىٰ أنه قد وقع بالفعل ، وقيل : بأنَّ المرادَ ذنوبُ أُمَّتِه .

(٣) ولو في حال المزاح لقوله صلَّى اللهُ عليه وسلَّم : « إنِّي لأمزحُ ولا أقول إلَّا حقّاً » ، رواه الطَّبراني في « المعجم الصَّغير » برقم (٧٧٩) ، وحسَّن إسناده الهيثمي في « مجمع الزَّوائد » (٨ / ٩٢) .

(٤) الدَّليل علىٰ صدقهم عليهم الصَّلاة والسَّلام : هو أنَّهم لو جاز عليهم الكذب ، للزم الكذب في خبره تعالىٰ ، لأنَّه تعالىٰ صدَّقَهم بالمعجزة النَّازلة منْزِلةَ قولِه : « صدق عبدي في كلِّ ما يبلِّغ عني » وتصديقُ الكذبِ كذبٌ ، والكذبُ على الله تعالىٰ محالٌ لأنَّه نقصٌ ، وما أدَّىٰ إلى المحال محالٌ .

فَائِدَةٌ : والصِّدق علىٰ ثلاثة أقسام : صدقُهم فيما يبلِّغونه عن الله تعالىٰ من الأحكام ، وصدقُهم في دعوى الرِّسالة ، وصدقُهم في حكاية الكلامِ المتعلِّق بأمور الدُّنيا .

وضدُّهُ[1] الكذبُ ، وهو محالٌ في حقِّهم[2] عليهم الصَّلاة والسَّلام .

والدَّليلُ عليه من النَّقل قولُه تعالىٰ : ﴿لَّقَدْ صَدَقَ ٱللَّهُ رَسُولَهُ ٱلرُّءْيَا بِٱلْحَقِّ﴾[3] .

ومن العقل : ظهورُ المعجزاتِ[4] علىٰ أيديهم عليهم الصَّلاة والسَّلام . اهـ . مِنْ « مِفْتَاح الجَنَّةِ » بٱختصارٍ (ص ٢٠١) .

الثَّالثةُ : التَّبليغُ : فيجب في حقِّهم عليهم الصَّلاة والسَّلام التَّبليغُ ، بمعنى أنَّهم بلَّغوا جميعَ ما أمرهم الله تعالىٰ بتبليغه للخلق[5] ، ولم يتركوا منه شيئاً لا نسياناً ولا عمداً .

---

(١) أي : ضدُّ الصِّدقِ الكذبُ ؛ وهو مستحيلٌ على الرُّسل عليهم الصَّلاة والسَّلام .

(٢) وأمَّا ما ورد في حقِّ الأنبياء وكان ظاهرُه الكذب ، فإنَّه يجب تأويلُه وصرفُه عن ظاهره إلىٰ ما يليق بمقامهم الكريم ، كما في واقعة إبراهيمَ عليه الصَّلاة والسَّلام مع الأصنام في قوله : ﴿قَالَ بَلْ فَعَلَهُۥ كَبِيرُهُمْ هَٰذَا﴾ [الأنبياء : ٦٣] ؛ فإنَّه كلامٌ مخرَّجٌ علىٰ معنى التَّقريع والتَّبكيت والتَّهكم ، لأنَّه لم يكن عند الأصنام غيرُه ، فما الفائدةُ في قولهم : ﴿قَالُواْ مَن فَعَلَ هَٰذَا بِـَٔالِهَتِنَآ﴾ [الأنبياء : ٥٩] .

(٣) الفتح : ٢٧ .

(٤) (المعجزات) : جمع معجزة ، وهي أمرٌ خارقٌ للعادة ، مقرونٌ بالتَّحدِّي ، الذي هو دعوى الرِّسالة أو النُّبوَّة ، مع عدم المعارضة ، وقد ٱعتبر المحقِّقون فيها سبعةَ قيود : الأوَّل : أن تكون قولاً (كالقرآن) ، أو فعلاً (كنبع الماء من بين أصابعه صلى الله عليه وسلم) ، أو تركاً (كعدم إحراق النَّار لسيِّدنا إبراهيم عليه الصَّلاة والسَّلام) . الثَّاني : أن تكون خارقةً للعادة . الثَّالث : أن تكون علىٰ يد مدَّعي النُّبوَّة أو الرِّسالة . الرَّابع : أن تكون مقرونةً بدعوى النُّبوَّة أو الرِّسالة ، خرج بذلك الإرهاص : وهو ما كان قبل النُّبوَّة تأسيساً لها ، فمن إرهاصات سيِّدنا موسى عليه الصَّلاة والسَّلام تحريمُ المراضع عليه ، ومن إرهاصات سيِّدنا عيسى عليه الصَّلاة والسَّلام تكلُّمُه في المهد ، ومن إرهاصات سيِّدنا محمَّدٍ عليه الصَّلاة والسَّلام ما ظهر لحليمة السَّعديَّة من درِّ ثديها . الخامس : أن تكون موافقةً للدَّعوىٰ . السَّادس : أن لا تكون مكذِّبةً له . السَّابع : أن تتعذَّر معارضتُه ، خرج بذلك السِّحر والشَّعوذة .

(٥) وأمَّا ما أمرهم الله بكتمانه من الأسرار فلا يبلِّغونه بل يحرُم إفشاؤه ، فما جاؤوا به عليهم الصَّلاة والسَّلام أقسامٌ ثلاثة : الأوَّل : قسمٌ أمروا بتبليغه ، فلم يكتموا منه حرفاً . الثَّاني : قسمٌ أمروا بكتمانه ، كالمغيَّبات التي أُطلِع عليها الرَّسول صلى الله عليه وسلم فلم يبلِّغوا منه حرفاً . الثَّالث : قسمٌ خُيِّروا بين كتمانه وتبليغه ، فبلَّغوا البعض وكتموا البعض . ٱنظر : « حاشية الباجوري علىٰ متن السَّنوسيَّة » (ص ١٢٠) .

وضدُّه[1] الكتمانُ .

ودليلُه من النَّقل قولُه تعالىٰ : ﴿ مَّا عَلَى ٱلرَّسُولِ إِلَّا ٱلْبَلَٰغُ ﴾[2] ، وقولُه تعالىٰ : ﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ يَكْتُمُونَ مَآ أَنزَلْنَا مِنَ ٱلْبَيِّنَٰتِ وَٱلْهُدَىٰ مِنۢ بَعْدِ مَا بَيَّنَّٰهُ لِلنَّاسِ فِى ٱلْكِتَٰبِ أُو۟لَٰٓئِكَ يَلْعَنُهُمُ ٱللَّهُ وَيَلْعَنُهُمُ ٱللَّٰعِنُونَ ﴾[3] .

ومن العقل : أنَّهم لو انتفى عنهم التَّبليغُ بأن كتموا شيئاً ممَّا أُمِروا بتبليغه ، لصار ذلك الكتمانُ طاعةً في حقِّهم ؛ فنكون نحن مأمورين بالكتمان ، كيف والكتمانُ محرَّمٌ ملعونٌ صاحبُه[4] ؟ لقوله تعالىٰ : ﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ يَكْتُمُونَ ﴾[5] إلخ .

الرَّابعةُ : الفَطانةُ : فيجب في حقِّهم عليهم الصَّلاة والسَّلام الفَطانةُ ، وهي الذَّكاءُ والحِذْقُ بحيث يكون فيهم قدرةٌ علىٰ إلزام الخصومِ ومحاجَّتِهم وإبطالِ دعاويهم .

وضدُّها البلادةُ .

ودليلُها من النَّقل قولُه تعالىٰ : ﴿ وَجَٰدِلْهُم بِٱلَّتِى هِىَ أَحْسَنُ ﴾[6] .

ودليلُها من العقل : أنَّهم لو ٱنتفت عنهم الفِطنةُ لما قدروا أن يقيموا حجَّةً على

---

(١) أي : ضدُّ التَّبليغ الكتمانُ ؛ وهو مستحيلٌ على الرُّسل عليهم الصَّلاة والسَّلام .

(٢) المائدة : ٩٩ .

(٣) البقرة : ١٥٩ .

(٤) الدَّليل علىٰ وجوب تبليغهم عليهم الصَّلاة والسَّلام : هو أنَّهم لو كتموا شيئاً ممَّا أُمِروا بتبليغه للخلق لكنَّا مأمورين بكتمان العلم ، لأنَّ الله تعالىٰ أَمَرنا بالاقتداء بهم ، ولا يمكن جوازُ ذلك ، لأنَّ كاتمَ العلمِ ملعون ، قال تعالىٰ : ﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ يَكْتُمُونَ مَآ أَنزَلْنَا مِنَ ٱلْبَيِّنَٰتِ وَٱلْهُدَىٰ مِنۢ بَعْدِ مَا بَيَّنَّٰهُ لِلنَّاسِ فِى ٱلْكِتَٰبِ أُو۟لَٰٓئِكَ يَلْعَنُهُمُ ٱللَّهُ وَيَلْعَنُهُمُ ٱللَّٰعِنُونَ ﴾ [البقرة : ١٥٩] .
أخرج التِّرمذي في كتاب العلم ، باب : ما جاء في كتمان العلم ، برقم (٢٧٨٧) عن أبي هريرة ، قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « مَنْ سُئِلَ عن علمٍ عَلِمَهُ ثمَّ كَتَمَهُ أُلْجِمَ يومَ القيامةِ بِلِجامٍ مِنْ نارٍ » .

(٥) البقرة : ١٧٤ ؛ وتمامها : ﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ يَكْتُمُونَ مَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ مِنَ ٱلْكِتَٰبِ وَيَشْتَرُونَ بِهِۦ ثَمَنًا قَلِيلًا أُو۟لَٰٓئِكَ مَا يَأْكُلُونَ فِى بُطُونِهِمْ إِلَّا ٱلنَّارَ وَلَا يُكَلِّمُهُمُ ٱللَّهُ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ وَلَا يُزَكِّيهِمْ وَلَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ ﴾ .

(٦) النحل : ١٢٥ ؛ فمن لم يكن فطناً بأن كان مغفَّلاً ، لا تمكنه إقامة الحجَّة ولا المجادلة .

الخصم ، لكنَّ عدمَ قدرتِهم علىٰ ذلك محالٌ ، لأنَّ القرآن دلَّ علىٰ إقامتهم الحجج على الخصم ، ولأنَّ التَّبليغَ متوقِّفٌ علىٰ كمال الفِطنة[1] . اهـ . من « مفتاح الجنَّة » بٱختصار (ص ٢٠٧) .

ويجوز في حقِّهم عليهم الصَّلاة والسَّلام واحدةٌ : وهي الأعراضُ البشريَّةُ التي لا تؤدِّي إلىٰ نقصٍ في مراتبهم العليَّة[2] ، كالأكل ، والشُّربِ ، والتَّـزوُّجِ ، والمرضِ الغيرِ المنفِّر[3] ، وإذايةِ الخلقِ لهم[4] .

ويستحيل في حقِّهم عليهم الصَّلاة والسَّلام عدمُ جوازِ الأعراضِ البشريَّةِ التي لا تؤدِّي إلىٰ نقصٍ في مراتبهم العليَّة[5] ، بدليل مشاهدةِ ذلك فيهم عليهم الصَّلاة والسَّلام ، وفي ٱتِّصافهم بها فوائدُ لا تخفى[6] التي منها حكمةُ

---

(١) فلا يجوز أن يكون الرَّسولُ ولا النَّبيُّ مغفَّلاً أو بليداً ، لأنَّهم أُرسلوا لإقامة الحججِ وإبطالِ شُبَهِ المجادلين ، ولا يكون ذلك من مغفَّلٍ أو بليد ، ولأنَّا مأمورون بالاقتداء بهم في الأقوال والأفعال ، والمقتدى به لا يكون بليداً ، لأنَّ البلادةَ صفةُ نقصٍ تخلُّ بمنصبهم الشَّريف ، ومن ذلك يُعلَم أنَّهم لا يكونون إلَّا من أشرف النَّاس ، لأنَّ الدَّنيء تأنفُ النَّفسُ من ٱتِّباعه والاقتداء به ، ولذا كانوا منزَّهين عن كلِّ ما يخلُّ بالمروءة ، وكلِّ ما يؤدِّي إلىٰ نقصٍ في مراتبهم العليَّةِ عليهم الصَّلاة والسَّلام .

(٢) أي : التي لا تُنافي علوَّ مرتبتِهم ، ٱحترازٌ من كلِّ ما ينفِّر ويُخلُّ بحكمة بعثتِهم من أداء الشَّرائع ، وقبولِ الأمَّة لهم ، وما يُخِلُّ بالمروءة كالأكل على الطَّريق والحِرَفِ الدَّنيَّة كالحجامة ، والأنبياء منزَّهون عن دناءة الآباء والغِلظةِ والفظاظة .

(٣) ٱحترازٌ عن المرض المنفِّرِ كالعمىٰ والبَرَص والجُذامِ والجنونِ قليلِه وكثيرِه ، وٱحترازٌ من الغفلة والتَّثاؤبِ والاحتلامِ لأنَّه من الشَّيطان .

(٤) وكذا يجوز في حقِّهم الجوعُ والفقرُ والغنىٰ ونحوُ ذلك .

(٥) قاعدة : كلُّ ما أوهم في حقِّ الأنبياء عليهم الصَّلاة والسَّلام أو حقِّ الملائكة نقصاً في الكتاب أو السُّنَّة وَجَبَ تأويلُه ، ولا يُلتفَت إلىٰ بعض من جوَّز عليهم الصَّغائر ، وٱحتجُّوا في ذلك بظواهرَ كثيرةٍ من القرآن والسُّنَّة ، هذا وقد أفرد لذلك الشَّيخ القاضي عياض في كتابه « الشِّفا » وكذا الفخر الرَّازي في كتابه « عصمة الأنبياء » بحثاً مستقلًّا في تأويل ما ورد ممَّا يمتنع ظاهرُه في حقِّ الأنبياء عليهم الصَّلاة والسَّلام .

(٦) يعني ليس نزولُ هذه الأعراض بهم كنزولها بغيرهم ، بل تكون محفوفةً بالفوائد العرفانيَّة كتعبُّدِهم لله تعالىٰ في حال الأكلِ والشُّربِ بما ورد في ذلك من آداب ، والصَّبرِ والرِّضا عن الله تعالىٰ عند فقدها ، ←

التَّسلِّي[1] والأسوةُ ، وإليه الإشارةُ بقوله : (وُقُوعُها بِهِم مِنَ الكَمَالِ) . اهـ . مِنْ « مِفْتَاحِ الجَنَّةِ » بٱختصارٍ (ص ٢١٢) ، وفي « المُرْشِد المُعين » : (وُقُوعُها بِهِم تَسَلٍّ حِكْمَتُه)[2] .

❀❀❀

وإيثارِ ذوي الفاقة مع شدَّة الاحتياج إليها ، وهكذا حكمُ مرضِهم وجوعِهم مع زيادة حصول التَّسلِّي عن الدُّنيا للأمَّة ، وتنبيهِهم لخسَّة قدرِها عند الله تعالىٰ .

(١) والحكمةُ من جواز الأعراضِ البشريَّةِ عليهم :

- إمَّا لتعظيم أجورِهم ، وذلك عندما يتعرَّضون للأمراض وأذيَّةِ الخلقِ لهم ونحوِها ، فوقوعُ هذه الأمورِ لهم لتعظيم أجورِهم ، والمولىٰ سبحانه وتعالىٰ وإن كان قادراً علىٰ أن يُوصِلَ لهم الأجرَ العظيم بلا مشقَّةٍ تلحقهم أصلاً ، ولكنَّ حكمتَه التي لا تحصُرُها عقولُنا ٱقتضت أن لا يُوصِل لهم ذلك الثَّوابَ إلَّا مع تلك الأعراض ، ولأنَّه تعالىٰ يفعل ما يشاء ولا يسأَلُ عمَّا يفعل .

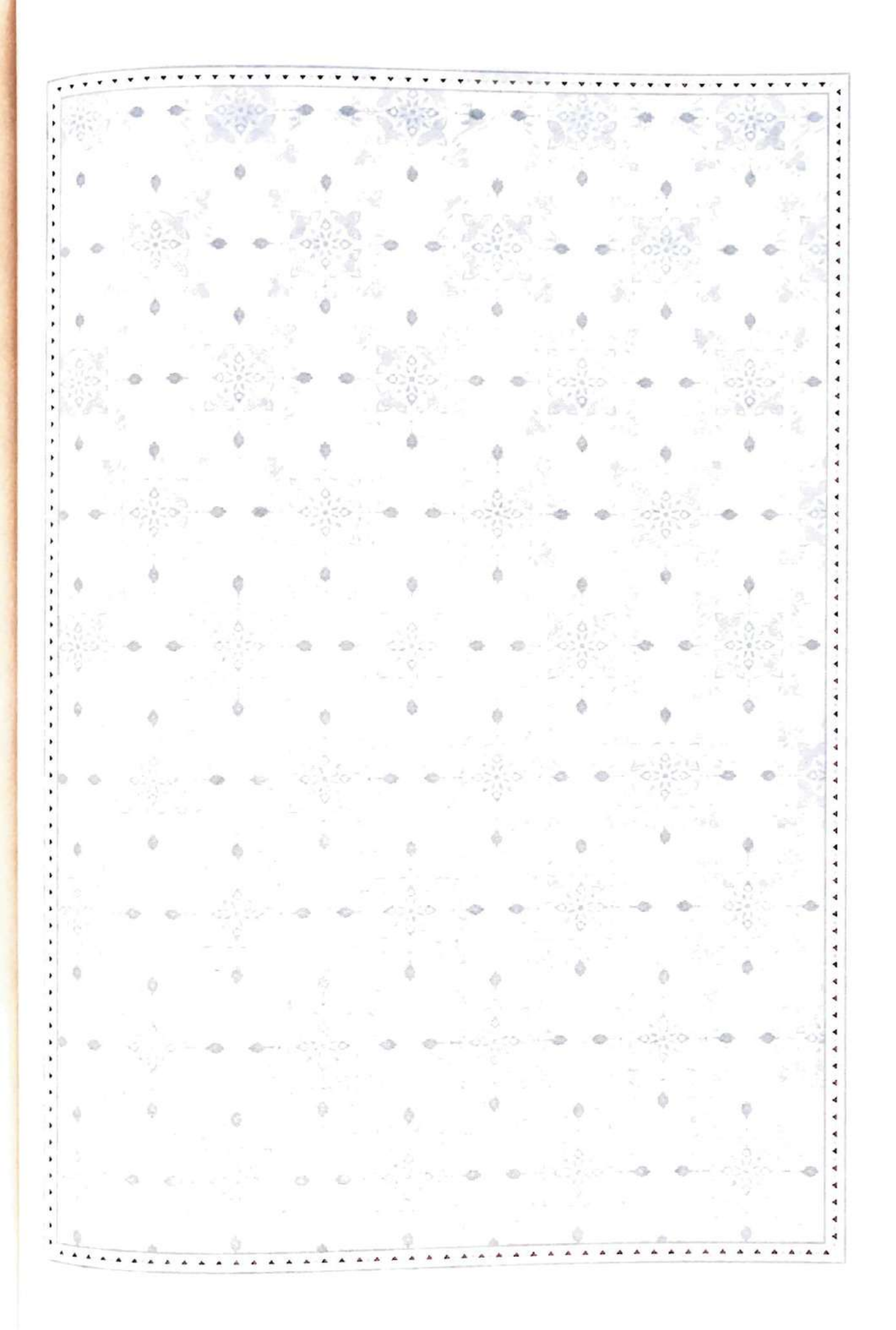
- أو للتَّشريع ، أي : تشريعِ الأحكامِ المتعلِّقةِ بالأعراض ، وتبيينِها للخلق كوقوع السَّهوِ له صلى الله عليه وسلم في الصَّلاة ، وكحصول المرضِ والخوفِ لأجل أن يُعرِّفنا كيف نؤدِّي الصَّلاةَ في حالتي المرض والخوف .

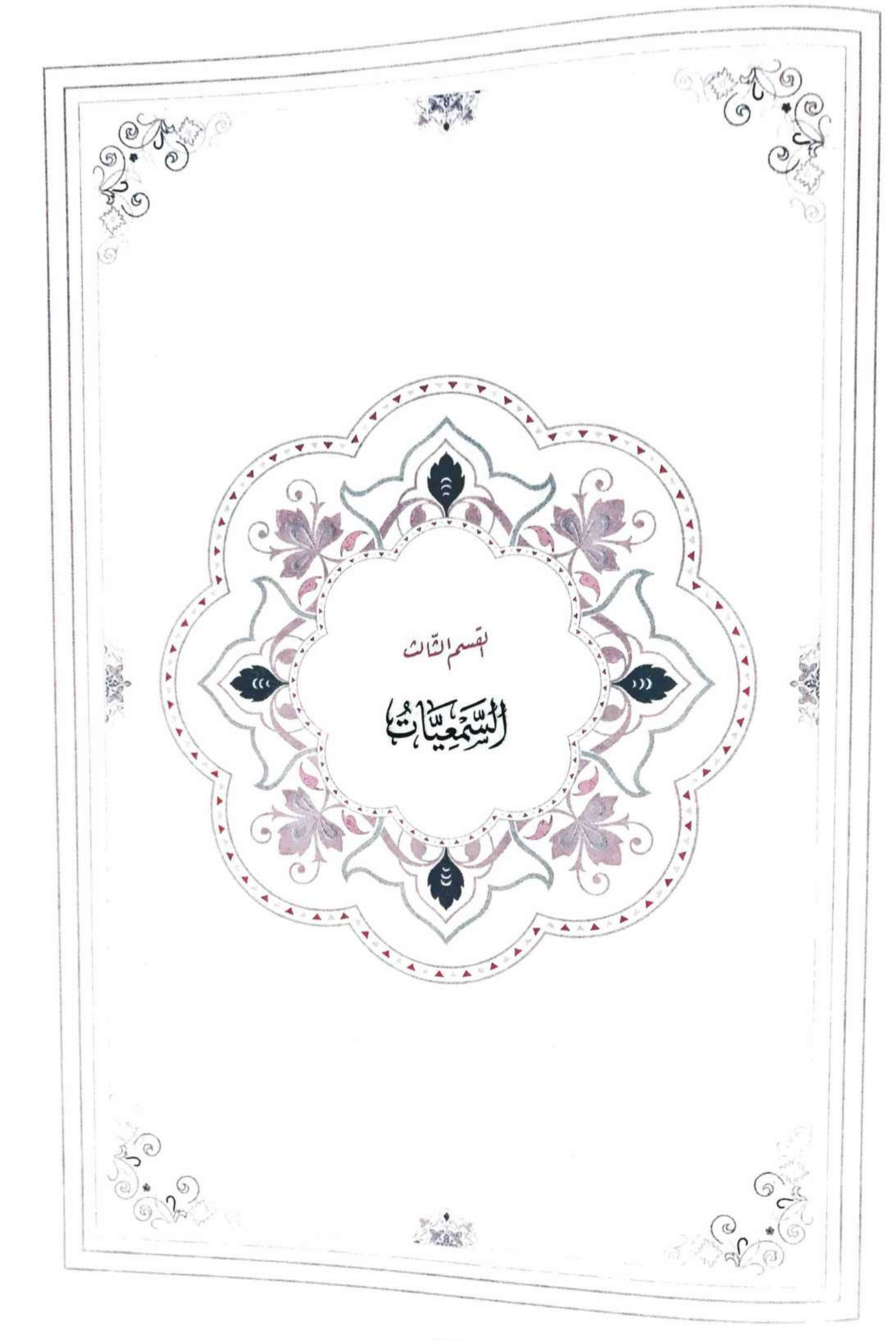
- أو للتَّسلِّي عن الدُّنيا ، أي : لأجل أن يَتَسلَّى النَّاس بما وقع لهم .

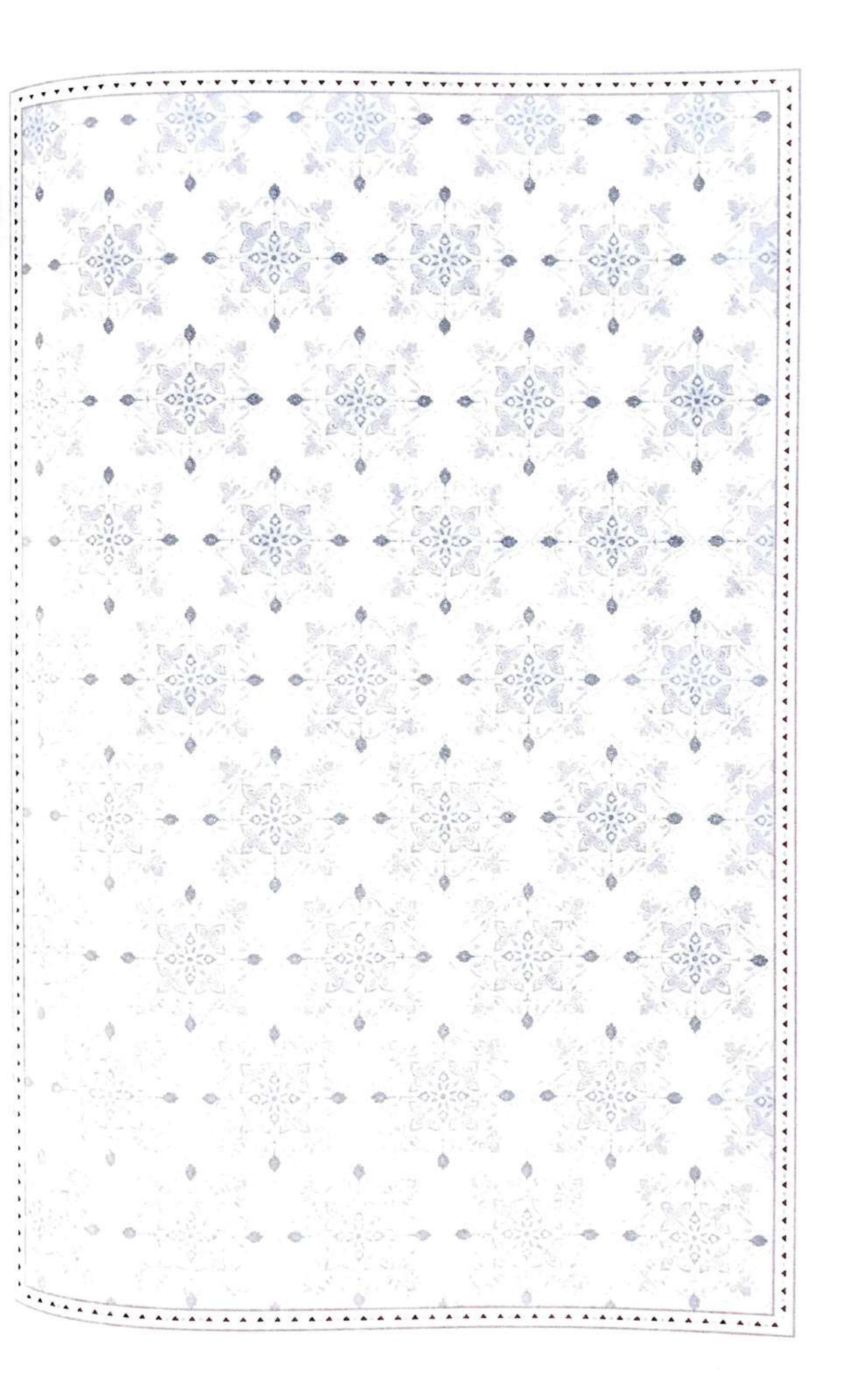
(التَّسلِّي) : أي : التَّصبُّر .

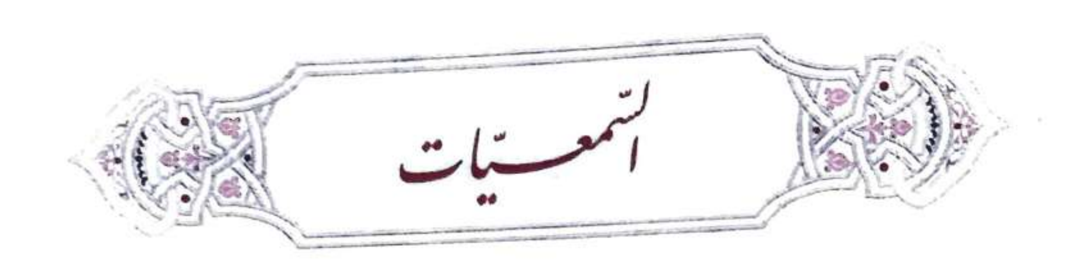
(٢) والبيت بتمامه :

جـوازُ الأَعْـراضِ عليهِـمْ حُجَّتُـهْ　　　وُقُوعُهـا بِـهِمْ تَسَـلٍّ حِكْمَتُـهْ




القسم الثالث
السمعيات





ثم قال :

٤٠-والوَاجِبُ الإيمَانُ بِالسَّمْعِيَّهْ أَمْلَاكِهِ وكُتْبِهِ العَلِيَّهْ

٤١-ورُسْلِهِ ويَوْمِهِ الأَخِيرِ ومَا حَوَاهُ مِنْ عَناً[1] خَطِيرِ

٤٢-وكُلُّ شَيءٍ بِقَضَاءٍ وَقَدَرْ فَٱعْلَمْهُ وٱحْفَظْهُ وخُذْ مِنْهُ عِبَرْ

ويجب الإيمانُ بجميع ما أخبرنا به سيِّدنا محمَّدٌ صلَّى الله عليه وسلَّم .

فمِنْ ذلكَ الإيمانُ بوجود الله تعالىٰ[2] ، ووجودِ الملائكةِ جملةً وتفصيلاً[3] ، والكتبِ

---

(١) أي : من عناءٍ خطير ، و(العَنَاء) : هو التَّعب .

(٢) فيجب علينا الإيمان بأنَّ الله تعالىٰ واجبُ الوجود ، وأنَّه موصوفٌ بكلِّ كمالٍ ومُنَزَّهٌ عن كلِّ نقص ، ومن ذلك اتِّصافُهُ بالعظمة والكبرياءِ والألوهيَّة ، فيدخل في اتِّصافه بالألوهيَّة ما يجب في حقِّه تعالىٰ وما يستحيل وما يجوز إجمالاً وتفصيلاً .

(٣) أي : ويجب الإيمان بالملائكة جملةً وتفصيلاً ؛ فالجملة : نعتقد أنَّ جميع ما في علم الله من الملائكة حقٌّ ثابتٌ ، وأنَّهم أجسامٌ لطيفةٌ روحانيَّة ، خُلِقوا من نور ، لا يأكلون ولا يشربون ولا يبولون ولا يتغوَّطون ، ولا يَلِدُ بعضُهم بعضاً ، لأنَّهم لا يوصفون بالذُّكورة ولا بالأنوثة ، ولا يعصون اللهَ ما أمرهم ، ويفعلون ما يؤمرون ، ولا يغفلون عن ذكر الله تعالىٰ ، فهم معصومون عن جميع المحرَّمات والمكروهات ، ولا يعلم عددَهم إلَّا الله ، وأمَّا على التَّفصيل : فنعرف منهم عشرةٌ :

١ ـ جبريل . ٢ ـ وميكائيل . ٣ ـ وإسرافيل . ٤ ـ وملك الموت . ٥ ـ ورقيب .

٦ ـ وعتيد . ٧ ـ ومنكر . ٨ ـ ونكير . ٩ ـ ومالك . ١٠ ـ ورضوان .

ملاحظة : مَنْ أنكر أحداً من هؤلاء الملائكة المذكورين تفصيلاً يكفر ، لأنَّه يصير مكذِّباً للمتواتر ، عدا منكراً ونكيراً ، وأمَّا الذي يُنكِر هذين المَلَكَين ، فالمعتمدُ : أنَّه فاسقٌ لا كافرٌ ، لثبوت ذلك بأحاديث الآحاد ، ومُنكِرُ الآحاد لا يكفر .

السَّماويَّةِ جملةً وتفصيلاً(١)، وبالرُّسل عليهم الصَّلاة والسَّلام جملةً وتفصيلاً(٢)، وباليوم الآخر(٣) وما آشتمل عليه من أهوال يومِ القيامة، وبالقضاء والقدر خيرِه وشرِّه.

---

(١) أي: ويجب الإيمان بالكتب السَّماويَّة جملةً وتفصيلاً، فالجملة: أن نعتقد أنَّ جميع الكتبِ المنزَّلة من عند الله حقٌّ ثابتٌ لا شكَّ فيه، وأنَّ جميع ما في هذه الكتب من القصص والأخبار والوعد والوعيد والأوامر والنواهي حقٌّ ثابتٌ لا شكَّ فيه، وأنَّ جميع ما في هذه الكتب دالٌّ علىٰ بعض مدلولاتِ كلام الله القديم القائم بذاته العلية، وأمَّا على التَّفصيل: فنعرف منها أربعةَ كتب:

١ ـ الزَّبورُ علىٰ سيِّدنا داودَ عليه الصَّلاة والسَّلام. ٢ ـ والتوراةُ علىٰ سيِّدنا موسى عليه الصَّلاة والسَّلام.
٣ ـ والإنجيلُ علىٰ سيِّدنا عيسى عليه الصَّلاة والسَّلام. ٤ ـ والفرقانُ علىٰ سيِّدنا محمَّدٍ عليه الصَّلاة والسَّلام.
والصُّحُف علىٰ سيِّدنا إبراهيم عليه الصَّلاة والسَّلام.

(٢) ويجب الإيمان بالرُّسل وبسائر الأنبياء، ولا يعلم عددَهم إلا الله، وهذا على الإجمال، وأمَّا تفصيلاً فيجب معرفةُ من عُلِمَ أسماؤهم تفصيلاً، فيجب على المكلَّف الإيمانُ والجزمُ بأنَّ الله تعالىٰ رسلاً أرسلهم لإرشاد عباده، وهم خمسةٌ وعشرون:

١ ـ سيِّدُنا آدمُ.	٢ ـ وسيِّدُنا إدريسُ.	٣ ـ وسيِّدُنا نوحٌ.
٤ ـ وسيِّدُنا هودٌ.	٥ ـ وسيِّدُنا صالحٌ.	٦ ـ وسيِّدُنا لوطٌ.
٧ ـ وسيِّدُنا إبراهيمُ.	٨ ـ وسيِّدُنا إسماعيلُ.	٩ ـ وسيِّدُنا إسحاقُ.
١٠ ـ وسيِّدُنا يعقوبُ.	١١ ـ وسيِّدُنا يوسفُ.	١٢ ـ وسيِّدُنا شعيبٌ.
١٣ ـ وسيِّدُنا موسى.	١٤ ـ وسيِّدُنا هارونُ.	١٥ ـ وسيِّدُنا داودُ.
١٥ ـ وسيِّدُنا سليمانُ.	١٦ ـ وسيِّدُنا أيوبُ.	١٧ ـ وسيِّدُنا ذو الكفلِ.
١٩ ـ وسيِّدُنا يونسُ.	٢٠ ـ وسيِّدُنا إلياسُ.	٢١ ـ وسيِّدُنا اليسعُ.
٢٢ ـ وسيِّدُنا زكريَّا.	٢٣ ـ وسيِّدُنا يحيى.	٢٤ ـ وسيِّدُنا عيسى.

٢٥ ـ وسيِّدُنا محمَّدٌ عليهم الصَّلاة والسَّلام.

ويجب الاعتقادُ بعصمتهم جميعاً، وأنَّ خاتمَهم سيِّدُنا محمَّدٌ صلى الله عليه وسلم.

(٣) أي: ويجب الإيمانُ باليوم الآخر، وسُمِّي: (اليوم الآخر) لأنه آخرُ أيَّام الدُّنيا، وسُمِّي: (يوم القيامة) لقيام النَّاس فيه من قبورهم، أو لقيام الحجَّة عليهم، أو لقيامهم بين يدي خالقهم، وسُمِّي: (يوم النُّشور) لأنَّ النَّاس ينشرون فيه، وسُمِّي: (يوم العَرْض) لأنَّ النَّاس يُعرَضون فيه، وسُمِّي: (يوم الموقف) لأنَّ النَّاس يقفون فيه، ويكون الموقفُ يومَ الجمعة. فالواجبُ علينا أن نعتقد أنَّ البعثَ حقٌّ، والنَّشرَ حقٌّ، والحوضَ حقٌّ، والحشرَ والحسابَ حقٌّ، والوقوفَ حقٌّ، والوَزْنَ حقٌّ، وإعطاءَ الكتبِ حقٌّ، والصِّراط حقٌّ، والشَّفاعةَ حقٌّ، ودخولَ أهلِ الجنَّةِ في الجنَّة حقٌّ، ودخولَ أهلِ النَّار في النَّار حقٌّ، ورؤيةَ المؤمنين لربِّهم حقٌّ، وحجبَ الكفَّار عن ربِّهم حقٌّ، وجميعَ أهوالِ الآخرةِ ونعيمِها حقٌّ.

ثُمَّ قالَ :

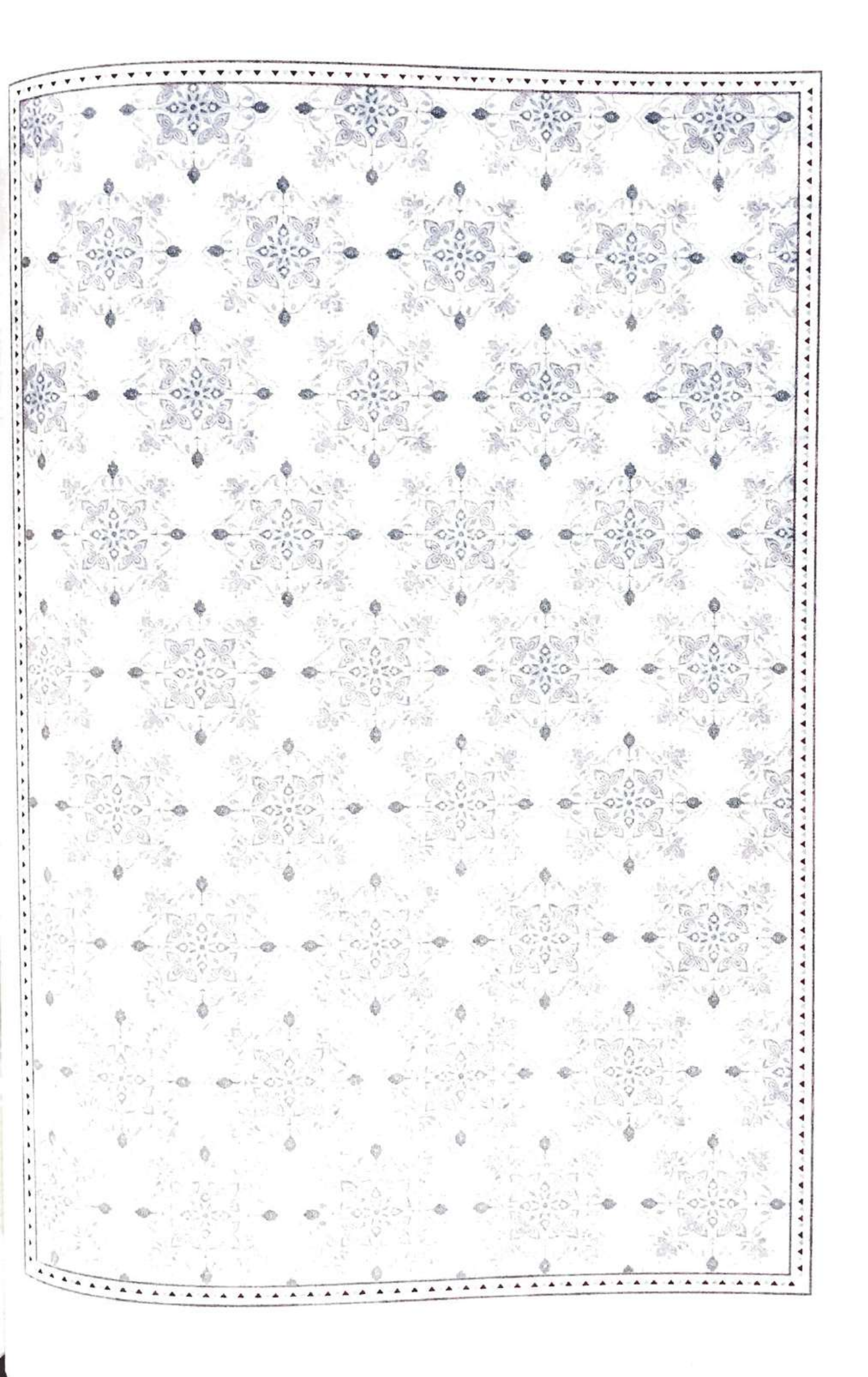
٤٣-وَيَسْـــتَحِيلُ نَفْـــيُ ذِي الدِّعَامَــهْ أَمْــلاكِ كُتْـــبٍ رُسُـــلٍ قِيَامَــهْ

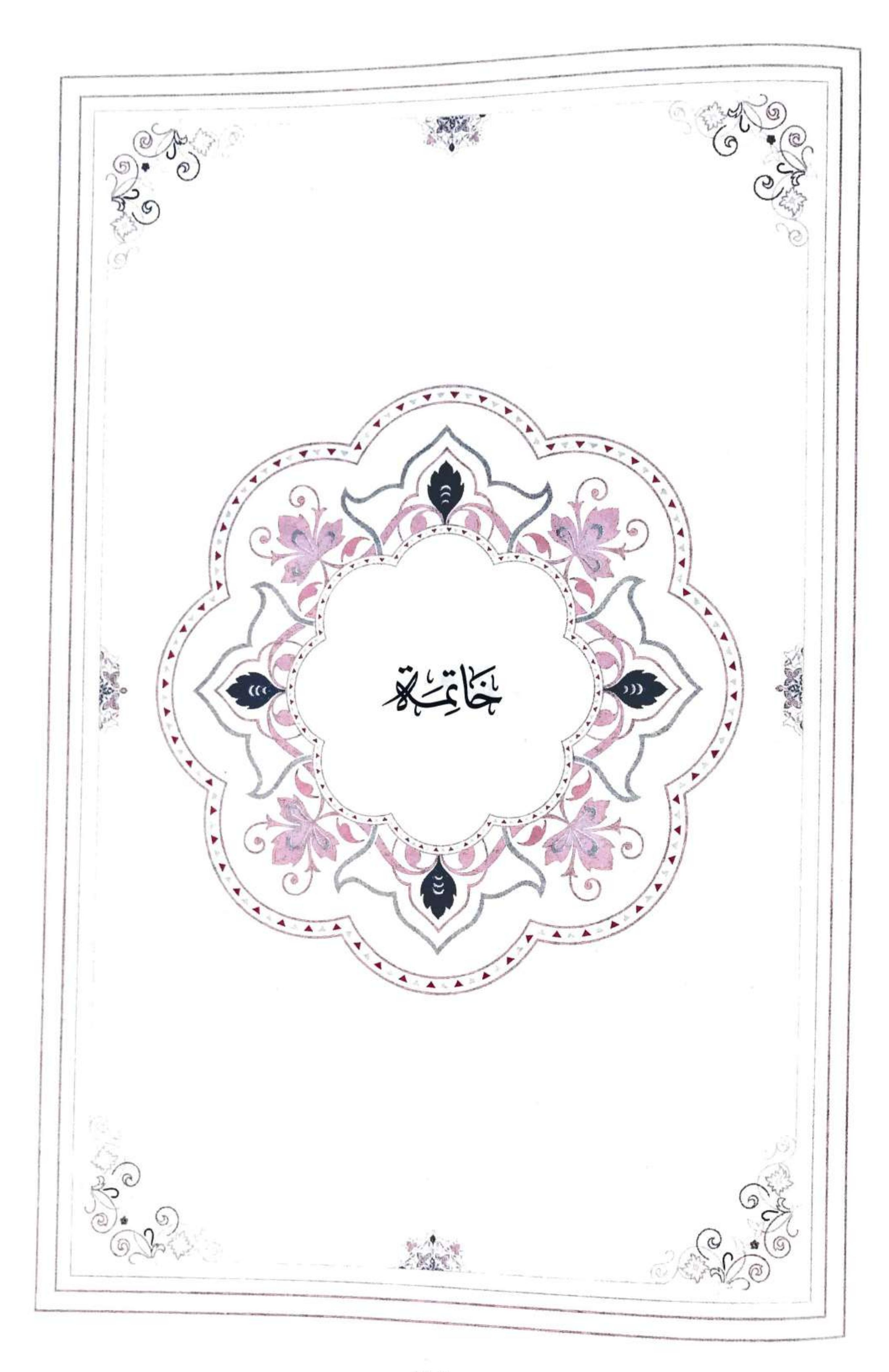
أي : ويستحيل عدمُ وجودِ الله تعالىٰ ، وعدمُ وجودِ الملائكة ، وعدمُ وجودِ الكتبِ السَّماويَّة ، وعدمُ وجودِ الرُّسلِ والأنبياءِ عليهم الصَّلاة والسَّلام ، وعدمُ وجودِ اليومِ الآخر ، ويستحيل وجودُ شيءٍ من الممكنات بدون قضاءٍ وقدر .

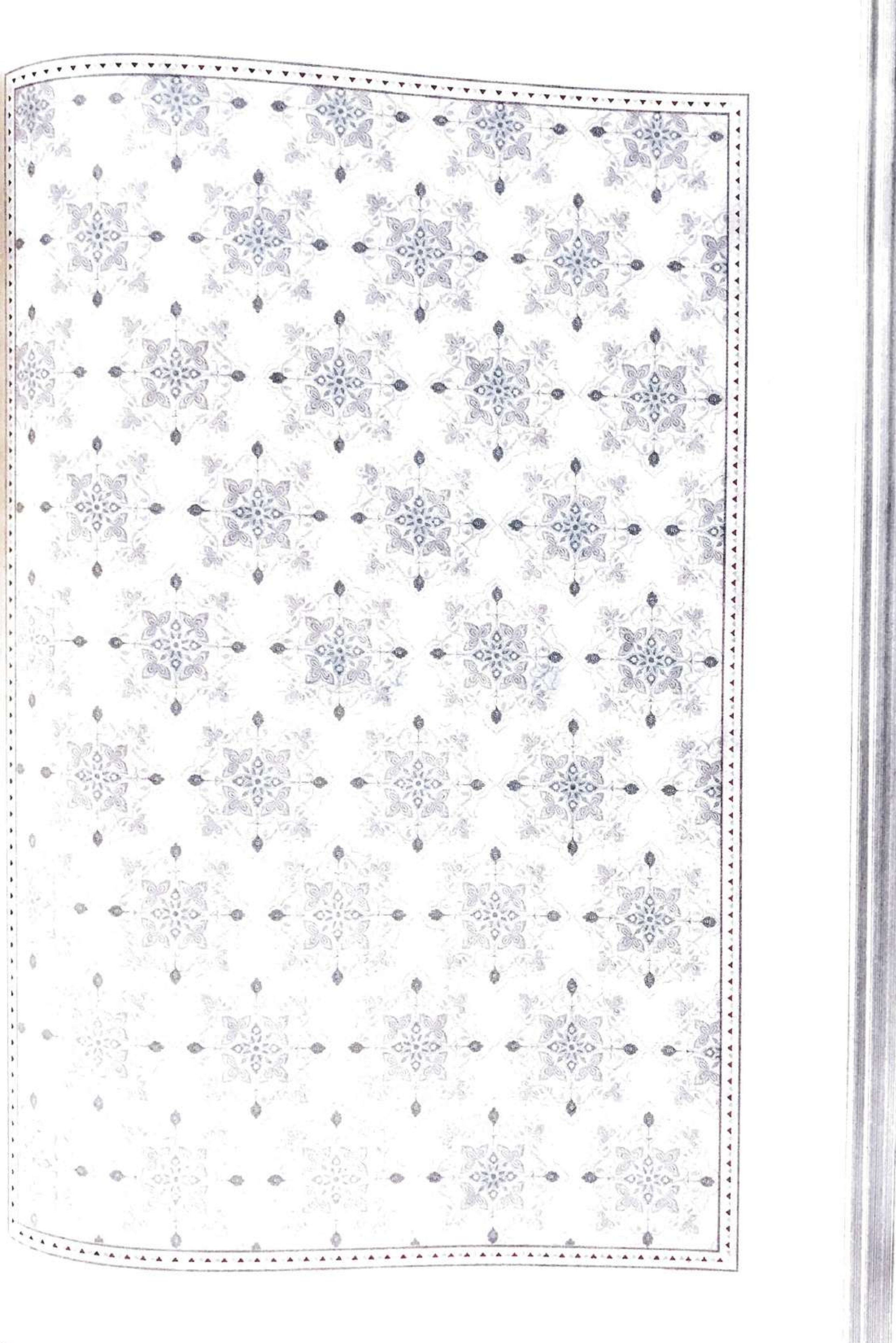
وقولُه (وَيَسْتَحِيلُ نَفْيُ ذِي الدِّعَامَةْ) : المرادُ بالدِّعامة أركانُ الإيمانِ السِّتَّةِ لما روي عن عائشةَ رضي الله عنها أنَّ النَّبيَّ صلَّى الله عليه وسلَّم قال : « إِنَّ دِعَامَةَ البيتِ أساسُهُ ، ودِعَامَة الدِّينِ المعرفةُ بالله تعالىٰ ، واليقينُ ، والعقلُ القامِعُ » ، فَقُلْتُ : (بأبي أنتَ وأمِّي ؛ ما العقلُ القامِعُ ؟) ، قالَ : « الكَفُّ عن معاصي الله ، والحِرصُ علىٰ طاعةِ الله تعالىٰ »[1] . اهـ . مِنْ « مِفْتَاحِ الجَنَّةِ » بٱختصارٍ .

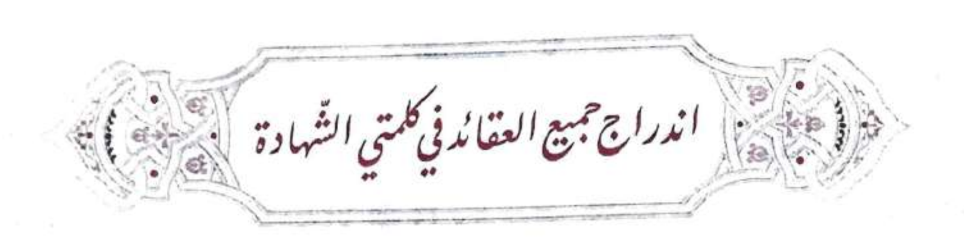


(١) ذكره الإمام السُّيوطي في « ذيل اللآلئ المصنوعة » (١ / ١٢) ، والكنَّاني في « تنزيه الشَّريعة المرفوعة » (١ / ٢٢٢) ، ويُستغنىٰ عنه بالأحاديث الصَّحيحة .




خاتمه





ثم قال :

٤٤-وكُلُّ ذَا مُنْـــدَرِجٌ فِـــي هَيْلَلَـــهْ خَفِيْفَـــةٍ ثَقِيلَـــةٍ مُفَضَّلَـــهْ[1]

أي : جميعُ ما تقدَّم من العقائد مندرجٌ وداخلٌ في معنى : (لا إلهَ إلاَّ الله محمَّد رسولُ

---

(١) كيفية اندراج جميع العقائد في كلمتي الشهادة :

(لا إله إلا الله) وفيها خمسون عقيدة			
١ ـ (جزء الاستغناء) معناه : لا مستغني عن كل ما سواه إلا الله ، وفي هذا الجزء (٢٨) عقيدة .		٢ ـ (جزء الافتقار) معناه : لا مفتقر إليه كل ما عداه إلا الله ، وفي هذا الجزء (٢٢) عقيدة .	
الواجبات (١١) عقيدة	وأضدادها (١١) عقيدة	الواجبات (٩) عقائد	وأضدادها (٩) عقائد
١ ـ الوجود	١ ـ العدم	١ ـ الوحدانية	١ ـ التعدد
٢ ـ القدم	٢ ـ الحدوث	٢ ـ القدرة	٢ ـ العجز
٣ ـ البقاء	٣ ـ الفناء	٣ ـ الإرادة	٣ ـ الكراهة
٤ ـ المخالفة للحوادث	٤ ـ المماثلة للحوادث	٤ ـ العلم	٤ ـ الجهل
٥ ـ القيام بالنفس ـ الغنىٰ	٥ ـ الافتقار	٥ ـ الحياة	٥ ـ الممات
٦ ـ السمع	٦ ـ الصمم	٦ ـ كونه قادراً	٦ ـ كونه عاجزاً
٧ ـ البصر	٧ ـ العمىٰ	٧ ـ كونه مريداً	٧ ـ كونه مكرهاً
٨ ـ الكلام	٨ ـ البكم	٨ ـ كونه عليماً	٨ ـ كونه جاهلاً
٩ ـ كونه سميعاً	٩ ـ كونه أصمَّ	٩ ـ كونه حيّاً	٩ ـ كونه ميتاً
١٠ ـ كونه بصيراً	١٠ ـ كونه أعمى	الجائزات (٢) عقيدتان	وأضدادها (٢) عقيدتان
١١ ـ كونه متكلّماً	١١ ـ كونه أبكم	١٠ ـ إيجاد تأثيره تعالىٰ عند الطبيعة والعلة من الأسباب العادية	١٠ ـ عدم جواز إيجاد تأثيره تعالىٰ عند الطبيعة والعلة من الأسباب العادية
الجائزات (٣) عقائد	وأضدادها (٣) عقائد		
١٢ ـ فعل جميع الممكنات وتركها	١٢ ـ عدم جواز الفعل والترك		

اللهُ(١)) لأنَّ معناها المطابقَ : لا واجبَ الوجودِ ولا مستحقَّ العبادةِ إلا الله تعالىٰ، ولازمُ هذا المعنىٰ : (لا مستغنيَ عن كلِّ ما سواه إلَّا الله تعالىٰ) ، وهذا يسمَّىٰ (جزء الاستغناء) ، ويسمَّى جزءاً أوَّلاً من معنى لا إلهَ إلاَّ الله ، (ولا مفتقرَ إليه كلُّ ما عداه إلاَّ الله) ، وهذا يسمَّىٰ (جزء الافتقار) ، ويسمَّىٰ جزءاً ثانياً ، فيدخلُ تحت الجزءِ الأوَّلِ الذي هو جزءُ الاستغناءِ من الواجبِ في حقِّه تعالىٰ إحدىٰ عشرة صفةً ، وتقول في كيفيَّة ٱندراجها في جزء الاستغناء :

اللهُ تعالىٰ غنيٌّ عن كلِّ ما سواه ، لأنَّه يجب له الوجودُ ، وغنيٌّ عن كلِّ ما سواه ، لأنَّه يجب له القِدَمُ ، والبقاءُ ، والمخالفةُ للحوادث في ذاته تعالىٰ وصفاتِه وأفعالِه ، والغنىٰ عن المحلِّ

١٣ ـ إيجاد الحكمة في الأفعال والأحكام	١٣ ـ عدم جواز إيجاد الحكمة في الأفعال والأحكام	١١ ـ إحداث هذا العالم بأسره	١١ ـ عدم جواز إحداثه تعالىٰ هذا العالم بأسره
١٤ ـ إيجاد تأثيره تعالىٰ عند مقارنة الأسباب العادية مع صحة التخلُّف	١٤ ـ عدم جواز تأثيره تعالىٰ عند مقارنة الأسباب العادية مع صحة التخلُّف		

(١) تتمة ٱندراج جميع العقائد في كلمتي الشهادة :

(محمد رسول الله) وفيها ستَّ عشرة عقيدة	
ما يجب الإيمان به (٤) عقائد	وأضدادها (٤) عقائد
١ ـ وجود الملائكة	١ ـ عدم وجود الملائكة
٢ ـ وجود الكتب السماوية	٢ ـ عدم وجود الكتب السماوية
٣ ـ وجود الرسل	٣ ـ عدم وجود الرسل
٤ ـ وجود اليوم الآخر	٤ ـ عدم وجود اليوم الآخر
الواجبات في حق الرسل (٣) عقائد	وأضدادها (٣) عقائد
٥ ـ الصدق	٥ ـ الكذب
٦ ـ الأمانة (العصمة)	٦ ـ الخيانة (الوقوع في المحرمات)
٧ ـ التبليغ	٧ ـ الكتمان
الجائز في حق الرسل عقيدة واحدة (١)	وضدها عقيدة واحدة (١)
٨ ـ الأعراض البشرية التي لا تؤدي إلىٰ نقص في مراتبهم العلية	٨ ـ عدم جواز الأعراض البشرية التي لا تؤدي إلىٰ نقص في مراتبهم العلية

والمخصِّص، ويجب له السَّمعُ، والبصرُ، والكلامُ، وكونُه سميعاً، وبصيراً، ومتكلِّماً.

ومن الجائز في حقِّه تعالىٰ ثلاثُ عقائدَ، وتقولُ في كيفيَّة ٱندراجها في جزء الاستغناء: الله تعالىٰ غنيٌّ عن كلِّ ما سواه، لأنَّه يجوز في حقِّه تعالىٰ فعلُ جميعِ الممكناتِ وتركُها، ويجوز في حقِّه تعالىٰ إيجادُ الحكمةِ في أفعاله تعالىٰ وأحكامه، ويجوز في حقِّه تعالىٰ إيجادُ تأثيرِه تعالىٰ عند مقارنة الأسبابِ العاديَّةِ مع صحَّة التَّخلُّف.

ومن المستحيل في حقِّه تعالىٰ أضدادُها، وهي أربع عشرة عقيدةً، وتقول في كيفيَّة ٱندراجِها في جزء الاستغناءِ عن كلِّ ما سواه تعالىٰ: الله تعالىٰ غنيٌّ عن كلِّ ما سواه لكونه محالٌ في حقِّه العدمُ، والحدوثُ، والفناءُ، والمماثلةُ للحوادث، والافتقارُ، والصَّممُ، والعمىٰ، والبكمُ، وكونُه أصمَّ، وأعمى، وأبكم.

ومحالٌ في حقِّه تعالىٰ عدمُ جوازِ الفعلِ والتَّرك، ومحالٌ عدمُ جوازِ إيجادِه الحكمةَ في أفعاله وأحكامه، ومحالٌ عدمُ جوازِ تأثيرِه تعالىٰ عند مقارنةِ الأسبابِ العاديَّة، فهذه ثمانٌ وعشرون عقيدةً داخلةٌ تحت جزءِ الاستغناء، ويدخل تحت جزءِ الافتقارِ من الواجب في حقِّه تعالىٰ تسعُ صفات، وتقول في كيفيَّة ٱندراجِها في جزء الافتقار، وهو قولُه: (ولا مفتقرَ إليه كلُّ ما عداه إلَّا الله) الله تعالىٰ يجب ٱفتقارُ كلِّ ما عداه إليه تعالىٰ، لأنَّه يجب له الوحدانيَّةُ في ذاته وصفاتِه وأفعالِه، ويجب له القدرةُ، والإرادةُ، والعلمُ، والحياةُ، وكونُه قادراً، ومريداً، وعَالِماً، وحيّاً.

ومن الجائز في حقِّه تعالىٰ عقيدتان، وتقول في كيفيَّة ٱندراجِهما في جزء الافتقار: الله تعالىٰ يجب ٱفتقارُ كلِّ ما سواه إليه تعالىٰ، لأنَّه يجوز في حقِّه تعالىٰ إيجادُ تأثيرِه تعالىٰ عند الطَّبيعةِ والعلَّةِ من الأسباب العاديَّة، ويجوز في حقِّه تعالىٰ إحداثُ هذا العالَمِ بأسره، فهذه إحدىٰ عشرة عقيدةً أيضاً.

ومن المستحيل في حقِّه تعالىٰ أضدادُها وهي إحدىٰ عشرة عقيدةً أيضاً، وتقول في كيفيَّة ٱندراجِها في جزء الافتقار: الله تعالىٰ يجب افتقارُ كلِّ ما سواه إليه تعالىٰ، لأنَّه يستحيل

في حقِّه تعالىٰ التَّعدُّدُ في ذاته وصفاتِه وأفعالِه ، والعجزُ ، والكراهةُ ، والجهلُ ، والمماتُ ، وكونُه عاجزاً ، وكارهاً ، وجاهلاً ، وميتاً .

ويستحيل في حقِّه تعالىٰ عدمُ جوازِ إيجادِ تأثيرِه تعالىٰ عند الطَّبيعةِ والعلَّةِ من الأسباب العاديَّة ، وعدمُ جوازِ إحداثِه تعالىٰ هذا العالَمَ بأسره ، فهذه ٱثنتان وعشرون عقيدةً داخلةٌ تحت جزءِ الافتقار ، فمجموعُ ما يدخل تحت (لا إلهَ إلاَّ الله) خمسون عقيدةً .

وأمَّا قولُنا : (محمَّدٌ رسولُ الله) فمعناها : الإقرارُ والتَّصديقُ برسالته صلَّى الله عليه وسلَّم ، ومن ذلك التَّصديقُ بجميع ما جاء به من عند الله تعالىٰ من العقائد الإلهيَّات والنَّبويَّات والسَّمعيَّات .

فجملةُ ما يدخل تحت قولِنا (محمَّدٌ رسولُ الله) ستَّ عشرة عقيدةً ، وهي : الإيمانُ بوجود الملائكة ، والكتبِ السَّماويَّة ، والرُّسلِ ، واليومِ الآخر .

وأنَّه يجب في حقِّ الرُّسل عليهم الصَّلاة والسَّلام : الصِّدقُ ، والأمانةُ ، والتَّبليغُ ، ويجوز في حقِّهم عليهم الصَّلاة والسَّلام : الأعراضُ البشريَّةُ التي لا تؤدِّي إلىٰ نقصٍ في مراتبهم العليَّة .

ويستحيل عدمُ وجودِ الملائكةِ ، والكتبِ السَّماويَّة ، والرُّسلِ ، واليومِ الآخر ، ويستحيل في حقِّ الرُّسلِ عليهم الصَّلاة والسَّلام : الكذبُ ، والخيانةُ ، والكتمانُ ، ويستحيل في حقِّهم عليهم الصَّلاة والسَّلام عدمُ جوازِ الأعراضِ البشريَّةِ التي لا تؤدِّي إلىٰ نقصٍ في مراتبهم العليَّة ، فهذه ستَّ عشرة عقيدةً تُضَمُّ للخمسين المتقدِّمة ، فيكون المجموعُ ستّاً وستِّين عقيدةً ، وهذا العددُ أيضاً هو عددُ ٱسمِ الله بحساب الجُمَّلِ ، وقصدُهم بذلك التَّبرُّكُ بعدد هذا الاسمِ الشَّريفِ ، الذي هو الاسمُ الأعظمُ الجامعُ لأسمائِه تعالى الحسنىٰ ، ما عُلِمَ منها وما لم يُعلَم ، وما عدا هذا العدد من العقائد راجعٌ إليها .

فمن ذلك : نفيُ الغرضِ عن الله تعالىٰ في أفعاله وأحكامِه ، ونفيُ التَّأثير بالقوَّة ، فإنَّهما داخلان في معنى المخالفةِ للحوادث ، ونفيُ التَّأثير بالطَّبع والعلَّةِ داخلٌ في وَحْدَة الأفعال ، ونفيُ الإيجابِ الذَّاتيِّ داخلٌ في الإرادة .

وأمَّا وجوبُ الحدوثِ للعالَم بأسره فإنَّه داخلٌ في قولهم : يجب لله القِدَمُ ويجب الحدوث لكلِّ ما سواه تعالىٰ ، إذ العالَمُ ٱسمٌ لما سوى الله تعالىٰ .

وأمَّا الإيمانُ بالله تعالىٰ فإنَّه داخلٌ في صفة الوجودِ علىٰ أنَّه موضوعُ علمِ التَّوحيد ، وأمَّا الإيمانُ بالقدر فإنَّه داخلٌ في مجموعِ معاني القدرةِ والإرادةِ والعلم ، لأنَّ القدرَ هو عبارةٌ عن مجموعِ هذه الأمورِ الثَّلاثةِ ، ودلَّ عليه كلامُه تعالىٰ .

وأمَّا وجوبُ الفَطانةِ في حقِّ الرُّسلِ عليهم الصَّلاة والسَّلام فإنَّها داخلةٌ في وجوب ٱتِّصافِهم بالتَّبليغ أو في وجوب ٱتِّصافِهم بكلِّ كمالٍ خَلْقاً وخُلُقاً وأحوالاً وأفعالاً من الأعراض البشريَّة لأنَّهم من البشر ، ولأنَّ عدمَها يؤدِّي إلى ٱتِّصافهم بضدِّها وهو مخلٌّ بالرِّسالة . ويدخل في اليوم الآخر :

- البعثُ[1] .

- والنَّشرُ .

- والحشرُ[2] .

(١) ويلزم الإيمان بالبعث ، والمراد به : إحياء الله الموتىٰ من قبورهم بعد جمع أجزائهم الأصليَّة ، بأن يجمعها الله بعد تفرُّقها ، وقيل : بعد عدمِها بالكلِّيَّة إلَّا (عَجْبَ الذَّنَبِ) فإنَّه لا يُعدَم علىٰ أرجح الأقوال ، وقيل : هو الإخراج من القبور بعد الإحياء بردِّ الرُّوح فيه .

(٢) ويجب الإيمان بالحشر ، أي : حشرِ الأجساد ، وهو : سوقُها إلى المَوقِف ، المُسمَّىٰ بالحشر بعد بعثهم من قبورهم .

ومراتبُ النَّاس في الحشر متفاوتةٌ : فمنهم الرَّاكب ، ومنهم الماشي علىٰ رجليه ، ومنهم من يمشي علىٰ وجهه ، ويكون في صورٍ مختلفةٍ علىٰ حسب الأعمال : فمنهم من هو علىٰ صورة القردة ، وهم الزُّناة ، ومنهم علىٰ صورة الخنازير وهو آكلو السُّحت والمَكْس ، ومنهم الأعمى وهو الجائرُ في الحكم ، ومنهم الأصمُّ والأبكمُ وهو الذي يعجب بفعله ، ومنهم من يمضغ لسانَه مَدْلَعاً علىٰ صدره يسيل القيح من فمه وهم الوعَّاظ الذين تُخالِفُ أفعالهم أقوالهم ، ومنهم المقطوع الأيدي والأرجل وهم الذين يؤذون الجيران ، ومنهم من يُصلَب علىٰ جذوعٍ من النَّار وهم السُّعاة بالنَّاس إلى السُّلطان ، ومنهم من هو أشدُّ نتناً من الجيف وهم الذين يُقبِلون على الشَّهوات واللَّذَّات ويمنعون حقَّ الله من أموالهم ، ومنهم من يلبس جبَّةً سابغةً من قَطِرانٍ لاصقةً بجلده وهم أهلُ الكبر والعجب والخيلاء . ٱنظر : « شرح الخريدة البهية » (ص ١٢٩) .

- والحسابُ[1] .

- والميزانُ[2] .

---

(١) ويلزم الإيمان بالحساب ، وهو لغةً : العدّ ، وٱصطلاحاً : توقيف الله عباده في المحشر علىٰ أعمالهم، فعلاً أو قولاً أو ٱعتقاداً ، تفصيلاً بأن يكلِّمَهم الله تعالىٰ بكلامٍ قديمٍ ليس بحرفٍ ولا صوت ، بأن يزيل عنهم الحجاب حتّىٰ يسمعوه ، أو بصوتٍ يخلقه الله تعالىٰ يدلُّ عليه ، وقد يكون الحساب من الملائكة فقط ، وقد يكون منه تعالىٰ ومن الملائكة جميعاً .

وكيفيَّتُه مختلفة : فمنه اليسير ومنه العسير ، والسِّرُّ والجهر ، والفضل والعدل علىٰ حسب الأعمال ، فيغفر لمن يشاء ويعذب من يشاء ، ويكون للمؤمنين والكافرين ، إنساً وجنّاً بعد أخذهم الكتبَ لقوله تعالىٰ: ﴿ فَأَمَّا مَنْ أُوتِيَ كِتَٰبَهُۥ بِيَمِينِهِۦ * فَسَوْفَ يُحَاسَبُ حِسَابًا يَسِيرًا ﴾ [الإنشقاق : ٧ ـ ٨] ، وأيسرُ الحسابِ محاسبةُ الله فقط ، حتّىٰ لا يعلم بذلك إنسٌ ولا جنٌّ ولا ملكٌ ، يقول له تعالىٰ : هذه سيئاتك قد غفرتها لك ، وهذه حسناتك قد ضاعفتها لك .

تنبيه : ولا يكون الحساب للمعصومين ، ويُستثنىٰ ممَّن يُحاسَب سبعون ألفاً ، أفضلُهم أبو بكر الصِّدِّيق رضي الله عنه ، فإنَّهم يدخلون الجنَّة بغير حسابٍ كما ورد بذلك الحديث ، وهذه الأمَّةُ وإن كانت آخرَ الأممِ إلّا أنَّها تُقدَّم في الآخرة في الحساب وغيرِه . ٱنظر : « شرح الخريدة البهيَّة » (ص ١٢٧) .

(٢) وهو قبل الصِّراط ، توزن به أعمالُ العباد ، ودلَّ عليه الكتاب في آياتٍ متعدِّدة ، والسُّنَّة حتّىٰ بلغت أحاديثُه مبلغَ التَّواتر ، والحملُ على الحقيقة ممكنٌ ، فيجب الإيمان به وإن كنَّا لا نعرف حقيقةَ جوهره ، والتَّأويلُ بتمام العدل كما ذهب إليه المعتزلةُ عنادٌ ومكابرة .

والصَّحيح أنه ميزانٌ واحدٌ لجميع الأمم ، ولجميع الأعمال ، والجمع في قوله تعالىٰ : ﴿ وَنَضَعُ ٱلْمَوَٰزِينَ ٱلْقِسْطَ لِيَوْمِ ٱلْقِيَٰمَةِ ﴾ [الأنبياء : ٤٧] للتَّعظيم ، وإن خفَّة الموزون وثقلَه علىٰ صورته في الدُّنيا ، وإنَّ الكفَّار توزن أعمالُهم كالمؤمنين بدليل قوله تعالىٰ : ﴿ وَمَنْ خَفَّتْ مَوَٰزِينُهُۥ فَأُوْلَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ خَسِرُوٓاْ أَنفُسَهُم ﴾ [الأعراف : ٩] .

ولا يكون للأنبياء ولا للملائكة ، ولا لمن يدخل الجنَّة بغير حسابٍ ، لأنه فرعٌ عن الحساب ، ولا حسابَ علىٰ من ذكر .

وهو علىٰ صورة ميزانِ الدُّنيا ، له كفَّتان ولسان ، وتوزن الأعمال بأن تُصوَّر الأعمالُ الصَّالحةُ في صورةٍ حسنةٍ نورانيَّة ، فتوضع في كفَّة النُّور ، وهي المعدَّة للحسنات ، وهي عن يمين العرش ، مقابلةً للجنة ، وتُصوَّر الأعمالُ السَّيِّئةُ بصورةٍ قبيحةٍ ظلمانيَّة ، فتوضع في كفة الظُّلْمة المعدَّة للسَّيِّئات ، وهي عن شمال العرش تجاه النار .

وقيل : توزن الصُّحف التي كتبت فيها الأعمال ، بناءً علىٰ أنَّ الحسناتِ متميِّزةٌ عن السَّيِّئات بكتاب ، ويشهد له حديثُ البطاقة . ٱنظر : « شرح الخريدة البهية » (ص ١٣٤) .

ـ والحوضُ[1] .

ـ والصِّراطُ[2] .

---

(١) أي : حوض رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وهو جسمٌ مخصوصٌ يصبُّ فيه مِيزابان من ماء الكوثر ، تَرِدُه أمَّتُه عليه الصَّلاة والسَّلام ، مَنْ شرب منه شربةً لا يظمأ بعدها أبداً ، وورد فيه أحاديثُ كثيرةٌ بلغت مبلغَ التَّواتر ، أخرج البخاري في باب في الحوض (٦٥٧٩) : « حوضي مسيرةُ شهر ، وزواياه سواء ، ماؤه أبيضُ من اللَّبَن ، وريحُه أطيبُ من المسك ، وكيزانه أكثر من نجوم السَّماء ، من شرب منه لا يظمأ أبداً » .
والصَّحيح أنَّ لكلِّ نبيٍّ حوضاً ، فليس من خصوصيَّات نبيِّنا صلى الله عليه وسلم ، وأنَّه يكون قبل الميزان ، والشُّربُ في الجنَّة إنَّما يكون علىٰ سبيل التَّلذُّذ لا العطش ، ويُطرَد عنه من بدَّل وغيَّر ، إمَّا بالارتداد ، وإمَّا أن يُحدِث في الدِّين ما ليس منه ، كأهل البدع على اختلاف أنواعهم ، وكأهل الكبائر المعلنين بها ، وكالظَّلَمة الجائرين في أحكامهم ، لأنَّ المرتدَّ مخلَّدٌ في النَّار ، وخَالَفَ المعتزلةُ في ذلك ، وهم أحقُّ للطَّرد عنه من غيرهم . انظر : « شرح الخريدة البهية » (ص ١٣٦) .
(٢) ويلزم الإيمان بالصِّراط : وهو جسرٌ ممدودٌ علىٰ متن جهنَّمَ بين الموقف والجنَّة ، لأنَّ جهنَّم بينهما ، يرده المؤمنون والكفَّار ، وهو أدقُّ من الشَّعْرة وأحدُّ من السَّيف .
وأنكر القرافي تبعاً لشيخه العزّ كونَه أدقَّ من الشَّعرة ، وأحد من السَّيف ، وقال : بل هو متَّسِعٌ .
والأظهرُ أنَّه مختلفٌ في الضِّيق والاتِّساع باختلاف الأعمال .
وقيل : إنَّ الكفَّار لا يمرُّون عليه، بل يؤمر بهم إلىٰ النَّار من أوَّل الأمر ، وقيل : بعضهم يمرُّ وبعضهم لا ، والمارُّون عليه مختلفون :
ـ فمنهم سالمٌ بعمله ناجٍ من الوقوع في نار جهنَّم ، وهم علىٰ أقسام : فمنهم من يجوزُه كلمحة البصر ، ومنهم من يجوزه كالبرق الخاطف ، ومنهم كالرِّيح العاصف ، ومنهم كالطَّير ، ومنهم كالجواد السَّابق ، ومنهم من يسعىٰ سعياً ، ومنهم من يمشي ، ومنهم من يمرُّ عليه حبواً علىٰ قدر تفاوتِهم في الأعمال الصَّالحة والإعراضِ عن المعاصي ، فكلُّ من كان أسرعَ إعراضاً عنها إذا مرَّت علىٰ خاطره كان أسرعَ مروراً ، ومنهم من تَخْدِشُه كلاليبُه فيسقط ولكن يتعلَّق بها فيعتدل ويمرُّ ويجاوزُه بعد أعوام .
ـ ومنهم غير السَّالِم ، بل يسقط في نار جهنَّم ، وهم متفاوتون أيضاً بقدر الجرائم ، ثمَّ منهم من يخلَّد في النَّار كالكفَّار ، ومنهم من يخرج منها بعد مدَّة علىٰ حسب ما شاء الله تعالىٰ ، وهم عصاةُ المؤمنين بشفاعة النَّبيِّ صلى الله عليه وسلم أو غيره من الأخيار ، وهو من الممكنات التي أخبر بها الصَّادق ، وكلُّ ما كان كذلك فيجب الإيمانُ به ، قال تعالىٰ : ﴿ فَٱسْتَبَقُواْ ٱلصِّرَٰطَ ﴾ [يس : ٦٦] .
قال ابن الفاكهاني : (والصِّراط موجودٌ والأخبار عنه صحيحةٌ) . اهـ . انظر : « شرح الخريدة البهيَّة » (ص ١٣٢) .

- والشَّفاعةُ(١) .

- والنَّارُ وعذابُها(٢) .

- والجنَّةُ ونعيمُها(٣) .

- ورؤيةُ المؤمنين إلىٰ الله تعالىٰ بلا كيفٍ ولا انحصارٍ .

- وسائرُ السَّمعيَّات .

---

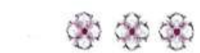
(١) ويلزم الإيمان بالشَّفاعة وهي أنواع :
الأوَّل : شفاعته صلى الله عليه وسلم في فصل القضاء لإراحة الخلق من طول الوقوفِ ومشقَّتِه ، وهي مختصَّةٌ به .
الثَّاني : شفاعته صلى الله عليه وسلم في إدخال قوم الجنَّةَ بغير حساب ، قال النَّووي : (وهي مختصَّةٌ به) .
الثَّالث : الشَّفاعة فيمن ٱستحقَّ دخول النَّار ألَّا يدخلَها ، قال عياض : (وليست مختصَّةً به) ، وتردَّد النَّووي ، أي : لأنَّه لم يرد تصريحٌ بذلك .
الرَّابع : الشَّفاعة في إخراج قوم من النَّار ، ويشاركه فيها الأنبياءُ والملائكةُ وصالحو المؤمنين .
الخامس : الشَّفاعة في زيادة الدَّرجات ، وجوَّز النَّووي ٱختصاصَها به عليه الصَّلاة والسَّلام .
السَّادس : الشَّفاعة في تخفيف العذاب عمَّن ٱستحقَّ الخلودَ في النَّار ، كما في حقِّ أبي طالب . ٱنظر : « شرح الخريدة البهيَّة » (ص ١٥٢) .

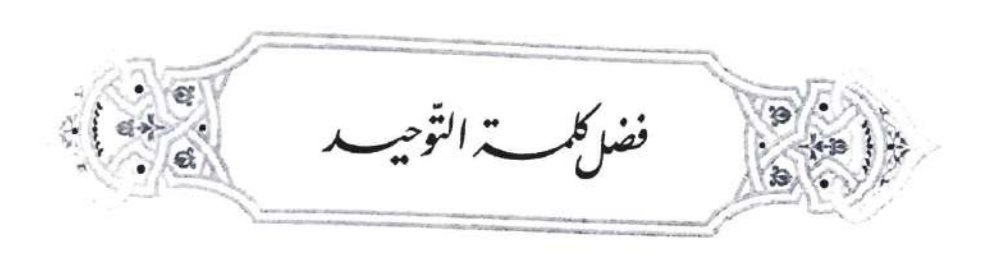
(٢) وهي : جسمٌ لطيفٌ مُحرِقٌ يميل إلىٰ جهة العلو ، والمراد بها دارُ العقاب الذي أشدُّه النَّار بجميع طبقاتِها السَّبع ، أعلاها جهنَّمُ وهي لعصاة المؤمنين ، ثمَّ تخرب بعد خروجهم منها ، فلظىٰ فالحطمة فالسَّعير فسقر فالجحيمُ فالهاوية ، وبابُ كلٍّ من داخل الأخرىٰ على الاستواء ، وحرُّها هواءٌ محرقٌ ، لا جمرَ لها سوىٰ بني آدمَ والجنِّ والأحجار المتَّخذةِ آلهةً من دون الله .

(٣) وهي لغةً : البستان ، والمراد منها دارُ الثواب ، وهي سبعٌ ، أعلاها وأفضلُها الفردوس ، وفوقها عرش الرَّحمن ، ومنها تنفجر أنهار الجنَّة ، فجنَّة المأوىٰ ، فجنَّة الخلد ، فجنَّة النَّعيم ، فجنَّة عدن ، فدار السَّلام ، فدار الجلال ، هذا ما ذهب إليه ٱبن عباسٍ رضي الله عنه وجماعةٌ .
وذهب الجمهور إلىٰ أنَّها أربعٌ بدليل ما في سورة الرحمن ، وقيل : الجنَّة واحدة ، وما تقدَّم أسماءٌ لمسمَّى واحد ، إذ كلُّ ٱسمٍ صالح لها .
والجنة والنار موجودتان الآن ، والجنَّة هي التي أُهبِط منها آدم عليه السَّلام ، خلافاً للمعتزلة الذَّاهبين إلىٰ أنَّهما سيوجدان في الآخرة ، وأنَّ آدم أهبط من بستان علىٰ ربوة من الأرض . ٱنظر : « شرح الخريدة البهيَّة » (ص ١٣٨) .

والحمدُ لله الذي بنعمته تتمُّ الصَّالحات .

وقولُه (خَفِيفَةٍ ثَقِيلَةٍ مُفَضَّلة) : أي : خفيفةٍ علىٰ اللِّسان ثقيلةٍ في الميزان قد فضَّلها الله تعالىٰ علىٰ سائر الأذكار ، أي : فهذه الكلمةُ المشرَّفةُ السَّهلةُ حفظاً وذكراً ، الكثيرةُ الفوائدِ علماً وحسّاً ، فما تعبوا فيه من تعلُّمِ عقائدِ الإيمانِ الكثيرةِ المفصَّلةِ جُمِعَ لهم ذلك كلُّه في حِرْز هذه الكلمةِ المنيع ، وتمكَّنوا من ذكرِ عقائدِ الإيمانِ كلِّها بذكرٍ واحدٍ خفيفٍ على اللِّسان ثقيلٍ في الميزان ، ذي قَدْرٍ لا يُحاطُ به عند المولى الكريمِ العميمِ الإحسانِ ، فهو ذكرٌ واحدٌ في اللَّفظ ، وفي الحقيقة هو أذكارٌ كثيرةٌ يقضي العارفُ بذكره مرَّةً واحدةً ما لا يقضيه غيرُه إلَّا في أزمنةٍ متطاولةٍ .





فضل كلمة التوحيد

قال صلَّى الله عليه وسلَّم : « يؤتىٰ برجلٍ إلى الميزان ، ويؤتىٰ بتسعةٍ وتسعين سجلًّا ، كلُّ سجلٍّ منها مَدُّ البصرِ فيها خطاياهُ وذنوبُه ، فتُوضَعُ في كفَّة الميزانِ ، ثمَّ تخرجُ بطاقةٌ مقدارَ الأنمُلةِ فيها شهادةُ أن لا إلهَ إلا الله محمَّدٌ رسولُ الله ، فتُوضعُ في الكفَّة الأخرىٰ فترجُحُ بخطاياه وذنوبِه »[١] .

وقال صلَّى الله عليه وسلَّم : « قال موسى : يا ربِّ ؛ علِّمني شيئًا أذكرُك به وأدعُوك به ، قال : قل يا موسى : لا إلهَ إلَّا الله ، قال : يا ربِّ ؛ كلُّ عبادِك يقول هذا ، قال : قل : لا إلهَ إلَّا الله ، قال : إنَّما أريد شيئاً تخصُّني به ، قال : يا موسى ؛ لو أنَّ أهلَ السَّماواتِ السَّبعِ والأرضين السَّبعِ في كفَّةٍ ، ولا إلهَ إلَّا الله في كفَّةٍ ، مالت بهن لا إلهَ إلَّا الله »[٢] .

وقال صلَّى الله عليه وسلَّم : « أفضلُ ما قلته أنا والنَّبيُّون من قبلي لا إلهَ إلَّا الله وحدَه لا شريكَ له »[٣] ، رواهُ مالكٌ في « الموطَّأ » .

---

(١) رواه التِّرمذي في باب : (من يموت وهو يشهد أن لا إله إلا الله) (٥ / ٢٦٣٩) ، وقال : حديثٌ حسنٌ غريبٌ عن عبد الله بن عمرو بن العاص رضي الله عنهما بلفظ : « إنَّ اللهَ سيُخلِّصُ رجلاً من أمَّتي علىٰ رؤوس الخلائقِ يومَ القيامةِ ، فينشرُ عليه تسعةً وتسعين سِجِلًّا كلُّ سِجِلٍّ مثلُ مدِّ البصرِ ، ثمَّ يقولُ : أتُنكِرُ مِنْ هذا شيئاً ؟ أظَلَمَكَ كَتَبَتِي الحافظون ؟ فيقولُ : لا يا ربِّ ، فيقولُ : أفَلَكَ عذرٌ ؟ فيقولُ : لا يا ربِّ ، فيقولُ : بَلَىٰ إنّ لَكَ عِندَنا حَسَنَةً ، وإنَّهُ لا ظُلْمَ عليكَ اليومَ ، فتُخْرَجُ بطاقةٌ فيها أَشْهَدُ أنْ لا إله إلاّ الله وأَشْهَدُ أنَّ محمَّداً عَبْدُهُ ورَسُولُهُ ، فيقول : احْضُرْ وزْنَكَ ، فيَقولُ : يا ربِّ ؛ ما هذِهِ البطاقَةُ مَعَ هذِهِ السِّجِلَّاتِ ، فيُقالُ : فإنَّكَ لا تُظْلَمُ ، فتُوْضَعُ السِّجِلَّاتُ في كِفَّةٍ والبطاقَةُ في كِفَّةٍ فطاشَتِ السِّجلَّاتُ وثَقُلَتِ البِطاقَةُ ولا يَثْقُلُ مَعَ اسمِ الله تعالىٰ شَيءٌ » .

(٢) أخرجه النَّسائي في « سننه الكبرى » ، باب : (الذِّكر وأفضل الدُّعاء) (٦ / ١٠٦٧٠) .

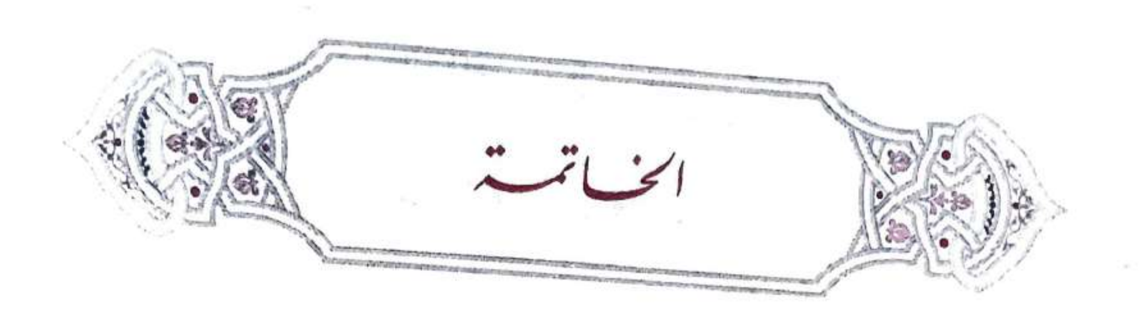
(٣) ورواه التِّرمذي في « سننه » ، بابٌ : (في دعاء يوم عرفة) (٥ / ٣٥٨٥) .

وزادَ التِّرمذيُّ في روايته : « له الملكُ وله الحمدُ وهو علىٰ كلِّ شيءٍ قديرٌ » .

ورویٰ هو والنَّسائيُّ أنَّه صلَّى الله عليه وسلَّم قال : « أفضلُ الذِّكرِ : لا إلهَ إلَّا الله ، وأفضلُ الدُّعاءِ : الحمد لله »[1] .



(1) رواه التِّرمذي في « سننه » ، باب : (أنَّ دعوةَ المسلم مستجابة) (٥ / ٣٣٨٣) .



الخاتمة

٤٥-تَمَّتْ بِحَمْدِ رَبِّنَا المُعِينِ   وبَرَكَاتِ المُصْطَفَى الأَمِينِ
٤٦-سَمَّيْتُهَا بِعَقْدِ أَهْلِ السُّنَّهْ   والحَمْدُ لله عَظِيمِ المِنَّهْ
٤٧-يَا رَبَّنَا بِسِرِّهَا حَقِّقْنَا   ولِعَظِيمِ نَفْعِهَا وفِّقْنَا
٤٨-بِجَاهِ أَفْضَلِ الوَرَى وأَكْرَمِ   صَلِّ عَلَيْهِ رَبَّنَا وسَلِّمِ

يعني : تمَّت هذه العقيدةُ بحمد الله ربِّنا وإلهامِه وعونِه وتوفيقِه ، وببركات سيِّدنا محمَّدٍ المصطفى المختارِ الصَّادقِ الوعدِ الأمينِ صلَّى الله عليه وعلىٰ آله وصحبِه وسلَّم ، وبعدَ تمامِها سمَّيتها بـ : « عَقْد ـ أي : بعقيدة ـ أهلِ السُّنَّةِ » رضي الله عنهم ، وذلك كلُّه بفضل الله تعالىٰ ، والحمدُ لله في بدايتها ونهايتها ، الذي منَّ وتفضَّل على العبد العاجزِ الفقيرِ بتيسير تعلُّمِها وجمعِها وتأليفِها ونظمِها وشرحِها .

اللَّهُمَّ يا ربُّ ؛ كما تفضَّلتَ علينا بحفظ ألفاظِها ، تفضَّل علينا بفهم معانيها فهماً صحيحاً موافقاً لما تحبُّه وترضاه ، وتفضَّل علينا بإشراق أنوارِها وذوقِ أسرارِها ، ووفِّقنا لنشرها بين المؤمنين ، واْجعلها خالصةً لوجهك الكريم ، واْنفع بها جميع من سمعها أو قرأها النَّفعَ العميم ، بحقِّ جاهِ نبيِّك وحبيبك سيِّدنا محمَّدٍ أفضلِ الورىٰ وأكرمِهم عندك صلَّى الله عليه وعلىٰ آلِه وصحبِه وسلَّم .

وكان الفراغُ من كتابتها في السَّابع من ذي القعدة الحرام عام (١٣٧٧) من هجرة المصطفىٰ عليه الصَّلاة والسَّلام ، قاله وكتبه العبدُ الفقيرُ محمَّدُ بنُ الهاشميِّ لطف الله به وبالمسلمين آمين ، والحمدُ لله ربِّ العالمين .